

دور المؤسسات الخيرية الإسلامية  
وأسلوب إدارتها

# لجان الزكاة في الضفة الغربية (1977–2009) في السياق المحلي

عمانوئيل شوبلين

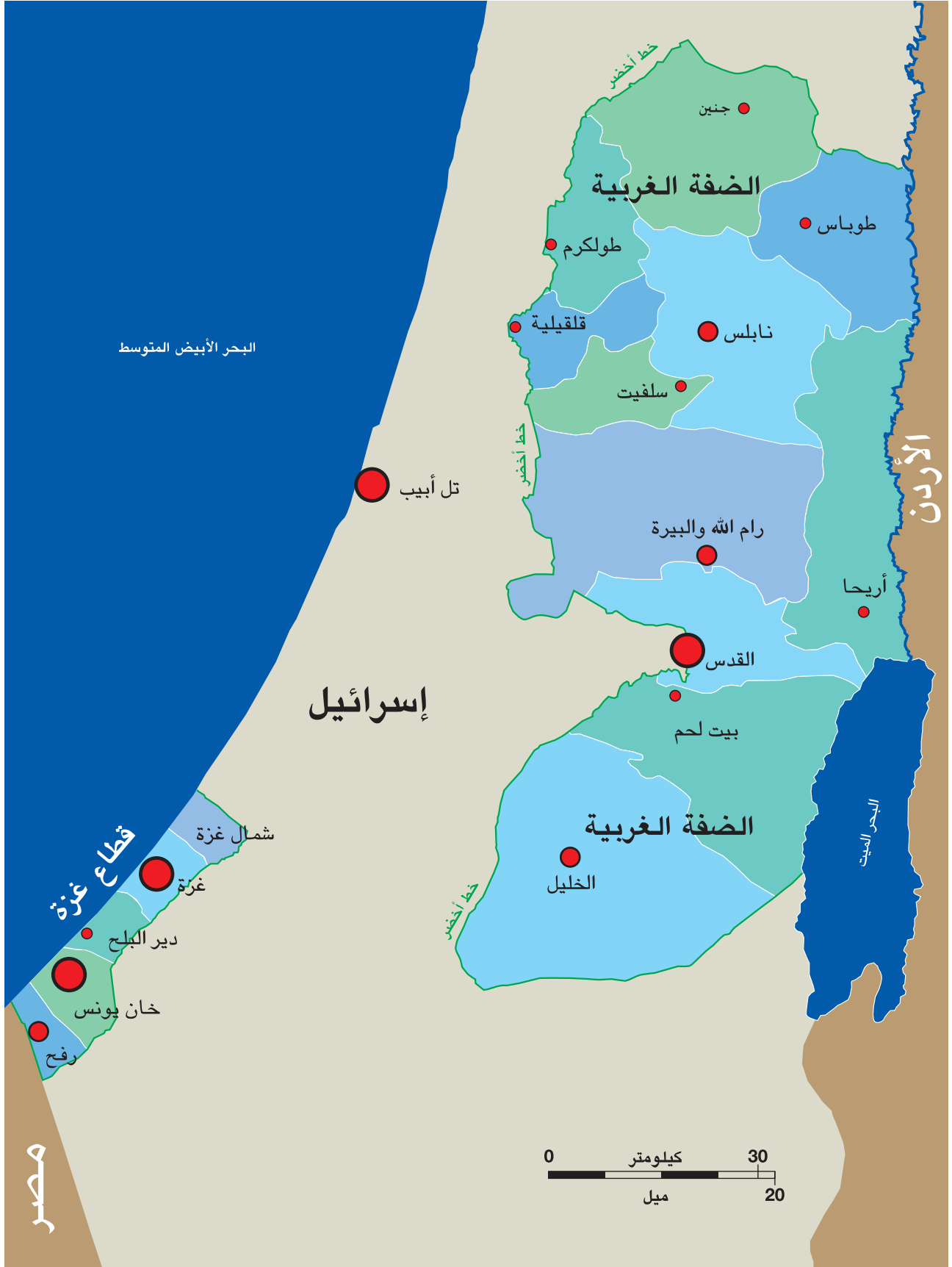
THE GRADUATE INSTITUTE | GENEVA

CENTRE ON CONFLICT,  
DEVELOPMENT AND PEACEBUILDING



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA  
Directorate of Political Affairs DP  
Political Affairs Division IV – Human Security:  
Peace, Human Rights, Humanitarian Policy, Migration



هذه الخريطة هي لغرض التوضيح فقط (للدلالة على حدود المحافظات المختلفة) ولا تعبر عن رأي بشأن الحدود السياسية. مع ذلك نلاحظ أن معظم المحافظات قد تضاءلت في الحجم بفعل بناء المستوطنات الإسرائيلية والجدار الفاصل (لمزيد من التفاصيل راجع خرائط منظمة "بيتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة: <http://www.btselem.org/english/Maps/Index.asp>).

دور المؤسسات الخيرية الإسلامية  
وأسلوب إدارتها

---

# لجان الزكاة في الضفة الغربية (1977-2009) في السياق المحلي

---

عمانوئيل شوبلين

## المحتويات

4	..... الملخص التنفيذي
6	..... عرفان الكاتب
7	..... المختصرات
7	..... شرح المصطلحات والمختصرات
8	..... مقدمة
11	..... الأدبيات
15	..... نظرة تاريخية
15	..... المرحلة الأولى: حتى عام 1967
15	..... المرحلة الثانية: 1968-1994
17	..... المرحلة الثالثة: 1994-2006
17	..... المرحلة الرابعة: حماس تحكم السلطة الفلسطينية (مارس 2006 - يونيو 2007)
19	..... المرحلة الخامسة: حكومة الطوارئ برئاسة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض (يونيو 2007 - حتى الآن)
20	..... لجان الزكاة في السياق المحلي
21	..... البعد الديني للزكاة
22	..... أهداف لجان الزكاة
23	..... المشروعات التي تديرها لجان الزكاة
26	..... الوقف والاستثمارات العقارية
27	..... الثقة الشعبية
29	..... الكفاءة في الأداء
30	..... لجان الزكاة والإعانات الخارجية

32	لجان الزكاة والدولة .....
33	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية .....
35	دولة إسرائيل .....
38	وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية قبل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 .....
41	مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها .....
41	إعادة تنظيم لجان الزكاة .....
45	نتائج .....
47	وجهات النظر المختلفة .....
51	لجان الزكاة والحركات السياسية .....
51	دور حركة فتح .....
53	دور حركة حماس .....
55	الانتقادات الموجهة للجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 .....
58	الخاتمة .....
64	المراجع .....

## الملخص التنفيذي

**لقرون** عديدة، ظلت المساجد في الضفة الغربية تدير لجاناً طوعية غير رسمية مكلّفة بإدارة التبرعات المقدمة من المجتمعات المحلية وفي السبعينيات بدأت وزارة الأوقاف الأردنية في تأسيس بعض هذه اللجان رسمياً على أنها "لجان زكاة" بموجب قانون الزكاة الأردني. استمرت هذه اللجان الطوعية العاملة في مجال الزكاة في إدارة المشاريع الخيرية التي يمولها المجتمع المحلي، وحصلت تدريجياً على تمويل من الجاليات الإسلامية في الغرب ودول الخليج أيضاً وبالتالي بقيت بمنأى عن مصادر التمويل التقليدية في أميركا الشمالية وأوروبا، مثل وكالات التنمية.

ورقة العمل هذه هي حصيلة مشروع بحثي قصير أجراه مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام (CCDP) بهدف تقديم سرد تفصيلي عن لجان الزكاة في السياق المحلي بالضفة الغربية من خلال الاعتماد بشكل رئيسي على معلومات من مصادر فلسطينية والمناقشات السياسية الداخلية. لقد تطورت نشأة لجان الزكاة في بيئة اجتماعية سياسية متغيرة في ظل الاحتلال الإسرائيلي ثم في ظل كل من الإدارة الأردنية والسلطات الفلسطينية المتعاقبة، وبالتالي تنطرق هذه الدراسة إلى الكيفية التي أدت بها التحولات السياسية في السنوات الأخيرة إلى تسييس دورها. واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها، يخلص الكاتب إلى أنه منذ تأسيسها، كانت لجان الزكاة في الضفة الغربية، إلى حد كبير، منظمات شعبية متجذرة عملت ببراعة وكفاءة على تعزيز القدرة على الاستجابة داخلياً والاعتماد على الذات مع تجنب اللجوء إلى الغير والوقوع ضحية له.

لقد أثر الانقسام السياسي بين فتح وحماس، والذي فصل الضفة الغربية سياسياً عن قطاع غزة في عام 2007، على أسلوب إدارة لجان الزكاة. ففي عام 2007 أدخلت السلطة الفلسطينية (PA) الخاضعة لحركة فتح إعادة تنظيم لجان الزكاة في الضفة الغربية وأخضعت لجان الزكاة فيها لرقابتها المشددة والمركزية. وفي الوقت الراهن تتبنى كل من الحكومة في غزة التابعة لحركة حماس، والحكومة في الضفة الغربية التابعة لحركة فتح موقفاً مفاده بأن لجان الزكاة في غزة والضفة الغربية تتمتع بالاستقلالية حالياً. غير أن تقارير وسائل الإعلام والمعلومات الرسمية وكذلك ما يروى عن هذه اللجان يثير الشكوك في أن هذا الاستقلال قد ضعف نتيجة للتطورات السياسية التي حدثت منذ فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (PLC) في عام 2006، وخاصة بعد الانفصال ما بين المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو/حزيران 2007. إذا كان هذا هو واقع الحال في القطاعين، فهناك نتيجتان محتملتان. فإما أن نشهد تسييساً متنامياً للجان الزكاة تحت إدارتين منفصلتين على أسس حزبية سياسية، أو أن نشهد ظهور تحالفات اجتماعية جديدة يكون من ضمن أعضائها المشتركة حفظ واستعادة استقلال لجان الزكاة.

قبل الانتصارات التي حققتها كتلة "التغيير والاصلاح" بقيادة حركة حماس في انتخابات عامي 2005 و2006، لم يكن دور ومهام لجان الزكاة في أغلب الأحيان مثيراً للجدل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أنه منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، كانت مسألة ولاء أعضاء لجان الزكاة للسلطة الفلسطينية موضوعاً متكرراً في مناقشات سياسية عديدة. لقد كانت لجان الزكاة تدار تقليدياً من قبل ائتلافات اجتماعية تضم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذوي الجذور المحلية، والأئمة وشخصيات معروفة بثقافتها الإسلامية، إضافة إلى نشطاء ينتمون إلى جماعات وأحزاب سياسية مختلفة ذات جمهور من الناخبين الملتمزمين إسلامياً مثل جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وحركة فتح وحزب التحرير وغيرهم. يطرح المؤلف في ورقة العمل هذه وجهة نظره بأن الشرطين الأساسيين لتمكين لجان الزكاة من العمل بكفاءة في المستقبل هما الشفافية والحماية من الضغوط السياسية الحزبية.

ورقة العمل هذه نتاج لمشروع بحثي أكاديمي مستقل بدعم وتمويل من قسم الشؤون السياسية الرابع التابع لوزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية، كجزء من برنامج "الدين والسياسة: المبادرات والأبحاث التطبيقية". هذا المشروع بعيد عن أية انتماءات أو ميول سياسية ولا يهدف إلى التدخل في السياسة الفلسطينية الداخلية.

نوفمبر 2009

الأستاذ ريكاردو بوكو

الأستاذ كيث كراوسه

مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام  
معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية - جنيف

## عرفان الكاتب

**لقد** تيسر إعداد ورقة العمل هذه من خلال أنشطة المجموعة الأساسية لمبادرة مونترال. وتهدف هذه المبادرة التي يستضيفها معهد الدراسات العليا منذ عام 2005 كجزء من برنامج "الدين والسياسة: المبادرات والأبحاث التطبيقية"، إلى إزالة العقبات غير المبررة التي تعيق عملاً للمنظمات الخيرية الإسلامية المشهود لها بالمصداقية. ويشارك في إدارة هذا البرنامج ويدعمه إلى حد كبير قسم الشؤون السياسية الرابع التابع لوزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية.

هذا البحث أنجز بالتعاون مع جوناثان بينتول، الاستشاري المستقل الذي مقره المملكة المتحدة. حيث رافقني وساعدني على مدار أسبوع في بعثة تقصي الحقائق في الفترة من 18 مايو - 18 يونيو 2009. واعتمدت ورقة العمل هذه على مقالته، لجان الزكاة الفلسطينية 1993-2007 وتأويلاتها المختلف عليها (معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية، 2008)، واستندت بشكل كامل تقريباً إلى مصادر محلية.

بصفتي كمد لهذا البحث، فإنني أتحمّل المسؤولية منفرداً عن أي أخطاء في الحقائق التي قد يحتويها النص. الغرض من هذا المشروع البحثي هو تقديم وصف شامل للجان الزكاة في الضفة الغربية من خلال الاستماع إلى شريحة واسعة من المحاورين. وإذا كان للمحاورين آراء ورؤى متباينة فيما يتعلق بنظام الزكاة في الضفة الغربية، فقد بذلت كافة الجهود لتوثيقها في هذه الورقة.

هذه الورقة هي بمثابة الخطوة الأولى نحو دراسة واسعة النطاق عن لجان الزكاة الفلسطينية، بينما تهدف الخطوة التالية إلى دراسة لجان الزكاة في قطاع غزة.

وأود أن أشكر جميع المحاورين الذين أسهموا بوقتهم اهتمامهم للرد على الأسئلة، وكذلك أشكر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية لتعاونها، ووزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية على دعمها لي.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني في هذا المشروع البحثي، سواء كان ذلك عن طريق تقديم ملاحظات قيمة على المسودات، أو مناقشة هذه القضية، أو من خلال كرم ضيافتهم خلال رحلاتي.

وعلى وجه التحديد، أود أن أشكر جوناثان بينتول على المشورة والمناقشات المثمرة، بالإضافة إلى بينوا شالان، جان نيكولاس بيتر، ريكاردو بوكو، اوليفر يوترسونكه، كيث كراوسه، حسان طهبوب، عصام مصطفى، ميجان بريتشارد، ساندر رايمان، ناتالي شفايتزر، لينه قماطي، سامان جلال، الموسوعة للترجمة القانونية في دبي وكارين أرفي.

عمانويل شاوبلين  
نوفمبر 2009



## المختصرات

### شرح المصطلحات والمختصرات

المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى	آنيرا ANERA
حركة تحرير فلسطين	فتح
حركة المقاومة الإسلامية	حماس
جيش الدفاع الإسرائيلي	IDF
الأراضي الفلسطينية المحتلة	oPt
الجهة الشعبية لتحرير فلسطين	PFLP
المجلس التشريعي الفلسطيني	PLC
السلطة الفلسطينية	PA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	اونروا UNRWA

## مقدمة

الزكاة الطوعية المكلفة بجمع وتوزيع التبرعات من المجتمع المحلي تاريخ طويل في منطقة الشرق الأوسط. فلقد عديده، كان رجال الأعمال المتدينين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأئمة المساجد وبعض أفضل الرجال المتعلمين وأكثرهم ثقافة من مختلف المجتمعات يجتمعون في المساجد المحلية من أجل تشغيل المشاريع الخيرية مثل مطاعم الوجبات المجانية للفقراء ومراكز الإغاثة الطبية ورعاية الأيتام وتقديم الأضاحي في المناسبات الدينية وغيرها من المناسبات المماثلة. وفي الضفة الغربية وبطول عام 1977، بدأت وزارة الأوقاف الأردنية تسجل رسمياً مثل هذه اللجان الطوعية على أنها "لجان زكاة" بموجب قانون الزكاة الأردني.<sup>1</sup>

ووفقاً لمن حاورتهم في الضفة الغربية فإن لجان الزكاة هي بمثابة تعبير مؤسسي عن الحوافز الدينية للمجتمع. فالزكاة، أو الصدقة الإلزامية، هي واحدة من أركان الإسلام الخمسة. فهي واجب ديني (فرض) على المسلمين الورعين لتأدية وإخراج زكاتهم وفقاً لمبادئ محددة.<sup>2</sup> وتعد لجان الزكاة كجزء من مجال أوسع للنشاطات الإسلامية في الرعاية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الإسلامية والجمعيات الخيرية.<sup>3</sup> في حين أن المنظمات الإسلامية غير الحكومية مسجلة كمنظمات علمانية غير حكومية لدى وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، فإن لجان الزكاة اعتبرت مؤسسات شبه حكومية، "تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وتعمل على جمع الزكاة والهبات من الأغنياء لتقوم بتوزيعها على الفقراء."<sup>4</sup> ولجان الزكاة هي المؤسسات الوحيدة في الضفة الغربية التي يحق لها رسمياً استخدام مصطلح "زكاة" لأغراض جمع الأموال.

منذ بدء تسجيلها رسمياً، واصلت لجان الزكاة في الضفة الغربية على وجه الخصوص تشغيل المشاريع الخيرية التي يمولها المجتمع المحلي. وإلى جانب دورها كمكون اجتماعي وديني قوي - ونظراً لأهمية كرامة الإنسان - سعت لجان الزكاة في الضفة الغربية إلى تقوية العمود الفقري لمجتمعاتها من خلال مشاريعها. ويتمثل أحد أهدافها في جعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الضم المستمر للضفة الغربية عن طريق التوسع الاستيطاني الإسرائيلي ومقاومة عملية الهجرة إلى الخارج.<sup>5</sup> تعد المنظمات والمؤسسات الإسلامية في منطقة الخليج وأوروبا والولايات المتحدة من بين أهم مصادر التمويل الخارجي للجان الزكاة في الضفة الغربية ومناطق أخرى ونظراً لمدى ترسخها في نسيج المجتمع المحلي - إلى جانب حصولها التدريجي على تمويلات كبيرة من الجاليات المسلمة في الغرب ودول الخليج - استطاعت لجان الزكاة في الضفة الغربية أن تبقى بمنأى عن مصادر التمويل الأمريكية الشمالية والأوروبية المعتادة.

في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006، أدت الاشتباكات الدامية بين فتح وحماس إلى فصل غزة سياسياً عن الضفة الغربية. ومنذ عام 2007، تسيطر حماس على قطاع غزة في حين تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية، الأمر الذي جعل التوترات بين فتح وحماس تؤثر بشكل متزايد على كل مستوى من مستويات المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والقناعة السائدة الآن لدى الكثير بأن الجمود الحالي الموجود على أعلى مستوى سياسي سيستمر، في حين يدفع المواطنون ثمن تدهور ظروف حقوق الإنسان وتآكل هياكل الديمقراطية وشفافية الإدارة. وفي مجتمع يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الخارجية، تكون للسيطرة على المؤسسات التي توزع مثل هذه المساعدات أهمية متزايدة للحركات السياسية

<sup>1</sup> على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كانت وزارة الأوقاف الأردنية مخولة آنذاك بإدارة لجان الزكاة في الضفة الغربية عبر مكتبها الفرعي في القدس.

<sup>2</sup> للتفاصيل أنظر بينتول و بيليون-جوردان. [Benthall and Bellion-Jourdan, 2003].

<sup>3</sup> مجموعة الأزمات الدولية [International Crisis Group, 2003].

<sup>4</sup> اشتية، 2008، ص 472.

<sup>5</sup> اشتية، 2008، ص 472، وكتيبات وتقارير سنوية من لجان زكاة متنوعة.

التي تسعى إلى توطيد سيطرتها على إقليم هو أيضا بحكم الأمر الواقع مُحتمل من قبل إسرائيل.

قبل الانقسام، كان هناك اقتراح بتسمية أعضاء جدد بلجنة الزكاة على المستوى المحلي وتعيينهم بموافقة وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية. وشملت التعيينات أعضاءً مستقلين، وكذلك عناصر من حركتي فتح وحماس والحركات السياسية الفلسطينية الأخرى ذات الدوائر الانتخابية الدينية. لقد أدى انقسام عام 2007 إلى تغير وضع المنظمات غير الحكومية ولجان الزكاة في غزة والضفة الغربية بشكل كبير، وإعادة تنظيم لجان الزكاة التي أدخلت استهدفت زيادة سيطرة الحكومة وتعزيز سلطة كل من حماس وفتح على المناطق اللتين تديرانها حاليا في ظل القيود الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية.

في عام 2007، قامت حكومة الطوارئ بالسلطة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء سلام فياض بحل لجان الزكاة في إثنين وتسعين مدينة وقرية بالضفة الغربية، وعينت إحدى عشرة لجنة مركزية جديدة، واحدة لكل محافظة بالضفة الغربية ويسيطر صندوق الزكاة المركزي الذي تأسس حديثاً، ومقره في وزارة الأوقاف، على هذه اللجان ويشارك في إدارتها. لقد حقق إعادة تنظيم لجان الزكاة تغييراً جذرياً في طبيعة ومركزية لجان الزكاة في ظل رقابة مشددة من حركة فتح التي تسيطر على السلطة الفلسطينية. ومع تأكيد العديد من المحاورين الحاجة إلى تحسين تنظيم لجان الزكاة، يبقى هناك قلق كبير مفاده بأن المركزية تنطوي على مخاطرة ألا وهي أن اللجان الجديدة لا ترقى إلى مستوى كفاءة لجان الزكاة في فترة ما قبل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة، والتي كانت تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية ومجالس القرى.<sup>6</sup> في نفس الوقت، يتزايد جمع وتوزيع أموال الزكاة عبر قنوات غير رسمية.

في الوقت الحاضر (2009)، تسيطر حركة فتح على وزارة الأوقاف ولجان الزكاة في الضفة الغربية، في حين تسيطر حماس على وزارة الأوقاف ولجان الزكاة في قطاع غزة، وتدعي كل من الوزارتين أنها تمثل السلطة الفلسطينية.<sup>7</sup> أن تطل وسائل الإعلام الغربية علينا بوصف حماس بأنها حركة إسلامية متطرفة وحركة فتح بالمعتدلة والعلمانية يعد تبسيطاً مبالغ فيه يحتاج إلى التحقق منه في مقابل الحقائق والتطورات السياسية. تأمل هذه الورقة في أن تسهم في التحقق من هذا التمييز (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة والحركات السياسية).

تحقيقاً لذلك الهدف تسترشد ورقة العمل هذه بالأسئلة التالية:

1. إلى أية درجة وبأية طريقة (طرق) يمكن للجنة الزكاة أن تكتسب هوية سياسية؟ ما هي خلفيتها الاجتماعية والدينية والقانونية؟ من أسس لجان الزكاة؟
2. هل تم تسييس لجان الزكاة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف أسهمت التحولات الظرفية للأحداث في هذا التسييس؟ أو هل أسهمت لجان الزكاة من خلال أنشطتها في تسييس دورها؟
3. ما هي المتطلبات التي تمكن لجان الزكاة من العمل بكفاءة؟ كيف كانت هذه اللجان تُدار في الفترة ما بين السبعينيات ومرحلة انتصار كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس في انتخابات عامي 2005 و2006؟

منذ عام 1977، كانت لجان الزكاة في الضفة الغربية تخضع لرقابة شديدة من قبل السلطات الأردنية والإسرائيلية. وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى (1987-1993)، اعتقلت إسرائيل أعضاء لجان الزكاة وأبقتهم رهن الاحتجاز. مع ذلك، ظلت لجان الزكاة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حد بعيد بمنأى عن اهتمام الأوساط الأكاديمية والبحثية، ولم تحظ بالاهتمام العالمي في أوروبا والولايات المتحدة إلا خلال "الحرب ضد الإرهاب" التي قادتها الولايات المتحدة، من جراء الادعاء بأنها تابعة لحركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.

<sup>6</sup> بينتول [Benthall 2008a]، ص 20 و21.

<sup>7</sup> كلاهما لديه موقع إلكتروني: الضفة الغربية [www.pal-wakf.ps/site](http://www.pal-wakf.ps/site). غزة [www.palwakf.ps/ar/index.php](http://www.palwakf.ps/ar/index.php).

وفي الوقت الحاضر (اعتباراً من 2009)، هناك العديد من الدعاوى القضائية التي أُقيمت بناءً على التمويل المزعوم للإرهاب، والتي يلعب فيها تفسير لجان الزكاة الفلسطينية دوراً حاسماً. ففي الولايات المتحدة وأوروبا، وجهت إلى العديد من المنظمات والأفراد اتهامات (وأحياناً أُدينوا أو عوقبوا) بتهمة توفير الدعم المالي لحركة حماس عن طريق التبرع بالمال إلى لجان الزكاة.

تسلط هذه الدراسة الضوء على ادعاءات الانتماء السياسي للجان الزكاة إلى حماس. وبحكم تنوع الخلفيات الاجتماعية والحركات الإسلامية الممثلة في لجان الزكاة، فإن هذا البحث يقدم حجة مفادها بأن لجان الزكاة كانت تابعة بدرجات متباينة لحركات سياسية مختلفة. وفي حين أن بعض لجان الزكاة تمثل تحالفات اجتماعية أوسع تابعة بشكل فضفاض إلى حركات سياسية ذات دوائر دينية، مثل حماس وفتح والجهاد الإسلامي وحزب التحرير، كان هناك لجان أخرى تابعة بشكل مباشر لحماس أو فتح. في الانتخابات البلدية لعام 2005 والانتخابات التشريعية لعام 2006، رشح العديد من أعضاء لجان الزكاة أنفسهم ضمن كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حركة حماس، مما ساهم بأثر رجعي في تسييس دور اللجان. إلا أن هذا التسييس كان حصيلة تطورات سياسية معينة قبل إجراء الانتخابات، ونتيجة لانقسام غزة والضفة الغربية على وجه الخصوص. في الفترة من 1977 إلى مرحلة إعادة التنظيم في عام 2007، كانت لجان الزكاة في الضفة الغربية منظمات ذات خبرة ساعدت في إرساء نسيج اجتماعي أقوى في المنطقة. وبما أنها منظمات لها جذورها المحلية ومستقلة عن الاقتصاد المدعوم بالمساعدات الأمريكية والأوروبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمكنت لجان الزكاة من اكتساب قدر كبير من الثقة الشعبية. وهذا ما عكسته الاستبيانات التي أُجريت بشأن هذه الثقة الشعبية من قبل المنظمات والمؤسسات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأخرها ذلك الذي أُجرى في عام 2004 (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة في السياق المحلي). وكان من بين الشروط الأساسية لنجاح لجان الزكاة في الضفة الغربية تمتعها بالاستقلالية والتزامها بالمجتمعات المحلية والتنسيق مع المجالس القروية والمنظمات القاعدية والشفافية. واستناداً إلى دراسة شاملة عن لجان الزكاة في الضفة الغربية خلصت هذه الورقة إلى أن غالبية لجان الزكاة، قبل عام 2007، عملت كجمعيات خيرية بمعنى الكلمة وتلبيةً لاحتياجات محددة.

لقد أجرى الباحثون مقابلات غير منظمة وشبه منظمة مع أعضاء لجان الزكاة قبل وبعد إعادة التنظيم في عام 2007، وشملت المقابلات مسؤولين حكوميين بالسلطة الفلسطينية وصحفيين محليين وأكاديميين وعاملين بمنظمات غير حكومية ومحامين مدافعين عن حقوق الإنسان ومخاتير ومشايخ. علاوة على ذلك، قام الباحثون بجمع كمية كبيرة من الوثائق عن لجان الزكاة من ست مدن وبلدات كبرى بالضفة الغربية (الخليل ورام الله ونابلس وقلقيلية وجنين وطوباس). وقد تم اختيار هذه اللجان وفقاً للأسباب التالية: أنها كانت متواجدة كلجان زكاة قبل مسيرة إعادة التنظيم في عام 2007 الذي أدى إلى استبدال أعضائها لتتحول إلى لجان زكاة مركزية جديدة وبعد أن أغلقت السلطة الفلسطينية لجان الزكاة في المناطق النائية في السنة ذاتها. وعلى الرغم من أن الخليل ورام الله ونابلس هي أهم المدن في الضفة الغربية فإن الاختيار وقع على جنين وطوباس وقلقيلية لأنها تمثل المناطق النائية في شمال الضفة الغربية.

تسعى ورقة العمل هذه إلى تقديم وصف شامل لنظام الزكاة في الضفة الغربية ككل. بيد أن التحليل المتعمق حول إقحام لجان الزكاة في الاقتصاد السياسي الأوسع للمعونة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو خارج نطاق هذه الورقة، ومن المؤمل أن يتم التطرق إلى هذا الموضوع في بحث مستقبلي.<sup>8</sup>

<sup>8</sup> فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انظر على سبيل المثال "ذي لانيسيت" [The Lancet] (المملكة المتحدة) 2009. الصحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نسخة الموقع الإلكتروني، 4 مارس 2009. قدر تعلق الأمر بالاضطرابات الاقتصادية التي تؤثر على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الانتفاضة الثانية، انظر على سبيل المثال العجلوني [Ajluni, 2003]: بشأن دور المانحين الدوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انظر على سبيل المثال [Challand 2008] و 2009 ذكر نفس المصدر لجنة زكاة الخليل ودور المؤسسات الخيرية الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## الأدبيات

**تشكل** لجان الزكاة جزءاً كبيراً من المنظمات الخيرية الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حظيت هذه اللجان باهتمام الباحثين الغربيين أساساً بسبب وجود اهتمام متزايد بـ "الإسلام السياسي" في فلسطين، خصوصاً بعد الفوز الانتخابي لحركة حماس وكتلة التغيير والإصلاح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006. ومع ذلك، هناك مخاطر واضحة مصدرها سوء فهم هذه اللجان والدور الذي تضطلع به إذا أريد التركيز فقط على مسألة صلات لجان الزكاة بالسياسات الحزبية. فلجان الزكاة تعمل في سياق اجتماعي سياسي معقد.

تشير كل الأدبيات المنشورة والمعروضة هنا إلى مواد تسبق مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ومعظمها يشير إلى لجان الزكاة الفلسطينية من منظور الانتماء السياسي فقط وعلى وجه الخصوص الانتماء لحركة حماس.

بشكل عام يبدو أن الذين تناولوا هذا الموضوع الكُتّاب متفقون على أن لجان الزكاة لعبت دوراً هاماً في الحفاظ على الممارسات الإسلامية والتضامن الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعزيزهما. كما أن هؤلاء الباحثين لاحظوا غياب برنامج شامل لنشاط الرعاية الاجتماعية الإسلامية وكذلك عدم وجود هيئة جامعة تمثل مصالحهم أمام السلطة الفلسطينية. وعلى ما يبدو فإن الانتماء السياسي يأتي بدرجات. فمعظم الكتاب متفق على أن لجان الزكاة كانت هيئات على درجة عالية من المهنية يديرها على أساس طوعي رجال كبار مدربين بشكل جيد وإن نقاط القوة الرئيسية لهذه اللجان كانت تكمن في الاعتماد على الذات وتمكين المجتمعات المحلية والمساءلة والتعاون الفعال مع المجالس القروية والمنظمات المحلية.

ويختلف الباحثون حول درجة انتماء لجان الزكاة تقليدياً للحركات السياسية. ويصف "ليفيت" لجان الزكاة بأنها تابعة لحركة حماس وتعمل كأدوات لنشر التطرف في المجتمع وتعبئته في صورة مقاومة عنيفة، في حين يرى كل من "بينتول" و"بومغارتن" و"مالكا وغانغ" أن لجان الزكاة لها انتماء على نحو فضفاض (بدرجات متفاوتة) لأهداف حماس العامة بدون أي شكل من أشكال التحكم المباشر من حماس على قرارات هذه اللجان. ويقدم كل من بومغارتن وبينتول ومالكا وروي حججاً مهمة ضرورية لفهم دور لجان الزكاة في السياق الاجتماعي والسياسي المعقد.

أما سارة روي (2000) فتسلط الضوء على عدد من الحقائق ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية الإسلامية:

[الإدارة] والموظفون على قدر عالٍ من التعليم ومدربين تدريباً عالياً ومؤهلين مهنيًا (يحمل منهم درجات علمية عالية من جامعات غربية). ثانياً، الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الإسلامية هي بصفة عامة عالية الجودة وينظر إليها السكان على هذا النحو. [...] لا يوجد برنامج اجتماعي شامل أو خطة رئيسية (على المستوى الأشمل) بين الإسلاميين أو داخل الحركة الإسلامية التي تشكل إطاراً للتنمية المؤسسية أو لوضع البرامج. هناك غياب في الرؤية التنظيمية التي تربط البرامج الاجتماعية بالخطة الاجتماعية مما يكشف عن عدم وجود تفكير أو تخطيط طويل الأمد. بدلاً من ذلك، فإن برامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية الإسلامية هي مبادرات من الأفراد والمؤسسات التي ينتمون إليها. [...] لا بد للمؤسسات الإسلامية أن تتنافس على المستوى الاجتماعي / التنموي لأنها واحدة من القنوات القليلة المتاحة لهم. هذه المنافسة ليست فقط لمنصب وسلطة بل أيضاً من أجل البقاء. ومما لا يثير العجب أنه هناك الآن نمطا واضحا من المهنية بين أوساط المنظمات غير الحكومية الإسلامية. ومع تحول التركيز إلى القطاع الاجتماعي، يبدو أن الحركة الإسلامية تسير باتجاه فلسفة أكثر واقعية وغير صدامية.

ويوضح تقرير مجموعة الأزمات الدولية بشأن الأنشطة الإسلامية للرعاية الاجتماعية (2003، ص 10-11) في

الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يلي:

بما أن منظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية [التي تشكل لجان الزكاة جزءاً منها فقط] هي كيانات مستقلة رسمياً، فإن انتماءاتها السياسية لا تظهر للعيان مباشرة. فبعضها مستقل من الناحية السياسية وكذلك من الناحية القانونية بينما ينتمي البعض الآخر إلى كيان سياسي، مثل حماس أو فتح، أو السلطة الفلسطينية نفسها. الانتماء، بدوره، غالباً ما يكون على درجات.

ويستشهد التقرير أيضاً بقول مسؤول في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

ما الذي يعنيه بالضبط "الانتماء" السياسي في بيئة يكون فيها كل شخص إما تابعاً لحركة سياسية إلى حد ما أو موسوم بتلك الصفة؟ هل يمكنك أن تحدد "انتماء سياسياً" لمنظمة ما إذا لم يكن لديها برنامج عمل سياسي وزعيمها غير منتم إلى حركة سياسية بما يصل إلى درجة التصرف نيابة عن تلك الحركة السياسية بالتعارض مع مؤسسته؟

ناقشت بومغارتن (2006، ص 132-133) الزكاة والرعاية الاجتماعية الإسلامية في إطار التطورات السياسية الأوسع ودور الدولة وترى بأن الرعاية الاجتماعية الإسلامية قد أصبحت ذات أهمية سياسية فقط عندما ظهرت حماس كلاعبٍ على الساحة السياسية:

بما أن الدول الاستبدادية في المنطقة العربية قد أهملت القطاع الاجتماعي تماماً، فقد تمكنت هذه المنظمات ذات الطابع الإسلامي من لعب دور محوري في هذا المجال بعد أن رأت أنه يتعين عليها لعب ذلك الدور الأمر الذي لقي استحساناً وشكر جموع الناس. هذا التوجه صاحبه النظرة إلى الممثلين الحكوميين بأنهم أنانيون وإلى النخب الرسمية على أنها مجموعة سياسية اجتماعية مهتمة أساساً بمصالحها الفردية الخاصة. في نفس الوقت، ازدادت النظرة إلى القطاع الإسلامي على أنه هيكل إيجابي مترابط اجتماعياً هدفه الاهتمام بمصالح الفقراء والمحرومين ولا يعمل من أجل مكاسب شخصية بل يكرس جهوده تماماً للقيام بمهامه. ومما لا شك فيه أن الصورة الإيجابية الاجتماعية والتعليمية وعمل الشباب المستوحاة من الإسلام قد أثمر في الفهم السائد بين المجموعات الإسلامية المؤثرة مثل حماس. فلا حماس ولا أي منظمة إسلامية أخرى كانت قد رأت في هذا النوع من العمل أداة لممارسة التأثير السياسي. فلسنوات عديدة شكل العمل الاجتماعي والتعليم جزءاً محورياً من نشاط جماعة الإخوان المسلمين دون أن يكون للحركة أي نشاط سياسي يذكر.<sup>9</sup> مع ذلك، في الوقت الذي دخلت فيه حماس إلى الساحة كلاعب سياسي أسهم [العمل الاجتماعي والتعليم] في جاذبيتها السياسية ونفوذها السياسي. ويبقى هيكل كل هذه المنظمات التي لا تنتمي رسمياً لحماس ولكنها تتأثر بحماس للعمل نحو الخير والعمل المهني بدون فساد، في غاية الأهمية.<sup>10</sup>

يضع ليفيت (2006، ص 80) جمعيات الرعاية الاجتماعية الإسلامية ومعظم لجان الزكاة في خانة ما يصفه بقطاع "الدعوة" في حركة حماس، حيث يصف هذا القطاع بأنه جزء لا يتجزأ من الحركة ويشكل أساس الجناحين العسكري والسياسي. وفقاً لليفيت تستخدم حماس الرعاية الاجتماعية لزرع التطرف في الشباب، ولتعليم الإرهاب والسعي للأهداف الإرهابية عن طريق مكافأة الهجمات الانتحارية بمدفوعات مجزية مباشرة إلى الأسر المعنية.

وهناك من يزعم أن حماس تستخدم أيضاً الشعور بالعرفان لدى المستفيدين من الزكاة للضغط عليهم في إساءة الخدمات كتسليم المتفجرات. يستند ليفيت إلى حد كبير على معلومات مصدرها المخابرات الإسرائيلية لإظهار

<sup>9</sup> نحن نعارض ادعاء بومغارتن بأن حركة الإخوان المسلمين لم تكن ناشطة سياسياً بأي شكل من الأشكال. ومع ذلك، قررنا أن نقبس رأياً هنا حيث نرى تفسيرها حول كيفية تعزيز المنظمات الخيرية والاجتماعية والتربوية المنبثقة لجاذبية «حماس» كحركة سياسية ناشئة ذات صلة.

<sup>10</sup> اقتباس مترجم من الألمانية بواسطة الكاتب.

العلاقة بين أفراد من لجان الزكاة وحماس. وفي محاولته لتحديد كيف استخدمت حماس لجان الزكاة سياسياً، يصير ليفيت على أنها تساعد حماس على "كسب قلوب وعقول الناس" وأنها تستخدم لتجنيد أعضاء جدد.

يرد بينتول (2008، ص 12-15) بشكل نقدي على الادعاءات التي يطلقها ليفيت ضد لجان الزكاة بالإشارة إلى قصور ومخاطر الطرق البحثية التي يستخدمها خبراء مكافحة الإرهاب مثل ليفيت:

ليس هناك سبب للتشكيك في حسن نية خبراء مكافحة الإرهاب؛ وفي الحقيقة، المواطنون عندهم الحق في كل مكان لكي يكونوا ممتنين إلى الشرطة ودوائر المخابرات، تلك التي تتعقب وتحبط الهجمات الإرهابية. على أية حال، فإن طرق التحقيق المستخدمة في سبيل هذه الغاية تعتمد بشكل دقيق على بناء أنماط الجمعيات من خلال تحليل اتصالاتها والاجتماعات بين الأفراد.<sup>11</sup> ولذلك يوجد خطر بالغ في إنساب الجرم بالتداعي. هذا الخطر متشكل من أقوال التقارير الصحفية المتحيزة جداً ومن مواقع ويب الاستخبارات، وأحياناً بالاعتماد على بيانات أنتزعت من محتجزين تحت الاستجواب القهري.<sup>12</sup>

ينتقد بينتول (2008a) نموذج ليفيت، الذي يسميه بـ "نموذج الهرم" ويعترض على الرأي القائل بأن لجان الزكاة تنضوي تحت لواء حماس على أنها قطاع الرعاية الاجتماعية - يشار إليها أحياناً "بالدعوة" - وتستخدم لدعم قطاعاتها العسكرية والسياسية.<sup>13</sup> ويقترح اثنين من النماذج البديلة التي يرى من خلالها لجان الزكاة. النموذج الأول ويعرف باسم نموذج "إيميك"، ويصنف لجان الزكاة بالصفة الغربية في فئات يعرفها جميع المساهمين فيها ولديها بعض العمق الزمني.<sup>14</sup> ويوضح بينتول أن لجان الزكاة تعود إلى ما قبل تأسيس حركة حماس في 1987/8 مستخدماً مثال لجنة زكاة نابلس. بهذا المثال يعود بينتول بأصلها إلى الوقت الذي كانت فيه لجنة غير رسمية ملحقة بمسجد محلي ومكلفة بجمع وتوزيع الزكاة. ويصل إلى استنتاج مفاده أن لجان الزكاة قبل عام 2007 كانت بالضبط ذلك النوع من المؤسسات الطوعية الشعبية والمجتمعية التي تنظر إليها الآن العديد من الجهات الدولية المانحة كبديل عن الأهدار والفساد الذي عادة ما يرافق تدفقات المعونة من خلال مؤسسات بيروقراطية كبيرة.<sup>15</sup> والنموذج الثاني، وهو نموذج "إيتيك" الذي يصف لجان الزكاة بالصفة الغربية كظاهرة محلية ذات توجه عالمي، فإن نمو المنظمات غير الحكومية الإسلامية والتي هي في حد ذاتها حالة خاصة من المنظمات التي تقوم على أساس العقيدة الدينية - ولكن في نطاق السياق التاريخي الفريد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.<sup>16</sup>

كذلك يعارض غانينغ (2007) نموذج ليفيت ويقر بأن الجمعيات الخيرية التابعة لحماس،

تجمع الكثير من تمويلها بشكل فردي، ومسؤولة فقط من الناحية الفنية أمام عضويتها الخاصة (والتي غالباً ما تتضمن أعضاء من غير حركة حماس). [...] يرى ليفيت [...] بأن الجمعيات الخيرية جزء لا يتجزأ من جهد المقاومة في حركة حماس إلا أنه رغم التداخل الكبير بين الأفراد والمصالح، فكل جمعية خيرية تدار بواسطة مجلس إدارتها المستقل. وعلى الرغم من أن ممثلي الجمعيات الخيرية يشغلون مقاعد في مجلس شوري حركة حماس لا تبدو الجمعيات الخيرية وكأنها خاضعة لسيطرة مباشرة من حماس. [...] <sup>17</sup>

لقد كان نجاح سياسة حماس في كسب الثقة مرهوناً بغياب الفساد والقدرة على تحمل المسؤولية

<sup>11</sup> انظر التقرير الحكومي الأمريكي الرسمي عن 11 سبتمبر، ص 9-10. دراسة حول تمويل الإرهاب: الهيئة تقدم تقريراً للجنة الوطنية عن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (واشنطن، دي. سي.: اللجنة الوطنية عن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، 2004).

<sup>12</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 22.

<sup>13</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 8.

<sup>14</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 10.

<sup>15</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 22.

<sup>16</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 26.

<sup>17</sup> غانينغ [Gunning, 2007]، ص 153 و154.

والكفاءة في نجاح سياستها لكسب الثقة، على عكس سمعة حركة فتح التي يشوبها الفساد وغياب الكفاءة. كذلك لعبت شبكات المؤسسات الخيرية الواسعة التابعة لحماس دورا هاما في تعزيز سمعة حماس كمنظومة ذات كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية من خلال تقديم خدمات جعلت الناس يدينون بالولاء للحركة (رغم أن الجمعيات الخيرية التابعة لها تحرص عادة على صورتها بتقديم الخدمات لأي محتاج، وليس فقط لأولئك الذين يؤيدونها[...]).<sup>18</sup>

ويرى مالكا (2007) بأن "التصور بأن جميع المنظمات الخيرية الإسلامية الفلسطينية هي رسميا جزء من حماس أو تدار بشكل دقيق من قبل قيادة الحركة السياسية فيه تعميم على علاقة وسلطة حماس"<sup>19</sup> فوفقا لمالكا، قد يتعاطف العديد من أعضاء أو موظفي لجنة الزكاة مع الحركة الإسلامية، وقد يكون البعض أعضاء، غير أن

[يلعب] الولاء الأيديولوجي دورا حاسما في تعبئة شبكة حماس أكثر مما يفعله الانتماء الرسمي. [...] من غير المحتمل أن تعتمد حماس على نظام سيطرة صارم للحصول على الدعم السياسي، بدلا من ذلك فإن قدرتها على الاعتماد على شبكة فضفاضة منظمة في الأوقات الحرجة هو مصدر رئيسي من مصادر قوة الحركة.<sup>20</sup> [...] تستطيع «حماس» أيضا حشد الدعم والأصوات من الفلسطينيين التقليديين غير المنتمين لحماس بسبب سمعتها التي تتميز بالنزاهة والمصداقية ويرجع ذلك جزئيا إلى خدماتها الاجتماعية. وأولئك الذين يشكلون قاعدة الدعم الرئيسية لحماس يشاركونها الرأي في النظرة العالمية الإسلامية للحركة. بوسع حماس إعطاء معنى وسياقا للنضال الوطني الفلسطيني من خلال الطرح الديني الذي يلقي صدى طيبا لدى الفئات من المحافظين اجتماعيا، خصوصا في قطاع غزة وأوساط اللاجئين. فتوجيه المجتمع وفقا للنظم الدينية والاجتماعية يحظى بوقوع أكثر تأثيرا على الذين عانوا من غياب السلطة وتآكل الهياكل التقليدية. في وقت يشعر فيها الفلسطينيون بغياب سيطرتهم على حياتهم ومستقبلهم، تبقى رسالة حماس التي تمنح القوة هي البديل الواضح عن الاستسلام والشعور بالعجز. إنها القدرة على تمكين الفلسطينيين، إما من خلال تمجيد العمليات العسكرية أو توفير الخدمات الاجتماعية الفعالة، التي تعطي بعضا من أنصار حماس شيئا من وهم التحكم بمصيرهم.<sup>21</sup>

يقدم لوندبلاد (2008) في مقالته "الرفاهية الإسلامية، النظرية والتطبيق- إضفاء الطابع المؤسسي على الزكاة في فلسطين"، النزر اليسير عن النفوذ السياسي على لجان الزكاة. ويذكر رأيا شائعا بين خصوم الحركة الإسلامية والذين يدعون بأن لجان الزكاة هي جزء من الجهود الإسلامية لخلق دولة داخل الدولة. علاوة على ذلك، لاحظ لوندبلاد وجود درجة معينة من العزلة بين لجان الزكاة عن المنظمات غير الحكومية العلمانية في فلسطين: "ليس للجان في فلسطين مجلس أعلى أو هيئة عليا تمثل مصالحها أمام السلطة الفلسطينية، كما أنها لا تنضوي تحت مظلة أية منظمات غير حكومية في الأراضي المحتلة."<sup>22</sup>

<sup>18</sup> غانينغ [Gunning, 2007]، ص 153 و154.

<sup>19</sup> مالكا [Malka, 2007]، ص 105.

<sup>20</sup> مالكا [Malka, 2007]، ص 105.

<sup>21</sup> مالكا [Malka, 2007]، ص 110.

<sup>22</sup> لوندبلاد [Lundblad]، ص 210. يرجى ملاحظة أن بعض لجان الزكاة تبدو وكأنها عضوا في فروع محلية لإتحاد الجمعيات الخيرية (اتصال شخصي مع بينوي شالان).



## نظرة تاريخية

هذا الوصف التاريخي الموجز عن لجان الزكاة في الضفة الغربية إلى نموذج "إيميك" **يستدل** الذي طرحه بينتول حول لجان الزكاة.<sup>23</sup>

### المرحلة الأولى: حتى 1967

خلال المرحلة الأولى، كانت الضفة الغربية ما تزال تحت السيطرة الأردنية. وكانت لكثير من المساجد مثل المسجد الحنبلي في نابلس ومسجد الشيخ علي بقاعه في الخليل لجان زكاة داخلية مكلفة بجمع وتوزيع الزكاة في المنطقة المجاورة. علاوة على ذلك،

[وكان] [بعض] التمويل يأتي بشكل كبير من الأثرياء المسلمين المقيمين في الجوار كالتزام منهم بفريضة الزكاة، بل وكان أيضا يأتي من عائدات بعض أوقاف العقارات - أموال تم التبرع بها لفائدة لجان الزكاة.<sup>24</sup> وتوزع الصدقات على الفقراء وعلى المعوزين في المدينة - تبعا للممارسة التقليدية للجان الزكاة في كافة أرجاء العالم الإسلامي. وتقع المسؤولية الرئيسية المحكومة بالقانون الإسلامي على إمام المسجد، ولكنها تقع أيضا تحت إشراف وزارة الأوقاف التابعة للحكومة الأردنية والمكلفة بالشؤون الدينية<sup>25</sup> وبالأماكن المقدسة.<sup>26</sup>

### المرحلة الثانية: 1968 - 1994

بدأت هذه المرحلة مع انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، وما ترتب عليه من احتلال للضفة الغربية وانتهت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية). بعد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية في عام 1967، كان هناك مجال أكبر للمنظمات المحلية ذات المرجعية الإسلامية هذه الحرية الجديدة قادت إلى تأسيس منظمات إسلامية كثيرة - بعضها بمبادرة من جماعة الإخوان المسلمين،<sup>27</sup> أخرى ببساطة بواسطة أهل التقوى أو بواسطة تيارات إسلامية مختلفة. وفقا لصحافي بجريدة "الأيام" ومقرها في رام الله.

<sup>23</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 10.

<sup>24</sup> مؤسسة الوقف، رغم أنها ليست من أصل قرآني، وجاءت بعد تأسيس الإسلام ثم أصبحت منتشرة في أغلب العالم الإسلامي. وإذا وضعنا جانبا بعض التفاصيل القانونية، فهي مشابهة لودائع العمل الخيري الأوروبي. انظر Benthall and Bellion-Jourdan 2003: 29-37.

<sup>25</sup> المسيحيون وكذلك المسلمون.

<sup>26</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 10-11.

<sup>27</sup> جماعة الإخوان المسلمين هي منظمة تأسست في مصر عام 1928. ولديها فروع في دول عربية مختلفة تتفاوت في درجة التشدد. وقد قام أعضاء الفرع الفلسطيني بتأسيس حركة حماس في عام 1987 من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي على أساس الكفاح المسلح. وكان لهم علاقة وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، والتي هي - خلافا للزعة السائدة داخل حماس - تنتهج سياسات معتدلة بعيدة عن العنف وأصبحت نوعا من «المعارضة الموالية» للملكية الأردنية الهاشمية. في مذكرة أعدها المكتب السياسي لحماس في عام 2000 تشير الحركة إلى نفسها بأنها "الوريث الفكري والمتحرك" لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. وتعرض المذكرة سردا للمراحل التاريخية المختلفة لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين على سبيل المثال، ب "مرحلة الإعداد لإطلاق مشروع الحركة (1967-80). في هذه المرحلة حددت الحركة قوائم بالمجالات التي تعهدت بالعمل عليها خلال هذه المرحلة. "[...] 4. إنشاء مؤسسات خيرية اجتماعية عديدة: شملت المجمع الإسلامي والجمعية الإسلامية في قطاع غزة وعدد من لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية في الضفة الغربية. التميمي، 2007، ص 255. انظر أيضا أبو عمرو، 1994، ص 14-15.

لم يكن العمل الخيري في لجان الزكاة مسيسا على الإطلاق في تلك الأيام وقد تأسس البعض من هذه اللجان من خلال جهد أعضاء ملتزمين دينيا من حركة فتح مع أو بدون صلات بجماعة الإخوان المسلمين. وقد كانت لجميع الآباء المؤسسين لحركة فتح، وهم خليل إبراهيم الوزير (أبو جهاد) وصلاح مصباح خلف (أبو إياد)، وياسر عرفات (أبو عمار) علاقات وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين.<sup>28</sup>

في الفترة 1977-1978، تم تسجيل لجان الزكاة في نابلس ورام الله وقلقيلية لدى مكتب القدس (مجلس الأوقاف) بوزارة الأوقاف الأردنية والتي ظلت مسؤولة عن الأوقاف والمساجد والزكاة في الضفة الغربية على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي.<sup>29</sup> تم تأسيس لجنة الزكاة في جنين في عام 1984 على يد الشيخ توفيق جرار، والذي كان ممثلا لوحدة من أكبر العائلات في جنين. تم تسجيل لجنة الزكاة في مدينة الخليل عام 1987 ويبدو أن إدارة لجنة الزكاة في كل من الخليل وبنين كان على أساس غير رسمي قبل تسجيلهما، كما هو الحال أيضا مع العديد من اللجان الأخرى. في عام 1988، تم تسجيل لجنة الزكاة في طوباس بواسطة الشيخ الكيلاني، الذي شغل أيضا منصب مدير الأوقاف في محافظة طوباس. في العام نفسه، (1988)، تأسست حركة حماس.

مع اندلاع الانتفاضة الأولى (9 ديسمبر 1987)، أصبحت لجان الزكاة قنوات هامة لجلب التمويل الخارجي للضفة الغربية. وقد قامت هذه اللجان بتنظيم أنشطة تعليمية وأنشطة معنية بالصحة للتعويض عن الخدمات التي غابت نتيجة للانتفاضة المستمرة. كانت الأموال تحول بصورة رئيسية عن طريق البنك الإسلامي الأردني وبنك القاهرة عمان، والذي افتتح مؤخرا في الضفة الغربية (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة والدولة).<sup>30</sup> مع الزيادة في التمويل الوارد من الجهات المسلمة المانحة في الخارج، بدأت لجان الزكاة في تنويع أنشطتها، وأنشأت على مدى السنوات حضانات ومدارس ومراكز رعاية الأطفال ومستشفيات ومراكز طبية وعبادات متخصصة، ومشاريع خلقت فرصا للعمل.

مع انتهاء الانتفاضة وتأسيس السلطة الفلسطينية، خضعت أجزاء من الفرع الفلسطيني التابع لوزارة الأوقاف الأردنية لسيطرة السلطة الفلسطينية قبل أن تصبح وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية، والتي كانت مسؤولة عن مراقبة الأوقاف والمساجد ولجان الزكاة في الضفة الغربية. غير أن الأوقاف ولجان الزكاة في مدينة القدس بقيت تحت إشراف وزارة الأوقاف الأردنية اعتبارا من عام 2009.

<sup>28</sup> صحفي، جريدة الأيام، رام الله، 1 يونيو 2009. انظر أيضا أبو ريش، 1998، ص 22. أبو عمرو (1994، ص 15): لقد تمتعت الحركة الإسلامية بدعم القادة في حركة فتح، فبعض قادة حركة فتح بدأوا حياتهم السياسية في المنظمات الإسلامية والإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي واستمروا في تعاطفهم تجاه الجماعات الإسلامية. وقد قام قادة آخرون في حركة فتح بدعم الجماعات الإسلامية لأنهم يرغبون في السيطرة على الحركة الإسلامية أو على الأقل لاستمالة أو تحييد تحديها لمنظمة التحرير الفلسطينية. بعض هؤلاء الزعماء كانوا يعتقدون أن التحالف مع الجماعات الإسلامية قد يكون مفيدا من أجل تحقيق التوازن بين التحالفات المتنافسة، إذا تطلب الأمر ذلك. يعرض أبو عمرو (1994: 20) استطلاعا للرأي أجري بين طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1982 ويذكر في الخاتمة: "جماعة الإخوان المسلمين ليست هي المستفيد الوحيد من الدعم من الأفراد ذوي التوجه الديني. فالمنظمات القومية، مثل حركة فتح، هي أيضا مدعومة من الفئات التي تريد إقامة دولة إسلامية". وقد أشارت المذكرة التي أعدها المكتب السياسي لحماس في عام 2000 (ورد في الحاشية أعلاه) إلى أن حركة الإخوان المسلمين كانت تشارك في المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية 1968-70 تحت مظلة فتح. لقد عمل الإخوان المسلمين انطلاقا مما كان يعرف في ذلك الوقت باسم "مخيمات الشيوخ" [...] وقد انتهت هذه النشاطات نتيجة لأحداث سبتمبر الأسود. التيميمي، 2007، ص 254.

<sup>29</sup> اشتية، 2008، ص 472.

<sup>30</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف والسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

## المرحلة الثالثة: 1994 - 2006

قامت السلطة الفلسطينية التي أنشئت حديثاً بتعيين عدد من الأشخاص الجدد في مناصب رفيعة المستوى في وزارة الأوقاف. لذا وجد بعض المسؤولين الذين كانوا يعملون تحت إشراف الأردنيين قبل عام 1994 أنفسهم يعملون تحت مسؤولية أفراد من السلطة الفلسطينية بخبرة ضئيلة في الإدارة<sup>31</sup> فيما بقي قانون الزكاة الأردني مطبقاً في هذه الفترة. وقد ارتأت السلطة الفلسطينية الاستمرار في ذلك حتى إقامة الدولة الفلسطينية التي من شأنها أن تسمح بصياغة قانون زكاة فلسطيني. وتحت إشراف مسؤولي وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية أنشئت أيضاً لجان زكاة في قطاع غزة حيث لم تكن متواجدة بهذا الشكل سابقاً.<sup>32</sup>

في عام 1996، كان هناك 47 لجنة زكاة في الضفة الغربية و3 في قطاع غزة.<sup>33</sup> في عام 1997، سجلت السلطة الفلسطينية رسمياً لجان الزكاة التي كانت من قبل تحت إشراف وزارة الأوقاف الأردنية. تم تسجيل المزيد من لجان الزكاة في الضفة الغربية حتى بلغ عددها 50-60 بحلول عام 2006.<sup>34</sup> في عام 2002، وضعت إسرائيل لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على القائمة السوداء ولكنه لا يزال مسموحاً لها بالعمل. في عام 2005، شاركت كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حركة حماس بنجاح كبير في الانتخابات البلدية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة. يوم 25 يناير 2006، فازت كتلة التغيير والإصلاح التي تؤيدها حركة حماس بعدد 74 من أصل 132 مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

ووفقاً لبعض الأكاديميين والعاملين في المنظمات غير الحكومية، سجلت حركة فتح قرابة ثلاثمائة منظمة غير حكومية جديدة في وزارة الداخلية في الفترة القصيرة ما بين فوز حماس في الانتخابات واللحظة التي بدأت فيها حماس ممارسة الحكم رسمياً. لقد ثبتت دقة حسابات حركة فتح - أن المنظمات غير الحكومية قد تصبح الطريق الوحيد المقبول سياسياً من الجهات المانحة الغربية لضخ الأموال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن البلدان الغربية المانحة واصلت مقاطعة أي حكومة تقودها حماس، وهي السياسة المنتهجة حتى يومنا هذا.

## المرحلة الرابعة: حماس تحكم السلطة الفلسطينية (مارس 2006 - يونيو 2007)

في 20 مارس/آذار 2006، شكلت كتلة التغيير والإصلاح مجلساً للوزراء وأدى "اسماعيل هنية" (من حماس) اليمين الدستورية كرئيس للوزراء في 29 مارس/آذار. وشغل "نايف الرجوب"<sup>35</sup> (حماس، الخليل) منصب وزير الأوقاف في أول حكومة لكتلة التغيير والإصلاح وبعد إلقاء القبض عليه من قبل إسرائيل في 29 يونيو 2006 تم تعيين يوسف رزقة (وزير الاعلام في مجلس الوزراء، حماس) وزيراً للأوقاف بالوكالة.

لقد كان الضغط الدولي على حكومة حماس هائلاً حين امتنعت حماس عن التقيد بالشروط الثلاثة للجنة

<sup>31</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف بالسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/آيار 2009.

<sup>32</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف بالسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/آيار 2009.

<sup>33</sup> هلال والمالكي، 1997، ص 40. يشير هلال والمالكي إلى أسباب تاريخية في شرح الاختلاف في عدد تشكيل لجان الزكاة هناك، فضلاً عن سياسة وزير الأوقاف الأردني قبل فك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية. كما استشهد بوكالة الإغاثة [الأونروا] التي كانت تركز أنشطتها على قطاع غزة.

<sup>34</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف بالسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/آيار 2009.

<sup>35</sup> نايف الرجوب هو شقيق السياسي الشهير بحركة فتح جبريل الرجوب.

الرباعية الدولية للشرق الأوسط.<sup>36</sup> ونتيجة لذلك، قاطع المجتمع الدولي الحكومة الجديدة واحتجزت إسرائيل الضرائب التي سبق لها ان جمعتها نيابة عن السلطة الفلسطينية عندئذ سجلت وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة حماس اثنين وثلاثين لجنة محلية كانت تعمل فيما سبق بصورة غير رسمية<sup>37</sup> كلجان زكاة.<sup>38</sup> وفي مارس/آذار 2007، اتفقت حماس وفتح على تشكيل حكومة وحدة وطنية وتم تعيين حسين الترتوري (حماس، الضفة الغربية) وزيرا للأوقاف إلا أن حكومة الوحدة الوطنية لم تستمر لمدة طويلة حيث تصاعدت الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس وتدهور النظام العام في قطاع غزة. وخوفاً من اتخاذ إجراءات صارمة تدعمها الولايات المتحدة، استولت حماس على السلطة في قطاع غزة بالقوة في يونيو/حزيران 2007.

بحلول يونيو/حزيران 2007، كانت هناك اثنتان وتسعون لجنة زكاة مسجلة في الضفة الغربية<sup>39</sup> وهي على النحو التالي:

محافظة جنين [1]: مدينة جنين.

محافظة نابلس [19]: مدينة نابلس، عقربه، عصيرة الشمالية، عصيرة القبلية، برقة، سبسطية، سالم، بيتا، مادما، مخيم بلاطة، تل، السنابل، حوارة، البشائر، بيت ايبا، روجيب، جماعين، قبلان، بورين.

محافظة طوباس [5]: مدينة طوباس، طمون، مخيم الفارعة، عقابه، الأغوار الشمالية (عين البيضا وبردلة).

محافظة طولكرم [4]: مدينة طولكرم، عنبتا، عتيل، باقة الشرقية.

محافظة قلقيلية [11]: مدينة قلقيلية، كفر قدوم، عزون، جينصافوط، جيوس، حجة، حبله، باقة الحطب، كفر ثلث، اماتين، كفر لاقف.

سلفيت [12]: سلفيت المركزية، المحلية، فرخة، دير ايستيا، زيتا جماعين، كفر الديك، بديا، سرطا، بروقين، كفل حارس، قراوة بني حسان، مرده.

محافظة أريحا [1]: مدينة أريحا.

محافظة رام الله والبيرة [1]: مدينة رام الله (لجنة الزكاة رام الله والبيرة واللواء).

محافظة القدس (شرفي الجدار الفاصل) [9]: أبو ديس، الرام، بير نبالا، سميراميس، العيزرية، حزما، سواحة الشرقية، سواحة الغربية، عناتا.

محافظة بيت لحم [9]: مدينة بيت لحم، بيت فجار، بيت ساحور، الخضر، مراح رباح، مخيم الدهيشة، الشاوره، تقوع، الدوحة.

محافظة الخليل [13]: مدينة الخليل، حلحول، سعير، الشيوخ، بيت كاحل، بيت أولا، الجبعة، مخيم العروب، بيت أمر، بني نعيم، صوريف، خاراس، تفوح.

محافظة دورا<sup>40</sup> [7]: دورا، يطا، السموع، الظاهرية، مخيم الفوار، الرماضين، إدنا.

<sup>36</sup> لفهم عملية صنع القرار في اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، انظر مبعوث الأمم المتحدة للجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، الفارو دي سوتو [Alvaro De Soto]، نهاية عام 2007. [www.guardian.co.uk/world/2007/jun/13/usa.israel](http://www.guardian.co.uk/world/2007/jun/13/usa.israel)

<sup>37</sup> "خلال الانتفاضة الأولى، شكلت كل قرية في الضفة الغربية شكلاً من أشكال اللجان المحلية للتعامل مع الأموال الواردة. وتحظى هذه الهيئات بالاعتراف قبل الجهات المانحة وجدت نفسها مضطرة إلى الانتماء إلى لجان زكاة أكبر مما قاد إلى تحويل الكثير من هذه اللجان إلى لجان زكاة غير رسمية. وعندما تولت حماس إدارة الحكومة قامت بتسجيل هذه اللجان القائمة بشكل رسمي." مقابلة مع عضو بالمجلس التشريعي الفلسطيني (حماس)، رام الله، يونيو/حزيران 2009.

<sup>38</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية، ومقابلات مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009، عضو بالمجلس التشريعي الفلسطيني (حماس)، رام الله، يونيو/حزيران 2009.

<sup>39</sup> القائمة التي قدمتها وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>40</sup> تقع بلدة دورا في جنوب غربي مدينة الخليل. في هذه القائمة، قرية دورا والقرى المجاورة مدرجة باعتبارها محافظة مستقلة.

## المرحلة الخامسة: حكومة الطوارئ برئاسة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض (يونيو/حزيران 2007 - حتى الآن)

في 15 يونيو/حزيران 2007، قام الرئيس عباس بتعيين سلام فياض (وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية) رئيساً لحكومة طوارئ كلفت بمهمة إدارة دفة الحكم في السلطة الفلسطينية في ظل غياب السلطة التشريعية. ولم يعد المجلس التشريعي الفلسطيني إلى الانعقاد وسجن العديد من البرلمانيين الذين انتخبوا على لائحة التغيير والإصلاح. على الرغم من توليه منصبه الجديد كرئيس للوزراء، ما يزال سلام فياض يشغل منصب وزير المالية علاوة على منصبه الجديد.

في 12 يوليو/تموز 2007 عُين الشيخ جمال بواطنة<sup>41</sup>، المفتي السابق لمدينة رام الله، وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية الذي أدخل إعادة تنظيم لجان الزكاة بالتشاور مع مجلس الوزراء. فتم حل اثنين وتسعين لجنة زكاة بالضفة الغربية وتم تشكيل إحدى عشرة لجنة زكاة مركزية. مع بعض الاستثناءات القليلة كان الأعضاء الجدد في لجان الزكاة المركزية حديثي عهد في هذا المجال وخبرتهم محدودة في إدارة لجنة الزكاة. بالتالي واجهت اللجان الأولى صعوبات في العمل الأمر الذي قاد إلى إعادة هيكلتها في عام 2008 (انظر فصل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها).

بحلول عام 2009، ضمت لجان الزكاة المركزية مزيجاً من شخصيات موالية لفتح وحكومة السلطة الفلسطينية وممثلين عن القرى المحلية من أصحاب "السجل النظيف"، أي لا علاقة لهم بالحركة الإسلامية. وحسب المصادر في الضفة الغربية، فإن كلا من حركة حماس في قطاع غزة وحركة فتح في الضفة الغربية تسعيان لتشديد قبضتهما على المنظمات غير الحكومية من خلال فرض السيطرة واستبدال واعتقال أعضاء مجالس الإدارة. ويجب النظر إلى إعادة تنظيم لجان الزكاة في هذا السياق لأنه "لولا الأحداث في غزة في يونيو/حزيران 2007، لما أمكن حل لجان الزكاة".<sup>42</sup>

<sup>41</sup> حل الشيخ/ بواطنة محل وزير الأوقاف السيد/ محمود الهباش بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2009.

<sup>42</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف بالسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009، ومقابلة مع عضو في حركة فتح، مدينة الخليل، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009، راجع أيضاً: عمران، آية، عائشة أحمد، وحازم هنية، 2008.

## لجان الزكاة في السياق المحلي

**يقدم** هذا الفصل وصفاً للجان الزكاة على وجه التحديد في سياق المجتمعات المحلية. تستخدم صيغة الفعل المضارع للإشارة عموماً إلى لجان الزكاة في الفترة ما بين تسجيل أول لجنة زكاة في الضفة الغربية عام 1977 وحتى الوقت الحاضر. مع ذلك في بعض الأحيان يجد الكاتب نفسه مضطراً إلى الإشارة إلى مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 من أجل إظهار التغييرات التي حدثت نتيجة لها. ويمكن الإطلاع أدناه على نقاشٍ دار بخصوص مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها).

تُعرّف موسوعة فلسطينية لجان الزكاة بأنها "مؤسسات خيرية أهلية تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وتعمل على جمع الزكات والصدقات والهبات من الأغنياء لتقوم بتوزيعها على الفقراء حسب النصوص الشرعية"<sup>43</sup>.

في حين تُشير وثيقة بغرض التعريف والتوعية حول لجان الزكاة في رام الله قبل عام 2007 إلى تعريف اللجنة على النحو التالي:

ساحة محبة ولقاء، فهي تجمع بين جمال الأخذ وسماحة العطاء معتمدة في مسيرتها المنهج العلمي والبحث الاجتماعي والشفافية والتجرد، والله خير الشاهدين وهي لجنة خيرية ليس لها أي اضطباغ سياسي أو حزبي أو عشائري وتصر على الحيادية في الخير، وتحمل أعباء الفقراء والأيتام والمحتاجين بأمانة وإنصاف، وتلتزم في عملها بأحكام الشرع وتقوى الله عز وجل ومحبة الناس، ويشرفها أن تنوب عن الأغنياء في إيصال زكاتهم وصدقاتهم للفقراء وأهل الحاجة.<sup>44</sup>

وعلى الرغم من طابعها الديني القوي، تضع لجنة الزكاة في رام الله قائمة بمبادئ عدم التمييز بين المستفيدين وتصر على الرصد والمراقبة الدقيقة:

لجنة الزكاة في رام الله طريق الغني إلى الفقير وطريق الفقير إلى الغني وطريقهما معا إلى الله. تعطي المستحقين بدون أي أساس للتمييز بين المواطنين. تحرص على التحري الدقيق حرصاً على وقوع الخير في يد مستحقه فقط. وتطلب أن الجميع أن يعلم أن أموال الزكاة حق لمستحقها لا منة عليهم، وأن أموال الزكاة ليست كغيرها، فمن أخذ شيئاً منها بغير حق فكأنما أخذ نارا، ومن أخذها في الدنيا وهو من غير أهلها فويل له في الآخرة.<sup>45</sup>

لجان الزكاة هي جزء من مجموعة أوسع من المؤسسات الإسلامية الفلسطينية. وبالتالي هناك العديد من الجمعيات الإسلامية التي تختلف عن لجان الزكاة ويتم تسجيلها كمنظمات غير حكومية لدى وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية. ووفقاً لروي (2000):

ورد في التقارير أن المؤسسات الإسلامية في أي مكان تُشكل 10-40 بالمئة من جميع المؤسسات الاجتماعية في قطاع غزة والضفة الغربية. هذه الأرقام مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك وزارات فلسطينية ومنظمات غير حكومية إسلامية وعلمانية ومؤسسات بحثية فلسطينية. (الأرقام الدقيقة إما غير موجودة أو يصعب الحصول عليها أو التحقق منها). أما بالنسبة للقطاعات

<sup>43</sup> اشتية، 2008، ص 472.

<sup>44</sup> وثيقة (نشرة) تعريفية من لجنة الزكاة برام الله لتوعية المواطنين حول الرؤى والبرامج والأنشطة التي تضطلع بها اللجنة. على ما يبدو أنها قد طبعت ما بين عامي 1997 و 2003.

<sup>45</sup> كتيب عن لجنة الزكاة برام الله، 1997، ص 4-5.

المنفردة كالتعليم فإن النسب المئوية أعلى من ذلك. فوفقاً لمسؤولي وزارة التربية والتعليم فإن 65 بالمائة من جميع المؤسسات التعليمية دون مستوى الثانوية في غزة هي مؤسسات إسلامية.

ما زال من الصعب الحصول على الأرقام الدقيقة، وخاصة في ظل وجود عدد من الإصلاحات وعمليات الإغلاق المستمرة عام 2009.<sup>46</sup> مع ذلك ووفقاً لمعلوماتنا، فإن أكبر المنظمات غير الحكومية الإسلامية في الضفة الغربية هي الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل. قبل عام 2007، كانت لهذه المنظمة غير الحكومية ميزانية سنوية تصل إلى ستة ملايين دولار.<sup>47</sup> وقد تأسست هذه المنظمة بموجب القانون العثماني في عام 1965. ويشير مسؤول كبير في وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية إلى أن الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل تدير "لجنة زكاة خفية"<sup>48</sup> وأنها قد تعرضت للمداهمة والإغلاق من جيش الدفاع الإسرائيلي في ربيع عام 2008.<sup>49</sup> وقد أدان وزير الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في ذلك الوقت محمود الهباش.<sup>50</sup> هذا التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية الفلسطينية.<sup>51</sup> وفي يونيو/حزيران عام 2009، توفى عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل الذي ينتمي إلى حركة حماس نتيجة لاحتجازه من قبل السلطة الفلسطينية. وهناك مزاعم بأنه تعرض للتعذيب حتى الموت.<sup>52</sup> للأسف أية دراسة مقارنة بين المنظمات غير الحكومية ولجان الزكاة الإسلامية، على الرغم من أهميتها البالغة، تقع خارج نطاق هذه الورقة الحالية ولكنها يمكن أن تكون موضع بحث في المستقبل.

## البعد الديني للزكاة

إيتاء الزكاة للتخفيف عن الفقراء هو أحد أركان الإسلام الخمسة، ويؤكد القرآن الكريم مراراً وتكراراً على أهميتها. غير أن السياق القرآني للتصدق يبقى أمراً غير مألوف إلى حد ما بالنسبة للعقول "الغربية". والمصطلحات القرآنية المستخدمة للتطرق إلى موضوع الزكاة ليست متطابقة تماماً مع المفاهيم الأخلاقية والقانونية الغربية "للأعمال الخيرية".<sup>53</sup>

يُقدّم القرآن الكريم العديد من المصطلحات للتطرق إلى الصدقة فالزكاة والصدقات والخير، وهي أكثر الألفاظ شيوعاً وعرضة للتداخل في النص القرآني وقد أدت التفسيرات القانونية في مراحل لاحقة إلى الفروق الواسعة التالية.

<sup>46</sup> على سبيل المثال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2008. (PCHR). "يدين المركز إجراءات قوات الاحتلال ضد المؤسسة الخيرية في نابلس". نسخة الانترنت، 8 يوليو/تموز. [www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2008/62-2008.html](http://www.pchrgaza.org/files/PressR/English/2008/62-2008.html). ويغطي التقرير المداهمات وإغلاق المؤسسات الإسلامية في نابلس التي تفرضها القوات الإسرائيلية في يوليو 2008. المؤسسة المعنية هي: "مركز نابلس التجاري (مملوك من قبل شركة التنمية والاستثمار والتأمين) وجمعية نفحة لشؤون الأسرى واتحاد النقابات الإسلامية للتجارة والعلوم الطبية وجمعية يازور الخيرية وجمعية بسمة ومنتدى الخريجين الثقافي. المعلومات مقدمة من منظمة خيرية إسلامية مقرها في لندن كانت تعمل مع الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل. التقدير يستند إلى أرقام أعوام 2000 و 2001 و 2002.

<sup>48</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/تموز 2009.

<sup>49</sup> تعرضت لجان الزكاة والجمعيات الخيرية الإسلامية لمداهمات وهجوم من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في مراحل عدة أثناء الانتفاضة الثانية. على سبيل المثال في عام 2006، تم مداهمة 37 جمعية خيرية. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بمصادرة أجهزة الكمبيوتر والسجلات. انظر أبو سعدي، ماضي وعويدات، 2007، ص 45.

<sup>50</sup> أصبح وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية في مايو/أيار 2009.

<sup>51</sup> [Humanity Voice. 2008]. وزير الشؤون الاجتماعية الفلسطيني: "المنظمات الخيرية في الخليل هي منظمات شرعية، وتتسم بالكفاءة والفعالية، وذات مصداقية عالية". النسخة الإلكترونية، 7 مايو/أيار. [www.humanityvoice.net/news\\_details.php?id=590](http://www.humanityvoice.net/news_details.php?id=590)

<sup>52</sup> رويترز. 2009. "موت عضو من حماس في سجن في الضفة الغربية يُذكي العداء الفلسطيني". النسخة الإلكترونية، 15 يونيو/حزيران [www.reuters.com/article/latestCrisis/idUSLF503919](http://www.reuters.com/article/latestCrisis/idUSLF503919).

<sup>53</sup> لمحة عن مصطلحات الزكاة والصدقة والأعمال الخيرية والإحسان، انظر سنجر [Singer, 2008]، ص 4-9.

الزكاة: تصدق إلزامي، أي (1) واجب بالنسبة للمسلمين لإعطاء نسبة معينة من أموالهم لصالح الفقراء، (2) في الغالب ما قيمته 2.5 بالمئة من أموالهم فضلا عن أماكن السكن وأدوات العمل سنويا. ويرد لفظ "الزكاة" 32 مرة في القرآن الكريم. وهناك مثال لاستخدامه يمكن العثور عليه في القرآن الكريم سورة البقرة آية 177.

لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ.

الصدقة: تبرع طوعي

الخير: إحسان أو خير - كمنشأ وإنجاز معنوي.

وخير تعبير عن التعقيد اللاهوتي والقانوني للتصدق (الصدقة) الإسلامي يتمثل في النقاشات العديدة بين علماء المسلمين عبر القرون.<sup>54</sup> بعيدا عن الفروق والخصوصيات السامية، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

إن منظور القرآن الكريم قدر تعلق الأمر بتقاسم الثروة والموارد الفردية من خلال أعمال التصدق هو أمر مترسخ في مثل لا غنى عنها ألا وهي: 1. غياب الفصل بين المساعي الروحية والمادية في حياة الإنسان، بمعنى أن الأفعال المجازة كجزء من الإيمان ترتبط أيضا بظروف الحياة اليومية في هذا العالم؛ 2. طبيعة وِغْرَضِ وِوْظِيفَةِ المجتمع الإسلامي بوصفه "خير أمة أخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" (القرآن الكريم سورة آل عمران آية 110) و3. الوصاية على الثروة والملكية، وبالتالي المساءلة عن الطريقة التي يتم التصرف بهما.<sup>55</sup>

إن الشكل المؤسسي للزكاة، على النحو الذي يراه مؤيدو إقامة دولة تستند إلى الشريعة الإسلامية، مطروح للمناقشة في الفصل الخاص بلجان الزكاة والدولة.

## أهداف لجان الزكاة

وفقا لموسوعة فلسطينية (اشتية 2008)، فإن لجان الزكاة هي مؤسسات تقليدية، سُجِلت منذ السبعينيات، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على توفير التكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- إيجاد مراكز معتمدة لمساعدة المحتاجين والفقراء وذوي القضايا الاجتماعية والحالات الطارئة وحفظ كرامتهم.
- توفير أسباب النفع العام والبر الدائم في المجتمع بمنع التسول وإحداث التوازن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- إيجاد مؤسسات موثوقة يتجه إليها المحسنون لأداء فريضة الزكاة والصدقات والهبات، ما يوفر عليهم عناء البحث عن الأسر المتعففة والمحتاجة، ويسهل عليهم دفع الزكاة.
- إحياء سنة الصدقة الجارية بإقامة مشاريع وفاقية خيرية استثمارية ينفق إيراداتها على الفقراء ومشاريع الخير.<sup>56</sup>

<sup>54</sup> لإلقاء نظرة عامة على المناقشات اللاهوتية والقانونية: [Zysow، 2005]، ص 441، لإلقاء نظرة عامة على التفسير الحالي وممارسة الزكاة في الإسلام: بينتول وبيليون - جوردان [Benthall and Bellion-Jourdan 2003]، ولا سيما الفصل الأول: 'Financial Worship'، ص 7-28.

<sup>55</sup> نانجي [Nanji، 2001]، ص 64.

<sup>56</sup> اشتية، 2008، ص 472.



تأسست لجنة زكاة جنين في عام 1984، لتحقيق الأهداف التالية:

- الاعتناء بالفقراء والأيتام وتقديم المساعدات الاجتماعية والثقافية والطبية والاقتصادية اللازمة.
- توفير فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع جديدة لتشجيع المواطنين على التمسك بأرضهم.
- إقامة المشاريع الخيرية اللازمة من قبل المجتمع المحلي، ولا سيما المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل البنية التحتية للتنمية.
- تشجيع الدراسات التربوية والأكاديمية من خلال منح جوائز للدراسة في الخارج.<sup>57</sup>

إلى جانب العنصر الاجتماعي والديني القوي فإن لجان الزكاة لديها أيضاً نية لتقوية العمود الفقري لمجتمعها من أجل مقاومة الضم المستمر للضفة الغربية عن طريق التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وثنيتهم عن الهجرة إلى الخارج.

## المشروعات التي تديرها لجان الزكاة

### رعاية الأيتام

تدير لجان الزكاة الستة التي كانت موضع دراسة في هذا البحث برامج لرعاية الأيتام. باللغة العربية، أي شخص يتوفى والده فهو يتيم. ومع ذلك، هناك اختلافات طفيفة بين لجان الزكاة في كيفية إدارة برامج رعاية الأيتام. بصفة عامة، يتم تسجيل الأيتام إما باستخدام استمارة لجان الزكاة الخاصة بها - في الغالب في حالة الجهات المانحة المحلية - أو باستخدام نموذج استمارة المنظمات المانحة في الخارج على يد لجنة الزكاة التي تنسق عملية الرعاية نيابة عن المنظمة المانحة الخارجية. ويتم تسجيل المعلومات ذات الصلة بالوضع الخاص لليتيم باستخدام هذه الاستمارات. وحفاظاً على مصلحة اليتيم، وبغية تفادي التمييز، لا تميز لجنة الزكاة بين اليتامى على أساس سبب وفاة الأب أو انتماءاته السياسية السابقة. فسواء توفي والد اليتيم من جراء المرض، أو قتل في معارك مع القوات الإسرائيلية أو في هجوم إرهابي ضد المدنيين أو الجنود الإسرائيليين، أو أعدم على يد القوات الفلسطينية لتعاونه مع جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن ذلك لا يؤثر على أهلية الطفل للرعاية.<sup>58</sup> فالطفل اليتيم ليس مسؤولاً عن هذه الحرب ولا عن أعمال والده<sup>58</sup>. ويؤيد جميع الأعضاء والعاملين في لجان الزكاة الذين أجريت معهم مقابلات في سياق بعثة تقصي الحقائق هذا الرأي فالقرآن الكريم يؤكد المبدأ القائل بأنه لا ينبغي لشخص ما أن يتحمل عبء ووزر شخص آخر (على سبيل المثال: القرآن الكريم سورة الأنعام آية 164، سورة الإسراء آية 15، سورة فاطر آية 7).

وهناك باحثون اجتماعيون مكلفون رسمياً بزيارة أسرة اليتيم وسؤال الجيران للتحقق من حاجة هذا اليتيم للرعاية. وفي بعض الحالات، تجتمع لجنة الزكاة بعائلة اليتيم وذوي قرياه من أجل العثور على شخص يستطيع تحمل مسؤولية الطفل. في الغالب يتعين على الأيتام كتابة تقارير منتظمة عن مدى تقدمهم في المدرسة وفي الحياة بصفة عامة. ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى الجهة التي تتحمل نفقات رعايتهم.

يتم سداد المدفوعات إما شهرياً أو كل ثلاثة أشهر أو كل نصف سنة تبعاً للجنة والمنظمة المانحة في الخارج. ويتعين على الشخص المسؤول عن اليتيم، وعادة ما تكون الأم، فتح حساب مصرفي. وبعد تلقي كل دفعة، يجب أن يحضر اليتيم إلى لجنة الزكاة ويوقع على الاستلام أو يترك بصمته لتأكيد الاستلام. وتبقى بعض الجهات المانحة على اتصال مع الأيتام الذين يرعونهم بشكل مباشر عن طريق الهاتف المحمول ولو أن معظم لجان الزكاة لا تميل إلى تحمل تكاليف إضافية لرعاية الأيتام. أما إذا فعلوا ذلك فيكون المبلغ صغيراً جداً ويحدد بدقة وينبغي أن توافق عليه الجهات المانحة. ويحتاج كل تحويل مصرفي إلى توقيع عدد من أعضاء لجان الزكاة، ومنذ عام 2007، أضيف أيضاً ختم المراقب المالي المعين للجنة الزكاة من قبل وزارة المالية في السلطة الفلسطينية.

<sup>57</sup> كتيب مستشفى الرازي، جنين، 2009.

<sup>58</sup> مقابلة مع عضو لجنة الزكاة في نابلس قبل عام 2007، نابلس، الضفة الغربية، 4 يونيو/حزيران 2009.

## المساعدات المالية المنتظمة للأسر الفقيرة

تبدي معظم الجهات المانحة رغبتها في رعاية طفل يتيم بسبب الأهمية المعينة التي يوليها القرآن الكريم لرعاية الأيتام، بيد أن العديد من الأطفال الفقراء في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليسوا أيتاماً. لذا تعمل لجان الزكاة على تشغيل برامج رعاية منتظمة تنتهج نموذج استثمار كفالة الأيتام للأسر الفقيرة عموماً وتولي اهتماماً خاصاً للأسر التي فقدت عائلها بسبب حادث أو مرض. غير أن أسر المعتقلين السياسيين ليست مؤهلة لتلقي المساعدة من لجنة الزكاة لأن وزارة شؤون الأسرى في الحكومة الفلسطينية مسؤولة تحديداً عن رعاية الأسرى.

غالباً ما يتم دعم الأسر الفقيرة بمجرد أن يحدد الباحثون الاجتماعيون التابعون للجنة الزكاة أهلية الأسرة للحصول على الرعاية في نفس الوقت الذي يتم فيه حساب القدرات المالية للجنة الزكاة المعنية. لذا قد تكون المدفوعات غير منتظمة، وأحياناً يكون الدعم في شكل تبرعات عينية. لذا اعتمد مدير لجنة زكاة طوباس، على سبيل المثال، نظاماً محكماً لتحديد أهلية الأسرة لتلقي المساعدات. فالمعلومات التفصيلية عن وضع أسرة ما يسمح للجنة زكاة طوباس بتقدير درجة الاحتياج.

## المساعدات المباشرة للأفراد في حالة الحاجة الماسة

في حالات الحاجة الملحة مثل العمليات الطبية والنظارات وما شابه ذلك، تقوم لجنة الزكاة بالاتصال بالمستشفى أو الطبيب وتدفع مباشرة للخدمة المقدمة ويتم هذا الدفع بواسطة شيك موقع من قبل عدد من أعضاء لجان الزكاة. منذ عام 2008، أصبح من المطلوب تذييل هذه الشيكات بختم المراقب من وزارة المالية في السلطة الفلسطينية.

## المساعدات العينية

تمتلك بعض اللجان تسهيلات كبيرة جداً تقوم فيها بتخزين تبرعات عينية، مثل الحقائب المدرسية والأقلام والملابس واللوازم الغذائية الأساسية ولعب الأطفال والمواد اللازمة لترميم المنازل، وما إلى ذلك. عادة ما تصل خلال شهر رمضان المبارك التبرعات العينية إلى ذروتها، ويتم توزيعها على الأسر الفقيرة الذين سبق لهم التسجيل لتلقي مساعدات عينية. ووفقاً لأعضاء في لجنة الزكاة، فإن حوالي 80 في المائة من التبرعات العينية تأتي من السكان المحليين. وتقوم بعض اللجان بتشغيل مطاعم تقدم الوجبات المجانية للفقراء - عادة ما تكون ملحقة بالمساجد - وتقدم وجبات الطعام لمئات الأسر. ويزداد نشاط هذه المطاعم خلال شهر رمضان، حيث يتم توزيع أطعمة خاصة للمزيد من الأسر. وفي الخليل، هناك مطعم للفقراء بجوار حرم إبراهيم (الحرم الإبراهيمي) تعود جذوره إلى القرن الثالث عشر.

## تقديم الأضاحي وتوزيع لحومها وغيرها من المواد الغذائية

بمناسبة الاحتفالات الدينية، مثل عيد الأضحي المبارك وعيد الفطر، تصل التبرعات المحلية والدولية إلى ذروتها. وتنسق لجان الزكاة ذبح الأضاحي مع الأئمة والجزارين المحليين ليتم توزيع لحومها على الفقراء جنباً إلى جنب مع غيرها من المواد الغذائية مثل الأرز والبطاطم المعلبة. ويراقب الجمهور عن كثب عمليات التوزيع خلال شهر رمضان المبارك (وغيرها من المناسبات الدينية)، وهو ما يملئ على أية لجنة زكاة أن تتوخى النزاهة والشفافية.

وتضطلع معظم لجان الزكاة بالأنشطة المذكورة أعلاه في حين تضطلع اللجان الأكبر بأنشطة إضافية.

## الخدمات الطبية

تدير لجان الزكاة العديد من العيادات الصغيرة التي تقدم أدوية وخدمات طبية مجانية أو بأسعار زهيدة للفقراء. وتدير بعض اللجان العاملة في المناطق النائية المستشفيات. فعلى سبيل المثال، أنشأت لجنة جنين مستشفى الرازي في عام 1991 الذي يوفر جملة من الخدمات الطبية المتخصصة والتي تخفف على المرضى عناء السفر إلى نابلس أو رام الله من أجل الحصول على العلاج. وقد قامت جهات مانحة مختلفة - مثل حكومتي إيطاليا وكندا، أو المؤسسات في الكويت ودول الخليج الأخرى - بتمويل مختلف أقسام المستشفى.

في مدن مثل رام الله والخليل، حيث توجد حالياً العديد من المستشفيات، تكون المراكز الطبية صغيرة جداً في الحجم وتوفر أساساً العلاج الطبي المجاني أو الزهيد للفقراء ومعظم الخدمات التي يقدمها هي خدمات بسيطة مثل خدمات طب الأسنان. كما يقدم المركز الطبي للجنة نابلس بعض الخدمات البسيطة مقترناً بعيادة للعيون والتي تكمل الخدمات الحكومية القائمة في مدينة نابلس. وتعمل بعض المراكز الطبية بنوبات ليلية في عيادات مخيمات اللاجئين والقرى الصغيرة لتكمل الخدمات الطبية التابعة للأونروا، والتي لا توفر خدمات في الليل. فعلى سبيل المثال، يعمل الأطباء من المركز الطبي للجنة زكاة رام الله في نوبات ليلية في المركز الطبي للأونروا في مخيم الجلزون بالقرب من رام الله.

## التعليم

جرت العادة أن تعمل بعض اللجان علي تشغيل مدارس ومراكز إسلامية لتحفيظ القرآن الكريم، إلا أنه منذ عام 2007، لا يبدو أن أيًا من مراكز التحفيظ تلقت تمويلًا من لجان الزكاة. وبتاريخ 21 مايو/أيار 2008، تلقت لجنة الزكاة المركزية في طوباس رسالة عامة بشأن المدارس والمراكز الإسلامية من وزير الأوقاف علي غرار رسالة مماثلة وجهت إلى لجان الزكاة المركزية الأخرى في الضفة الغربية. ويشير مضمون الرسالة الموجهة إلى لجنة الزكاة المركزية في طوباس بأن المشاريع التي تهدف إلى تحفيظ القرآن الكريم أصبحت خارج نطاق نشاط لجان الزكاة. وعلاوة على ذلك تقضي بما يلي:

[...] مراكز تحفيظ القرآن الكريم للذكور تتبع مديرية الأوقاف [طوباس]، في حين أن مراكز تحفيظ القرآن الكريم للإناث تتبع الإدارة العامة للعمل النسوي وبإمكان المعلمين تقديم طلباتهم من أجل الحصول على مخصصات معلمين شهرية.<sup>59</sup>

ولا يعرف الكاتب ما إذا كانت هذه المراكز لا تزال تدير أنشطتها أم أنها أغلقت أبوابها.

تتولى بعض اللجان إدارة مدارس خاصة ملحق بها مراكز رعاية نهارية للأيتام، وتضطر الأسر لدفع الأموال لإرسال أبنائهم إلى هذه المدارس، إلا إذا كانت الأسرة فقيرة جداً أو أن الطفل يتيم. ويبدو أن بعض اللجان كانت قد قدمت منحاً دراسية لدعم الطلبة المتفوقين للدراسة في الخارج. ولبعض الأسر التي لديها أبناء وبنات في الجامعة الأهلية لتلقي مساعدات في حالات معينة. وفي بعض الحالات الأخرى تتكفل لجان الزكاة أيضاً بتغطية الرسوم الجامعية للطلاب غير القادرين على تحمل هذه الرسوم بأنفسهم.

## مشاريع خلق فرص العمل

قامت لجنة زكاة نابلس، والتي يعتبرها الكثير أول وأفضل لجان الزكاة في الضفة الغربية، بتشغيل مشروع لخلق فرص عمل منذ عام 1990 وقد أدى هذا المشروع إلى إنشاء مصنع "الصفاء" للألبان في نابلس. أنشئ

<sup>59</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، رسالة إلى لجنة الزكاة المركزية في طوباس، 21 مايو/أيار 2008.

مصنع منتجات الألبان في عام 1999-98 ليبدأ الإنتاج في عام 2001. وقد شغل الشيخ الحنبلي، وهو طبيب بيطري وعضو سابق في لجنة زكاة نابلس منصب المدير العام للمصنع عند تأسيسه.

لقد كان انطباعنا أن هذا المصنع هو مشروع نموذجي للتنمية حيث أنه:

- يوفر سوقاً للمزارعين من مربي الماشية - أحد المزارعين كانت لديه عشر أبقار، ولديه الآن 300 منها (بدأ المشروع من خلال شراء أبقار للمزارعين)
- يوفر العمالة المحلية
- يقلل من خطر داء البروسيلات (الحمى المالطية) الذي مصدره الحليب غير المعقم
- يوفر كمية من الحليب ومنتجات الألبان المجانية
- يتلقى عقود مدفوعة القيمة مع العديد من وكالات توزيع الحليب ومنتجاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمجان
- يسوق بعض منتجات الحليب إلى قطاع التجزئة للمستهلكين ليشكل مصدر دخل إضافي لقطاع منتجات الألبان.

ومنذ عام 2007، تولى مدير عام جديد سبق له العمل في مصنع الألبان إدارة المصنع. ووفقاً للرئيس الجديد للجنة المركزية للزكاة، تمت ترقية هذا الشخص لإدارة مصنع الألبان لدرأيته بعملية التشغيل والإدارة ولسجله "النظيف" سياسياً والبعيد عن أية صلة بالمعارضة الإسلامية (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها). يعتبر مصنع "الصفاء" للألبان مثلاً على النجاح الذي يمكن أن يستمر طوال الفترة الانتقالية لتغيير اللجان. فالمصنع مجهز بآلات حديثة اقتنيت بمساعدة من البنك الإسلامي للتنمية. وهناك وثائق تظهر تعاون مصنع "الصفاء" مع برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الإغاثة الأمريكية للاجئين بالشرق الأدنى والوكالة الأمريكية للتنمية ومؤسسة الشرق الأدنى والمنظمات المسيحية المحلية، كما أن هناك عدداً من الوثائق الحديثة التي تبين أن هذه العلاقات ما تزال مستمرة في عام 2009.

## الوقف<sup>60</sup> والاستثمارات العقارية

الأرض والمباني المملوكة للجان الزكاة هي "وقف". أي أنها مؤسسات مُستخدمة إما لأغراض خيرية أو مؤجرة لمؤسسات تعليمية بشروط تفضيلية أو متوفرة لمستأجرين تجاريين عاديين ويستخدم ريع هذه الممتلكات لتمويل مشاريع خيرية.

في الغالب يتبرع أثرياء مسنون بالأراضي والمباني إلى إحدى لجان الزكاة أو أحد المساجد المحلية كممتلكات وقفية. وقد حضر الكاتب مثل هذا التبرع في طوباس عندما تبرع رجل ثري بقطعتي أرض ومنزل للجنة الزكاة المركزية كوقف زكاة، وقد نقش على جدار المنزل الكلمات التالية: الملك لله تعالى، هذا البنيان وقف لوجه الله تعالى. ويتكون البناء من طابقين ويمكن للأساس أن يتحمل سبعة طوابق. وقال الرجل الثري للجنة الزكاة في طوباس: "إذا كنتم ستفعلون شيئاً جيداً بهذا المبنى وتكونون على قدر المسؤولية فسأعطيكم المزيد من الممتلكات"<sup>61</sup>.

في ربيع عام 2009، أصبحت جميع الممتلكات الوقفية للجان الزكاة والمساجد المحلية ممتلكات رسمية لوزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها).

<sup>60</sup> للمحة عامة عن الوقف كمصدر للأعمال الخيرية، انظر بيتول وبيليون - جوردان [Benthall and Bellion-Jourdan, 2003]، ص 29-44.

<sup>61</sup> مقابلة مع رجل ثري، طوباس، الضفة الغربية، 25 يونيو/حزيران 2009.

## الثقة الشعبية

على حد رأي بينتول في مقاله آنفاً:

ثمة استطلاع رأي عام أُجري في مناسبتين في السنوات الأخيرة في جامعة بيرزيت في رام الله، للتحقق من درجة الثقة الشعبية في المؤسسات المدنية المختلفة. هذه الجامعة لها إحدى أفضل السمعات الأكاديمية في الأراضي الفلسطينية. إن النتائج، بالرغم من أنها خام بعض الشيء كبيانات اجتماعية، فهي موحية جداً:<sup>62</sup>

70.9%	الجامعات
62.5%	لجان الزكاة
50.0%	المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية
46.0%	الصحف المحلية
43.5%	النظام القضائي الرسمي
37.5%	النقابات المهنية
34.2%	المعارضة لفلسطينية
27.8% <sup>63</sup>	الحركات / الأحزاب السياسية

وقد خرج بينتول في تعليقه على الفارق بين درجة الثقة بلجان الزكاة، وهي مرتفعة للغاية، على عكس الثقة في الحركات السياسية، وهي منخفضة نوعاً ما، بنتيجة مفادها أن الجمهور لا يرى أن لجان الزكاة تابعة لحزب أو حركة ما.

أجرى برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت دراسة مماثلة في 2008-9 لكن فئة لجان الزكاة للأسف لم تدرج في هذه الدراسة الجديدة. ويشير الباحثون الذين أعدوا الدراسة أن سبب إغفال لجان الزكاة هو أنهم اعتبروها في حالة مد وجزر.<sup>64</sup> مع ذلك، ووفقاً لعدد من المحاورين، فإن مستوى الثقة الشعبية بلجان الزكاة شهد تراجعاً منذ بدء مسيرة إعادة تنظيمها عام 2007 (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها).

في أبريل/نيسان 2000، نشر برنامج التنمية البشرية وجامعة بيرزيت، في رام الله (الضفة الغربية) تقريراً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط الفلسطينية، قسم التعاون الدولي لإدارة التنمية البشرية وبناء المؤسسات. تضمن هذا التقرير نتائج استطلاع للرأي العام أُجري في 1998-99 (في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة) درجة الثقة التي تحظى بها مختلف أنواع المؤسسات داخل الأراضي الفلسطينية. وفي حين أن الجامعات الفلسطينية سجلت أعلى نسبة من درجات الثقة (67 في المائة)، سجلت لجان الزكاة نسبة 57 في المائة - أعلى بكثير من نسبة 34 في المائة بالنسبة للنقابات المهنية ونسبة 24 في المائة للمعارضة السياسية.<sup>65</sup> وتعود هذه الدرجة العالية من الثقة الشعبية في لجان الزكاة في مرحلة ما قبل عام

<sup>62</sup> جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. 2000 و 2004. استطلاعات الرأي: الثقة في المؤسسات الفلسطينية. [www.birzeit.edu/cds](http://www.birzeit.edu/cds). نقلاً عن [Benthall, 2008a]، ص 16-17، الذي وحد البيانات وخرج بمتوسط النسبة المئوية لنتائج استطلاع للرأي، رقم 1 (أغسطس إلى سبتمبر 2000) ورقم 17 (يونيو 2004): "أخذنا في الاعتبار الأخطاء المطبعية الواضحة في الجداول التي تم نشرها. الثقة في لجان الزكاة كانت على ما يبدو أكبر في قطاع غزة منها في الضفة الغربية ولكن الفرق ليس كبيراً بما يكفي للتأثير على النظام. يمكن الإطلاع على تحليل للبيانات الأولية في نفس الموقع الإلكتروني [انظر أدناه] تحت عنوان "استطلاعات الرأي العام. وهي تستند إلى عينة بحجم 1256 في عام 2000، و 1197 في عام 2004، و 70 عينة من المواقع في عام 2000، و 75 عينة في عام 2004. وقد شارك 85 باحثاً في استطلاع عام 2004. هامش الخطأ المقترح هو + / - 3%".

<sup>63</sup> بينتول [Benthall, 2008a]، ص 16-17.

<sup>64</sup> مقابلة مع باحث في برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009

<sup>65</sup> مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، 1990. تقرير التنمية البشرية في فلسطين، 1998-99.

2007 إلى العديد من الأسباب المختلفة. وتوفر الحقائق التالية بعضاً من التوضيح.

كانت لجان الزكاة تُدار من قبل رجال أعمال محليين وأصحاب مشاريع وممثلين عن عائلات معروفة ورجال ذوي مستويات تعليم عالية (سواء كانوا من الشباب أو الأساتذة المتقاعدين)، وجميعهم عمل على أساس طوعي في مرحلة كان فيها ندرة في عدد الشهادات الجامعية في الشريعة الإسلامية. وبوجه عام، كان هؤلاء الأعضاء يتمتعون بسمعة طيبة كالصدق والورع والالتزام في خدمة المجتمع ويعملون بدون أي اعتبار للحدود الدينية والسياسية والعشائرية. ونقلاً عن جميع لجان الزكاة الجديدة والقديمة التي أجريت مقابلات معها كان من بين المستفيدين مجاميع من المسيحيين، الأمر الذي أكسب اللجان مستوى من الاحترام يتجاوز الحدود الدينية.

لعب تمثيل العائلات والأحياء دوراً هاماً في تاريخ لجان الزكاة. ويشير عضو لجنة الزكاة المركزية في الخليل بأن العديد من عائلات الخليل تبدي اهتماماً بأن تكون ممثلة في اللجنة لأن العضوية في لجنة الزكاة يعتبر مركزاً اجتماعياً هاماً:

قبل عام 2007، كانت هناك سبعة أسر هامة ممثلة. أما الآن، وفيما عدا استثناءات قليلة، هناك عائلات مختلفة في اللجنة المركزية للزكاة. وأنا أول فرد من عائلتي ينضم إلى لجنة الزكاة. ما يجب معرفته هنا أنه ليس فقط تمثيل العائلة هو الذي يلعب دوراً هاماً، بل الأحياء كذلك، حيث أنه في بعض الأحياء المختلفة تشكل العائلات تحالفات. بالنسبة لي شخصياً فإن عضوية اللجنة أمر مفيد إذ يجعلني معروفاً في المدينة.<sup>66</sup>

يحظر قانون الزكاة الأردني على الأقارب (حتى الدرجة الرابعة) من أن يكونوا ممثلين في نفس لجنة الزكاة.<sup>67</sup> قبل عام 2007، كان الأعضاء يستمرون في عضوية لجان الزكاة في كثير من الأحيان لعدة عقود وبعد وفاتهم جرت العادة أن يحل أحد الأبناء محل مؤسسي لجان الزكاة. هذا الترتيب على ما يبدو كان بمثابة الضمانة لاستقرار واستمرارية المشاريع التي تقوم بها لجان الزكاة.

حتى عام 2007، كانت لجان الزكاة في نظر الكثير هي مجرد مؤسسات تستجيب لأمس احتياجات الناس. وبالمقارنة مع المنظمات غير الحكومية العلمانية، فإنها أقل إنعاشاً لجدول أعمال خارجي تخضع له المعونات (راجع الجزء الخاص بلجان الزكاة والمعونات الخارجية أدناه). فلجان الزكاة ليست أعضاء في شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتي غالباً ما كانت في أعين مجموعة واسعة من المحاورين فاسدة.

للجان الزكاة دور هام في التعامل مع الفئات الطبقيّة الاجتماعية والتركيز على كرامة المستفيدين. ووفقاً لمدير إحدى لجان الزكاة الذي يتمتع بما يزيد عن عشرين عاماً من الخبرة في هذا المجال، هناك صلة هامة بين الفقر والرجولة والشرف في المجتمع المحلي:

هناك العديد من الرجال الذين لا يستطيعون كسب ما يكفي من المال لإعالة أسرهم. إنها مشكلة عامة في مجتمعات الشرق الأوسط في هذه الأيام. وكثير من الرجال لا يعرفون ما يجب القيام به في مثل هذه الحالة، حيث لا يمكنهم سوى البقاء في المنزل والبكاء يغمرهم شعور بالخزي والعار. يمكن للجان الزكاة أن تساعد لتجاوز هذه المحنة وتحسين وضعهم بطريقة تراعي مشاعرهم واحترامهم لذاتهم، ويلعب الدين دوراً هاماً في فرض الاحترام المتساوي تجاه الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية. إذا كنا لا نهتم برعاية الفقراء، من الممكن أن يتمرد أطفالهم ضد المجتمع، وهو ما يتعين تجنبه. ثم أخيراً فإن الكرم هو جزء أساسي من الكينونة (الجود من الوجود). يمكن للأسر الفقيرة أن تتلقى دفعات صغيرة من المال على أساس غير منتظم - محولة إلى حساباتهم المصرفية، فلو كان أحد الأبناء الفقراء

<sup>66</sup> مقابلة مع عضو باللجنة المركزية للزكاة في الخليل، الضفة الغربية، 13 يونيو/حزيران 2009.

<sup>67</sup> قانون الزكاة الأردني، تعليمات رقم (3) لعام 1996، المادة 3، الفقرة (د).

يتلقى فقط أربعين دولاراً أمريكياً إضافية مرة كل شهرين فذلك سيمكنه من شراء بعض الألعاب لأطفاله أو إحضار بعض الطعام الجيد للمنزل.<sup>68</sup>

غير أن بعضاً من المحاورين يرون أن لجان الزكاة قبل عام 2007 كانت تُدار بطريقة بالية مع انعدام المساءلة وفي المناطق النائية حتى أن البعض يرى أنها لم تتمكن في الغالب من البقاء خارج مصالِح العشيرة والأسر.

وعلى حد رأي وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية تختلف لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 قدر تعلق الأمر بدرجة المساءلة والشفافية التي تميز عملها.<sup>69</sup> فالفلسطينيون ذوو العقلية المنفتحة اجتماعياً لا يعرفون في الغالب الكثير عن لجان الزكاة وينظرون إليها في بعض الأحيان بعين الريبة. فالبعض منهم يشبه لجان الزكاة بالحركة الإسلامية التي يعتبرونها خطراً على الحريات المدنية والقيم الاجتماعية التقدمية وهي حالة قلما لها مثيل في كثير من مجتمعات الشرق الأوسط.<sup>70</sup> وكان يعرف عن بعض لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 أنها تدار من قبل أفراد ينتمون إلى حركة حماس. وحتى لو لم يكن هذا واقع الحال، فإنها كلجان تنتهج العمل السياسي المباشر غالباً ما وإجهت عدم ثقة من المعارضين لحركة حماس. وهناك عدد أقل من اللجان التي كان من المعروف عنها أنها تدار من قبل حركة فتح.

ووفقاً لناثان براون، "كانت لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 تتمتع بقدر كبير من الشرعية. وحتى العلمانيين اليساريين أُعجبوا بأصالتها وقدرتها على العمل دون الاعتماد على التمويل الغربي".<sup>71</sup>

من ثم فإننا نقترح إعادة النظر في العبارة التالية التي ذكرها مالكا (2007): "إنها القدرة على تمكين الفلسطينيين، إما من خلال تمجيد العمليات العسكرية، أو توفير الخدمات الاجتماعية الفعالة، التي تعطي بعضاً من أنصار حماس وهم السيطرة على مقدراتهم".<sup>72</sup> فعلى النقيض من العواقب الوخيمة للاستراتيجيات العسكرية الأخيرة لحماس (الدمار واسع النطاق في قطاع غزة الناجم عن حرب الشتاء عام 2008/2009)، يمكن النظر إلى التمكين الذي قدمته لجان الزكاة - بغض النظر عن درجة انتمائها لحركة حماس - بصورة أكثر إيجابية من أن يكون مجرد "وهم السيطرة على مقدراتهم". ويرى الكثير من المحاورين أن غياب الرقابة الإدارية على شؤونهم الخاصة هو واحد من أهم أسباب الشعور بالإحباط.

فالتابع الديني للجان الزكاة يجعل من السهولة بمكان وضع العمل الخيري في ظل ظروف سياسية قاسية، في سياق إسلامي أوسع وهذا ما يدفع الكثير إلى بذل الجهد الشاق والصادق. وللدافع الديني أفق زمني أشمل يتفق الكثيرون على أنه لا يمكن إسكاته، فالدين في هذا السياق هو بلا شك مصدر أساسي لصفاء الذهن.<sup>73</sup>

## الكفاءة في الأداء

يُعرف عن لجان الزكاة أن تكاليفها العامة منخفضة جداً. فقبل عام 2007 كانت لجان الزكاة الائتلافية وتسعون على تواصل ممتاز بالمستفيدين المحليين وعلى معرفة جيدة بالاحتياجات المحلية. وكان علماء اجتماع فلسطينيين قد أشاروا في عام 1997 إلى ما يلي:

<sup>68</sup> لقاء مع مدير لجنة الزكاة في الضفة الغربية، 2009.

<sup>69</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف بالسلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.  
<sup>70</sup> وفقاً للمحادثات التي عقدت في مايو/أيار يونيو/حزيران 2009. تحدث الباحثون أيضاً مع فلسطينيين ليبراليين من ذوي الأفكار المنفتحة اجتماعياً [socially liberal] ولديهم وجهة نظر إيجابية حول لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 (انظر الخاتمة).

<sup>71</sup> براون [Brown, 2003]، ص 160.

<sup>72</sup> مالكا [Malka, 2007]، ص 110.

<sup>73</sup> مقابلة مع شخصيات دينية وأكاديميين مسلمين وأعضاء بلجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

تجدر الإشارة إلى أن مصادر تمويل لجان الزكاة (باستثناء لجان الزكاة التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة) ليست خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو للجهات الأجنبية المانحة، مما يعطيها استقلالية أكبر ويزيد من فرصها في تحديد أولياتها من حيث الفئات المستهدفة وحجم المساعدة ووتيرتها، قياساً بالمؤسسات الأهلية الأخرى.<sup>74</sup>

أما الخدمات الطبية التي تقدمها تلك اللجان فقد جاءت لتكون مكملة للخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية ووكالات المعونة الأخرى (انظر شرح الخدمات الطبية المقدمة أعلاه).

عندما يتصل الأمر بتقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة، يمكن القول بأن نفس المستفيدين من لجان الزكاة في كثير من الأحيان يتلقون أيضاً مساعدات من مصادر أخرى، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية. لقد أولت لجان الزكاة اهتماماً لتنسيق هذه المساعدات المالية مع المصادر الأخرى باعتبار أن مصدراً واحداً لن يكون كافياً لتغطية تكاليف المعيشة لأسرة فقيرة.

## لجان الزكاة والإعانات الخارجية

وفقاً لتقديرات وزارة الأوقاف وأعضاء لجان الزكاة فإن 20 في المائة فقط من تمويل لجان الزكاة يأتي من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن بين هذه الـ 20 في المائة، 80 في المائة تقريباً يقدم ك تبرعات عينية. ثمانون في المائة من إجمالي التمويل يأتي من دول أجنبية.

في عام 1997، لاحظ علماء اجتماع فلسطينيون أن "لجان الزكاة تتمتع (إذا ما استثنينا اللجان المشكلة من قبل السلطة) باستقلالية مالية تامة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وباستقلالها عن تمويل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأوروبية والأمريكية".<sup>75</sup> وقد تفاوتت النسبة بين التمويل من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة بين لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007. إذ في بعض الحالات شكلت التمويلات المحلية ما بين 20 إلى 40 في المائة من الميزانية إلا في حالة استثنائية (لجنة زكاة نابلس) حيث بدأ أن 90 في المائة من التمويل من مصادر محلية.<sup>76</sup>

## المنظمات الإسلامية

تعد المنظمات والمؤسسات الإسلامية في منطقة الخليج وأوروبا والولايات المتحدة من أهم مصادر التمويل للجان الزكاة، حيث أنها تقوم أساساً بتمويل صندوق كفالة الأيتام وغيره من برامج الرعاية المنسقة من قبل لجان الزكاة. وقد ذكر أعضاء في لجنة زكاة في الفترة ما قبل عام 2007 في مقابلات أجريت معهم أن المنظمات الدولية والإسلامية انخرطت أحياناً أكثر مما يجب في العملية السياسية، مما كان له نتائج سلبية محتملة على العمل المحلي للجان الزكاة.

لم تكن بعض المنظمات الدولية دائماً على درجة كافية من الإدراك بأنه نظراً للتوترات السياسية المحلية فإن من بين أهم أولويات لجان الزكاة أن تظل محايدة سياسياً. فأفضل العلاقات مع المنظمات الإسلامية هي تلك التي تستند إلى العلاقات الشخصية التي تتوثق بمرور الزمن والقائمة على الثقة.<sup>77</sup>

<sup>74</sup> هلال والمالكي، 1997، ص 62.

<sup>75</sup> هلال والمالكي، 1997، ص 62.

<sup>76</sup> استبيانات معبأة من قبل لجان الزكاة في الضفة الغربية عام 2003، مقدمة من قبل منظمة خيرية إسلامية مقرها في لندن كانت تعمل مع لجنة زكاة نابلس.

<sup>77</sup> مقابلة مع نائب رئيس لجنة الزكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.



ويذكر بعض المحاورين أنه، قبل عام 2007، كان الانتماء السياسي لحركة حماس أو الإخوان المسلمين بمثابة ميزة إلى حد ما لجمع التبرعات.<sup>78</sup> ومن الصعب تحديد إلى أي درجة أثر الانتماء السياسي للجهات المانحة على لجان الزكاة.

في عام 1997، عندما كانت لجان الزكاة في الضفة الغربية بمنأى كامل تقريباً عن التسييس، لاحظ علماء اجتماع فلسطينيون أن بعض أعضاء لجان الزكاة كانوا يتخوفون من قيام السلطة الفلسطينية باعتماد قانون جديد يربط لجان الزكاة على نحو أقرب بالسلطة الفلسطينية. ومرد هذا الخوف هو أن تمتنع العديد من الجهات المانحة، من جراء السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية على لجان الزكاة، عن الاستمرار في دعمها. "ومن المعروف أن ممولي لجان الزكاة يحرصون على وصول الأموال التي يتبرعون بها إلى مستحقيها لذلك فإن اللجان معنية بإبراز استقلاليتها أمام الممولين والجمهور."<sup>79</sup>

### المنظمات الغربية

ساعدت الحكومات الغربية، مثل الفرنسية والإيطالية والكندية، المؤسسات الطبية (المستشفيات والعيادات) التابعة للجان الزكاة لبناء أقسام متخصصة.

تعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الإغاثة الأمريكية للاجئين بالشرق الأدنى (أنيرا) مع لجان الزكاة لتوزيع الغذاء والدواء إلا أن معظم هذا التعاون توقف في عام 2006 عندما حاولت حماس أن تحكم السلطة الفلسطينية.<sup>80</sup> فعلى سبيل المثال، في عام 2006، توقفت "أنيرا" عن توفير الدواء للجنة الزكاة في مدينة الخليل، وبدأت بتوزيعه من خلال المستشفيات الحكومية، وهي القنوات التي كانت تعتبر أكثر أماناً. وحتى بعد إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007، لم تعود "أنيرا" إلى توزيع الأدوية من خلال المركز الطبي التابع للجنة المركزية للزكاة في مدينة الخليل، لأنه وفقاً لأنيرا، كانت القنوات الحكومية تعمل بشكل جيد.<sup>81</sup> والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كانت الجهات المانحة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و"أنيرا" قلقة حيال تأثير حماس على السلطة الفلسطينية بعد انتخابات عام 2006، لماذا التغيير في الدعم من المراكز الطبية التابعة للجان الزكاة إلى المستشفيات الحكومية (السلطة الفلسطينية)؟ قد يكون من الجائز حقاً عدم وجود أي علاقة بين فوز حماس في الانتخابات وقرار "أنيرا" العمل مع المستشفيات الحكومية.

ووفقاً لبينتول (2008a)، "كانت لجان الزكاة قد بدأت بالاستفادة بنجاح من نظام المعونة الدولية، وأنها كانت ستستمر في العمل بهذا الاتجاه لو كانت قد لقيت تشجيعاً على ذلك". بعض لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 لم يكن لديها بالضرورة الرغبة في ذلك ربما إدراكاً منها بأن هذا قد يكون ثمناً للتبعية. علاوة على ذلك، فقد ذكرت هذه اللجان أن وكالات المعونة والتنمية الغربية ذات صيت مرتبط بتمويل الفساد والهيمنة وأنها تتحمل مسؤولية التمييز الحاد من الناحية السياسية في توزيع المساعدات.

### الدول العربية

بالمقارنة مع الجهات المانحة من القطاع الخاص، فإن التبرعات المقدمة من الدول العربية إلى لجان الزكاة تبدو شحيحة على حد رأي المحاورين من لجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007. وقد قام الصندوق العربي للتنمية بتمويل عدد من مشاريع لجان الزكاة.

<sup>78</sup> مقابلة مع نائب رئيس لجنة الزكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>79</sup> هلال والمالكي، 1997، ص 62.

<sup>80</sup> توقفت "أنيرا" عن تقديم الأدوية المجانية للمركز الطبي التابع للجنة الزكاة في الخليل في عام 2006 عندما كانت حماس تتولى السلطة. يونيو/حزيران 2009، الضفة الغربية..

<sup>81</sup> مقابلة مع ممثل "أنيرا"، الخليل، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

## لجان الزكاة والدولة

"في" ظل دولة إسلامية يفترض أن تكون هناك جهة تتولى التمويل هي بيت المال، يدفع إليها الجميع الزكاة كضريبة. هذا أمر مستحيل اليوم حيث أننا في ظل نظام مدني<sup>82</sup> ويرى مؤيدوا حكومة تستند إلى الشريعة الإسلامية بأنه في دولة إسلامية مثالية فإن الزكاة ستعيد توزيع الثروة وستقضي على الفقر تلقائياً. إلا أنه في الوقت الحالي لا توجد دولة في العالم لديها نظام زكاة يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وباستثناء دول وضعها خاص مثل المملكة العربية السعودية وباكستان اللتين عملتا على دمج الزكاة في أنظمتها المالية الرسمية.<sup>84</sup> على الرغم من أن الزكاة فرض يتحمل من يهمله عقوبات روحية، فإن النصوص الإسلامية (القرآن والسنة) لا تقضي بعقوبات دنيوية على المسلمين الذين يقصرون في تأدية زكاتهم. بدلاً من ذلك فإنها تشجع على دفع الزكاة بطرق غير رسمية - للأقارب والجيران المحتاجين على سبيل المثال. وفي الضفة الغربية، اتخذت الزكاة - كمفهوم ديني - الشكل المؤسسي للجان الزكاة التي كانت في البداية تحت إشراف وزارة الأوقاف الأردنية، ومن ثم تحت إشراف وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية. منذ البداية الأولى للجان الزكاة المؤسسية في عام 1977، كانت إسرائيل تحتل الأراضي التي أنشئت فيها هذه اللجان. ووفقاً لمسؤول في وزارة الأوقاف، "فلسطين لها الكثير من الآباء، الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، والأجهزة التابعة لهم، كل له رأي مباشر في ما يجري هنا".<sup>85</sup>

القانون المطبق على لجان الزكاة في الضفة الغربية هو قانون صندوق الزكاة الأردني رقم (8) لسنة 1988 والتعليمات رقم (1) لسنة 1990 (التعليمات الإدارية والمالية للجان الزكاة)؛ والتعليمات رقم (3) لعام 1996 (تعليمات لجان الزكاة الصادرة عن مجلس إدارة صندوق الزكاة بموجب المادة 11 (ب) من قانون صندوق الزكاة رقم 8 لسنة 1988 - المعروفة باسم لوائح لجنة الزكاة لعام 1996). ويبدو أن هذه القوانين قد صيغت على غرار القانون الأردني (المشتق من القانون الانجليزي)، مع إدراج بعض الإشارات إلى الدين ضمنه.<sup>86</sup>

وستظل هذه القوانين سارية لحين صياغة قانون زكاة فلسطيني. في يوليو/تموز 2009، كانت وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية بصدد إعداد مشروع نسخة فلسطينية من قانون الزكاة بقصد مناقشته في مجلس الوزراء في يوليو/تموز 2009، وهذا الإجراء يأتي بدلاً من الجلسات البرلمانية المعلقة منذ عام 2007 (انظر الفصل الخاص بالنظرة التاريخية). على الرغم من أن لجان الزكاة رسمياً جزء لا يتجزأ من هيكل الدولة كـلجان مؤلفة من متطوعين تم تعيينهم من قبل هذا الهيكل نفسه - أو على الأقل يعملون بموافقة -، فهي لا تنفق أموالاً حكومية بل تجمع وتعيد توزيع أموال عامة تبرع بها أصحاب التقوى من المسلمين. ولجان الزكاة

<sup>82</sup> هناك التباس حول مصطلحات مثل "علماني" و "مدني" باللغة العربية. يُستخدم مصطلح "مدني" لترجمة مصطلح [civil society] المأخوذ من اللغة الانكليزية. كما يمكن أن يستخدم للإشارة إلى نظام سياسي علماني [نظام مدني] والذي يتعارض أحياناً مع النظام الإسلامي [نظام إسلامي]. نظراً لاحتمال الخلط المحيط بالترجمة العربية لمصطلح [civil society] المجتمع المدني، وذلك بسبب غموض كلمة "مدني"، قررنا عدم استخدام مصطلح "المجتمع المدني" في هذا النص. علاوة على ذلك، فإن مصطلح "المجتمع المدني" نادراً ما كان يستخدم من قبل المحاورين أثناء المقابلات التي أجريت باللغة العربية. لمناقشة مصطلح "المجتمع المدني" في الشرق الأوسط، انظر [Challand, 2009]، ص 25-58.

<sup>83</sup> مقابلة مع مدير لجنة زكاة، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>84</sup> المملكة العربية السعودية ليس لديها نظام ضريبة لكن الزكاة هي ضريبة فعلية.

<sup>85</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>86</sup> المادة 8 من قانون عام 1988 تذكر فئات المستفيدين من الزكاة التي هي متطابقة تقريباً للفئات المذكورة في القرآن الكريم سورة التوبة آية. 60. انظر أيضاً بينتول وبيليون - جوردان [Benthall and Bellion-Jourdan, 2003]، ص 10.

هي الهياكل الوحيدة التي يحق لها استخدام مصطلح أموال الزكاة لأغراض جمع الأموال.<sup>87</sup> وهكذا تنتقل لجان الزكاة بين طرفي نقيض:

- a. مفهوم الدولة الإسلامية وبيت المال حيث تسيطر الدولة بالكامل على أموال الزكاة وتوزيعها العادل.
- b. مفهوم أن لجان الزكاة مستقلة عن الدولة أو حكومة شبه الدولة للسلطة الفلسطينية. غير أن هذا سيعني أنها أصبحت جمعيات خيرية إسلامية عادية في وضع منظمات غير حكومية.

فإذا تقربت لجان الزكاة أكثر من اللازم من حكومة الدولة، قد تعتمد الجهات المانحة من القطاع الخاص التي لا تثق بالحكومات في المنطقة (في هذه الحالة السلطة الفلسطينية على وجه التحديد) إلى تقديم تبرعات أقل. ولكن من جهة أخرى من الذي يملك شرعية تعيين أعضاء اللجنة، إن لم تكن الدولة - التي تمثل، من حيث المبدأ، إرادة الشعب؟ في القسم التالي، سنلقي نظرة سريعة على علاقة لجان الزكاة بالأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، وسنبحث في الكيفية التي تم بها حل هذه المسائل عملياً.

## وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية

كان لوزارة الأوقاف في الأردن مكتب فرعي في مدينة القدس، والذي واصل العمل بعد عام 1967 على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي. حتى عام 1994، كان المدير الإقليمي للأوقاف يمثل أيضاً وزارة الأوقاف الأردنية في كل محافظات الضفة الغربية.

في عام 1977، تلقى مكتب وزارة الأوقاف الأردنية في القدس طلبات من مدينة نابلس لافتتاح أول لجنة زكاة في الضفة الغربية ووافق على ذلك. ووفقاً لأحد المسؤولين الذين عملوا مع فرع الوزارة الأردنية في القدس ثم مع وزارة السلطة الفلسطينية، كانت الدولة الأردنية بعيدة كل البعد عن لجان الزكاة في أيام التسجيل بينما كان الإشراف ضعيفاً.<sup>88</sup> لقد تم تسجيل لجان الزكاة رسمياً والإشراف عليها من قبل وزارة الأوقاف الأردنية عن طريق مديرية الزكاة والصدقات (ملحقة بمديريات الأوقاف) لكل محافظة من محافظات الضفة الغربية، وقد اقتصر إشراف وزارة الأوقاف الأردنية أساساً على الجوانب المالية بينما كانت الأنشطة تدار من قبل اللجان التي تولت تعيين موظفيها بنفسها أيضاً بصورة شخصية.<sup>89</sup>

وفي غياب المصارف في الضفة الغربية في ذلك الوقت، لجأت لجان الزكاة المسجلة حديثاً إلى فتح حسابات مصرفية في البنك الإسلامي الأردني، كما هو منصوص عليه في قانون الزكاة الأردني.<sup>90</sup>

<sup>87</sup> انظر قانون صندوق الزكاة الأردني رقم (8) لسنة 1988: تعليمات رقم (1) لسنة 1990 (التعليمات الإدارية والمالية للجان الزكاة). المادة 14 (ب): "لا يجوز لأي جهة أو شخص جمع الزكاة إلا من خلال هذه اللجان على أن يتم الجمع بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من الصندوق" غير أنه تجدر الإشارة بوجوب الاعتبار أن العديد من المنظمات غير الحكومية الإسلامية كانت تدير لجان زكاة داخلية قبل 2007 (على سبيل المثال الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل). بعد عام 2007 هذه اللجان أما أغلقت أو منعت من القيام بذلك. مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>88</sup> مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009. هلال والمالكي، 1997، ص 61-63.

<sup>89</sup> مقابلة مع مسؤول في الحكومة، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009. لاحظ أن قوانين الزكاة المشار إليها أعلاه هي أكثر حداثة ولا تذكر التزاماً بالتعامل مع البنك الإسلامي الأردني.

<sup>90</sup> القوانين المشار إليها أعلاه تذكر فقط أن أحد مهام مجلس الإدارة لصندوق الزكاة هي "تحديد البنوك التي تودع فيها أموال الزكاة على أن يلتزم بان تكون غير ربوية عند وجودها". انظر قانون صندوق الزكاة الأردني رقم (8) لسنة 1988: تعليمات رقم (1) لسنة 1990 (التعليمات الإدارية والمالية للجان الزكاة): الفصل 1، الفقرة 3.7.

ويُشير ذات المسؤول في وزارة الأوقاف إلى أن نفقات لجان الزكاة في الضفة الغربية كانت تتطلب موافقة وزارة الأوقاف الأردنية مما يشير إلى أن سيطرة الأردنيين لم تكن بهذا الضعف. فإذا أرادت إحدى لجان الزكاة في الضفة الغربية إجراء عملية تحويل مصرفي، كان عليها مخاطبة مديرية الأوقاف المحلية والتي كانت ترد على فرع وزارة الأوقاف الأردنية في القدس، والذي بدوره كان يرد على مدير الزكاة في وزارة الأوقاف الأردنية، والذي يرسل أمراً بعد ذلك إلى البنك الإسلامي الأردني لصرف الدفعة المحددة.

في عام 1987، افتتح بنك القاهرة عمان فرعاً له في الضفة الغربية وسمحت وزارة الأوقاف الأردنية لبعض لجان الزكاة في الضفة الغربية بفتح حسابات مصرفية في بنك القاهرة عمان في أعقاب قرار استثنائي حيث أنه حرق لقانون الزكاة الأردني الذي وفقاً له لا يمكن لأحد أن يفتح حساباً مصرفياً إلا في البنك الإسلامي الأردني.<sup>91</sup> ووفقاً للمسؤول بوزارة الأوقاف، كانت هذه هي النقطة التي بدأ عندها الامتثال لقانون الزكاة الأردني في الاضمحلال. وبما أن الجهات المانحة للجان الزكاة بدأت في اختيار البنك الذي سيتم التعامل معه، فإن بعض لجان الزكاة سرعان ما وجدت نفسها تمتلك قرابة عشرة حسابات مصرفية مختلفة.<sup>92</sup>

في عام 1988، فك الأردن ارتباطه بالضفة الغربية باستثناء فرع وزارة الأوقاف في القدس. وفي عام 1994-95، سلم الأردن معظم فرع وزارة الأوقاف في القدس إلى السلطة الفلسطينية ولكنه أبقى السيطرة على الوقف والزكاة من القدس الشرقية. وما تزال هذه السيطرة مستمرة في عام 2009. ويصف أعضاء سابقون في لجنة الزكاة في الخليل ونابلس إجراءات تشكيل لجان الزكاة في الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الأردنية على النحو المبين أدناه.

كانت لجنة زكاة نابلس هي اللجنة الأولى من نوعها التي أنشأت في الضفة الغربية. ووفقاً لعضو سابق وابن مؤسس اللجنة كان والده يحظى بالدعم والتشجيع من قبل الأردنيين وعلى وجه التحديد الشيخ عبد العزيز آل الخياط.<sup>93</sup> ففي ذلك الوقت، لم تكن الأسر التي لديها أطفال فوق سن الثامنة عشرة مؤهلة للحصول على مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية في وقت كانت 3000 أسرة في نابلس تعيش دون مستوى الفقر.

ويصف عضو في لجنة الزكاة بالخليل في الفترة ما قبل عام 2007 إجراءات التشكيل على النحو التالي:

في 17 مارس/آذار 1987، سأل مدير الأوقاف في مدينة الخليل، بناء على طلب من فرع وزارة الأوقاف الأردنية في القدس، ستين شخصاً عما إذا كانوا يرغبون في العمل لدى لجنة زكاة جديدة رسمية في مدينة الخليل. ووقع الاختيار على عشرة أفراد هم الأكثر تأهيلاً وحماساً، من قبل فرع وزارة الأوقاف الأردنية في القدس في وقت لم يكن اسم "حركة حماس" معروفاً. ونالت أسماء الأشخاص العشرة الذين وقع عليهم الاختيار موافقة المخابرات الأردنية وبدأوا العمل. في كل عام، كنا نقدم تقارير مالية تفصيلية ومشروحة. ترسل نسخة واحدة إلى الجهات المانحة، وواحدة للجنة الزكاة وواحدة إلى مديرية الأوقاف التي ترفع تقريرها إلى مكتب وزارة الأوقاف الأردنية الرئيسي في القدس. كانت الأمور في غاية الشفافية. فجميع المبالغ كانت تسجل لأن الدفع كان يتم من خلال الشيكات المصرفية. في تلك الأيام كنا نتلقى زيارات مسؤول من مكتب وزارة الأوقاف الأردنية في القدس على أساس منتظم والذي كان كأنه عضو آخر من أعضاء لجنة الزكاة. في بعض الأحيان كان يأخذ أشخاصاً من لجان الزكاة الأخرى إلى لجنة الزكاة في الخليل لتعليمهم أعمال لجان الزكاة. لم يكن هناك وزير للأوقاف، سواء

<sup>91</sup> انظر الحاشية أعلاه.

<sup>92</sup> مقابلة مع مسؤول في الحكومة، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>93</sup> الشيخ عبد العزيز الخياط هو عالم دين إسلامي في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الأردن، ومؤلف كتاب "الزكاة وتطبيقاتها واستخداماتها" للكاتب عبد العزيز الخياط عام 1993، عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. بخصوص الشيخ عبد العزيز الخياط، انظر بينتول وبيليون - جوردان [Benthall and Bellion-Jourdan, 2003]، ص 10-17.

كان أردنيا أم في الوزارة التابعة للسلطة الفلسطينية، الا وأرسل لنا رسالة امتنان يشكرنا فيها على عملنا. بقي جميع الأعضاء العشرة الذين تم تعيينهم في عام 1987 يعملون في اللجنة حتى عام 2007.<sup>94</sup>

كانت لجان الزكاة الأولى تتألف من أشخاص تختارهم مديريات الأوقاف الإقليمية، وهذا ما تؤكدُه أيضا المقابلات في مناطق أخرى من الضفة الغربية.

كانت للعديد من العائلات ذات النفوذ في الضفة الغربية علاقات مع الأردن، وقد حقق بعض أفرادها نجاحات مهنية في الأردن، وشغلوا عدة مناصب عليا في الحكومة الأردنية. كما أسهمت وزارة الأوقاف في مزيد من الربط بين الضفة الغربية والأردن، حيث يستمر تمثيل العديد من العائلات ذات النفوذ والتي لديها علاقات وولاءات للأردن في وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية. في الوقت نفسه، تعتبر العائلات والحركات السياسية ولقاءات منفصلة ويكون هناك في كثير من الأحيان انتماءات حزبية مختلفة جدا ضمن نفس العائلة.<sup>95</sup>

وبحكم طابعها الديني، كانت وزارة الأوقاف دائما نقطة التقاء للأشخاص المتدينين من عائلات ذات نفوذ تعاطف بعضهم مع جماعة الإخوان المسلمين. ومن شبه المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين تمتعت بدرجة من النفوذ داخل وزارة الأوقاف. علاوة على ذلك لعبت المخابرات الأردنية دورا نشطا في الإشراف على عمل وزارة الأوقاف ولجان الزكاة، كما تشير الأدلة إلى أنها ما تزال تلعب دورا نشطا في هذا المجال وتمارس نفوذا في الضفة الغربية من خلال العشائر الموالية للأردن.<sup>96</sup> (راجع الفصل الخاص بوزارة الأوقاف قبل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة لعام 2007 أدناه). قدمت لجنة زكاة حلحول (قرب الخليل) في الفترة ما قبل عام 2007 التفسير التالي لنظامها الإداري والمالي:

[...] إن أعضاء اللجنة معروفون باستقلاليتهم وعدم تدخلهم في الشؤون السياسية، حيث خضعت أسماؤهم لتدقيق من المخابرات الأردنية أولا ثم الإسرائيلية ثم السلطة الفلسطينية ولا يوجد لأي منهم أية سوابق أمنية من أي جهة كانت.<sup>97</sup>

## دولة إسرائيل

شاركت دولة إسرائيل في الإدارة والإشراف على لجان الزكاة في الضفة الغربية على ثلاثة مستويات:

1. مسؤول الإدارة المدنية في جيش الدفاع الإسرائيلي
2. الوزارات الإسرائيلية المختصة (حتى 1994-95)؛
3. جهاز الشين بيت

## مسؤول الإدارة المدنية في جيش الدفاع الإسرائيلي

<sup>94</sup> مقابلة مع عضو لجنة زكاة الخليل في الفترة ما قبل 2007، الخليل، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.  
<sup>95</sup> مقابلة مع باحث في منظمة دولية في مدينة الخليل، وأعضاء من العشائر الهامة في مدن مختلفة بالضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.  
<sup>96</sup> مقابلة مع أعضاء بلجنة الزكاة الحالية ومن الفترة ما قبل 2007، قلقيلية والخليل، يونيو/حزيران 2009.  
<sup>97</sup> لجنة زكاة حلحول تحت إشراف مديرية صندوق الزكاة في ظل وزارة الزكاة في السلطة الفلسطينية. صيغت الوثيقة بعد عام 1997 وقبل عام 2005. تقرير موجز عن سير العمل الإداري والمالي للجنة الزكاة حلحول. تم الحصول على هذه الوثيقة من جمعية خيرية إسلامية مقرها لندن، كانت تعمل مع لجنة حلحول.

وفقاً لأعضاء سابقين بلجنة الزكاة، كانت اتصالات اللجان مع الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 1977 حتى 2007 مكثفة - سواء بالتبادل الودي أو التنسيق أو السيطرة، أو المداهمة والاعتقال والاحتجاز.

وذكر عضو سابق في لجنة زكاة نابلس ما يلي:

كانت لجنة زكاة نابلس على اتصال منتظم مع مسؤول الإدارة المدنية بجيش الدفاع الإسرائيلي في نابلس. وفي كثير من الأحيان كان مسؤول الإدارة يدعوني لمقابلته عند حاجز حوارة<sup>98</sup> لتقييم الوضع وتنسيق توصيل المساعدات الطبية والغذائية إلى المحتاجين خلال حظر التجول العسكري في نابلس. كان الإسرائيليون يعلمون بأننا نقوم بعمل جيد وصادق.<sup>99</sup>

ويبين عضو سابق آخر في لجنة زكاة نابلس أثناء الانتفاضة الأولى، " كان الجيش الإسرائيلي في بعض الأحيان يحضر ذبح الأضاحي بمناسبة الاحتفالات الدينية"<sup>100</sup>. ويشير عضو سابق في لجنة زكاة قلقيلية إلى أنه:

في عام 1991، اتصل مسؤول الإدارة المدنية في الجيش الإسرائيلي بلجنة الزكاة في قلقيلية، وطلب منا الحضور إلى مكتبه، فذهبنا. عندما أدرك محقق الشرطة العسكرية أنه لا يمكن العثور على أي شيء لتوجيه الاتهام لنا أصابه الغضب في البداية. لقد تم اعتقال بعض أعضاء لجان الزكاة لبضعة أشهر وبقوا رهن الاحتجاز في سجن الفارعة. عثر المحققون على شريط كاسيت يضم محتوى معادياً لليهودية كان يباع في محل بيع كتب تابع للجنة الزكاة فكتبت رسالة إلى الشخص المسؤول في المكتبة بعدم بيع هذه الأنواع من الأشرطة بعد ذلك. لم يتمكن محقق الشرطة العسكرية من العثور على أي شيء أخطر من هذا الكاسيت لتوجيه الاتهام لنا. وتم إطلاق سراحنا بعد بضعة شهور.<sup>101</sup>

كانت أشرطة الكاسيت التي تتضمن محتويات مثيرة للجدل أو عدائية ومعادية لليهودية متداولة في الضفة الغربية لفترة طويلة وفي العديد من المؤسسات المحلية. فالكثير من الفلسطينيين يرون في ذلك " جزءاً من الصراع " ويأتي كرد فعل على فقدان الأرض. غير أن بعض المحاورين أبدوا فهماً بأن لجان الزكاة كمؤسسات إنسانية وخيرية لا ينبغي أن تشارك في نشر المواد العدائية كي لا يصبح نشاطها هدفاً ضمن الصراع.<sup>102</sup> باستثناء الواقعة أعلاه لم يمر على الباحث أي دليل على أن لجان الزكاة كانت تعمل على نشر مثل هذه المواد.

قام جيش الدفاع الإسرائيلي بمداهمة لجان الزكاة في عام 2002 أثناء اجتياحه للضفة الغربية في بداية الانتفاضة الثانية.<sup>103</sup> وفي يوليو/ تموز 2008، فرض وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك حظراً على ستة وثلاثين جمعية خيرية دولية بحجة أنها كانت قد أرسلت أموالاً إلى الضفة الغربية لدعم الأنشطة الإرهابية. في الوقت نفسه، داهمت القوات الإسرائيلية لجان الزكاة ومؤسساتها (مثل المدارس والمراكز الصحية ومطاعم الفقراء ودور الأيتام) وكذلك وزارة

<sup>98</sup> حاجز "نقطة تفتيش" عند المدخل الجنوبي لنابلس.

<sup>99</sup> مقابلة مع عضو بلجنة زكاة نابلس في الفترة ما قبل عام 2007، نابلس، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>100</sup> مقابلة مع عضو بلجنة زكاة نابلس في الفترة ما قبل عام 2007، نابلس، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>101</sup> مقابلة مع عضو بلجنة زكاة نابلس في الفترة ما قبل عام 2007، قلقيلية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>102</sup> مقابلة مع أعضاء بلجنة زكاة في الفترة ما قبل عام 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>103</sup> وفقاً لتقرير مراجعة الحسابات للجنة الزكاة في الضفة الغربية لسنة 2002 (تم الحصول عليه من إحدى الجمعيات الخيرية الإسلامية ومقرها لندن والتي كانت تعمل مع لجان الزكاة في الضفة الغربية)، عدم وجود مستندات مالية لشهر يونيو كما هو مذكور نتيجة غارة شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية في عام 2002.

الأوقاف والشؤون الدينية وغيرها من الجمعيات الخيرية الإسلامية في الضفة الغربية.<sup>104</sup>

### الوزارات الإسرائيلية المختصة (حتى الفترة 1994-95)

شاركت العديد من الوزارات الإسرائيلية في إدارة وتنسيق الجهود مع لجان الزكاة في الضفة الغربية والمعلومات التي تم جمعها حول هذا الموضوع خلال مرحلة تقصي الحقائق لإعداد هذه الورقة نادرة جداً، وبالتالي هناك حاجة لمزيد من البحث حول هذا الموضوع. ويروي أعضاء سابقون في لجنة زكاة نابلس أن اللجنة كانت تتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية الإسرائيلية منذ تأسيسها. علاوة على ذلك،

حتى عام 1995، كان هناك تنسيق مع وزارة الصحة الإسرائيلية لتخفيض تكاليف التأمين الصحي للفقراء، وقد غطت وزارة الصحة الإسرائيلية 50 في المائة من هذا التأمين للفقراء. استمر هذا الخصم بعد عام 1995 تحت إشراف وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية كما كانت هناك أيضاً خصومات على خدمات المستشفيات: 50 في المائة من التكاليف تغطيها المستشفى (على الأرجح مستشفى تديره لجنة الزكاة) و25 في المائة تغطيها لجنة الزكاة و25 في المائة من قبل الشخص الفقير نفسه.<sup>105</sup>

منذ السبعينيات، لم تقدم الحكومة الإسرائيلية إلا القليل للنهوض بالرعاية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعلى سبيل المثال.

لم تفعل إسرائيل شيئاً يذكر لتطوير البنى التحتية الصحية. بل أن عدد المستشفيات الحكومية تراجع من عشرين في عام 1968 إلى أربعة عشر بحلول عام 1992، مما حد من نطاق الخدمات المقدمة. وقد تم تحويل ثلاثة من المستشفيات الست التي أُغلقت إلى مركز شرطة وقاعدة عسكرية وسجن. وفي أواخر الثمانينيات، بينما كانت إسرائيل تستثمر 306 دولاراً في صحة الفرد الواحد من مواطنيها داخل الخط الأخضر لعام 1949، كانت تنفق 30 دولاراً على الفرد الواحد في الضفة الغربية وحتى هذا المبلغ انخفض إلى 20 دولاراً فقط للشخص الواحد بحلول عام 1991.<sup>106</sup>

وأشار بعض المحاورين أيضاً إلى أن بعض لجان الزكاة تعاونت مع وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية منذ عام 1977.

علاوة على ذلك، تبرعت العديد من المنظمات الإسلامية داخل إسرائيل بأموال عن طريق لجان الزكاة في الضفة الغربية غير أن هذا النشاط أصبح غير مشروعاً في عام 2001. ومنذ ذلك الحين يتبرع المسلمون والإسرائيليون بصورة غير رسمية للأيتام في الضفة الغربية.<sup>107</sup>

### جهاز الشين بيت

في فترات زمنية معينة كان هناك تشاور مع جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي قبل تعيين أعضاء لجان الزكاة. وكانت مديرية صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية توفر للجان الزكاة استمارات

<sup>104</sup> راجع هآرتس 2008. "باراك يحذر 36 مؤسسة غير حكومية من تمويل حركة حماس." 7 يوليو/تموز  
www.haaretz.com/hasen/spages/999412.html

وهآرتس 2008. "المنظمات الخيرية الإسلامية التي استهدفتها إسرائيل تفعل أكثر من تمويل الارهاب." 13 يوليو/تموز  
www.haaretz.com/hasen/spages/1001367.html

<sup>105</sup> مقابلة مع عضو بلجنة زكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>106</sup> [Challand 2008]، ص 230.

<sup>107</sup> مقابلة مع أعضاء بلجنة زكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

الطلب لأعضاء جدد في لجان الزكاة. ووفقا لبعض المحاورين فإن هذه الوثائق كانت موضع تبادل بين المخابرات الفلسطينية والإسرائيلية والأردنية (انظر القسم الخاص بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية أعلاه). ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التبادل يجري بشكل رسمي وما إذا كان قائماً طيلة الوقت منذ 1977 حتى 2007، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث.

## وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية قبل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007

في 1994-95، حلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية محل فرع وزارة الأوقاف الأردنية في القدس. وفي عام 1997 تم تسجيل لجان الزكاة رسمياً في وزارة السلطة الفلسطينية. نتيجة لذلك، أصبحت لجان الزكاة مرتبطة رسمياً بوزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية عن طريق مديرية الزكاة والصدقات لكل محافظة من محافظات الضفة الغربية (انظر القسم الخاص بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية أعلاه).

وبدأ العديد من هؤلاء الذين كانوا جزءاً من وزارة الأوقاف قبل عام 1994 يوجهون الانتقاد إلى السلطة الفلسطينية في إشارة منهم إلى أنهم يفضلون أسلوب العمل والكفاءة المهنية للأردنيين، والتي لم تتمكن السلطة الفلسطينية من مضاهاتها. فالبعض رأى في السلطة الفلسطينية أنها تعبير عن توجه شبابي ونشاط تنظيمي أكثر من كونها حكومة جادة. علاوة على ذلك، فإن بعض الأثرياء أعربوا عن تفضيلهم لمفهوم السيطرة الملكية الأردنية على الضفة الغربية وذلك لاعتقادهم بأن هذا من شأنه توفير شروط أفضل للاستثمار والتنمية الاقتصادية والسلامة. من ناحية أخرى، كانت هناك انقسامات في وزارة الأوقاف بين مؤيدين ومنتقدين لجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم ممن يتخذون موقفاً حيادياً ويشكلون معسكراً ثالثاً.<sup>108</sup> هناك عدد من العشائر التي كانت ممثلة بشكل تقليدي في وزارة الأوقاف منذ الحقبة الأردنية.<sup>109</sup>

منذ عام 1997، تولى قسم الزكاة في وزارة الأوقاف مهمة الإشراف على أعمال لجان الزكاة. كما أشرفت الوزارات المختصة في السلطة الفلسطينية - مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية - على المشاريع والمؤسسات التي تديرها لجان الزكاة.

وفي عام 1997، رأت السلطة الفلسطينية أن من مصلحتها إضفاء طابع السلطة الفلسطينية على لجان الزكاة التي كانت معروفة بكفاءة عملها المجتمعي. آنذاك لم تكن لجان الزكاة تعارض إشراف السلطة الفلسطينية كوسيلة لتجنب الصراعات الناتجة عن المنافسة المحتملة بين لجان الزكاة التابعة للسلطة الفلسطينية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطة. وبما أن عملها كان بعيداً عن المجال السياسي في تلك الأيام، لم تخش السلطة الفلسطينية المشاكل الناجمة عن ذلك.<sup>110</sup> مع ذلك، أبقى جهاز المخابرات في السلطة الفلسطينية لجان الزكاة وأعضائها تحت المراقبة منذ عام 1996 بحكم القناعة أن ولاء لجان الزكاة قد يميل تجاه المعارضة بدلاً من القوى السياسية التي تحكم السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي كان يتعين على لجان الزكاة في الأردن تقديم 20 في المائة من ميزانيتها السنوية إلى دولة الأردن، فإن السلطة الفلسطينية تعتمد نسبة 10 في المائة ويبدو أن البعض من هذه اللجان تدفع هذه الضريبة إلى السلطة الفلسطينية في حين لم تمثل لجان أخرى لهذا الطلب.<sup>111</sup> حتى عام 2007، كانت لجان الزكاة تقوم باختيار العاملين والمرشحين ليحلوا محل أعضائها (وإن كان هذا نادراً ما يحدث) وبمجرد

<sup>108</sup> مقابلة مع مسؤولين بالحكومة، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>109</sup> طهبوب، سلامة، صبري، تميمي وآخرون.

<sup>110</sup> مقابلة مع صحفي مطلع، رام الله، الضفة الغربية، 2009.

<sup>111</sup> مقابلة مع أعضاء في لجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.



اختيارهم يتم إخطار وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية بالقرار. في بعض الأحيان، تتطلب هذه الأسماء موافقة من عدد من أجهزة المخابرات قبل الموافقة عليها (انظر القسم الخاص بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية أعلاه).

#### وثيقة أسلوب الإدارة

في ظل حكم السلطة الفلسطينية وبناءً لأوامر من وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية واستناداً إلى قانون الزكاة الأردني المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضعت بعض لجان الزكاة وثيقة تنظيم داخلي. تقع هذه الوثيقة<sup>112</sup> للجنة زكاة رام الله في الفترة ما قبل 2007 في ثماني صفحات وتتضمن نظرة مفصلة عن أسلوب إدارة اللجنة وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية. وتشير الصفحة الأولى من الوثيقة إلى "لجنة الزكاة والصدقات في رام الله والبيرة واللواء" باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية.

تتضمن الوثيقة أربعة فصول هي: "1. هيكلية الهيئة الإدارية واجتماعاته وآليات اتخاذ قراراتها وحدود صلاحياتها؛ 2. هيكلية المكتب الإداري، وآليات عملها، وحدود صلاحياتها؛ 3. المؤسسات التابعة للجنة الزكاة، وأسلوب إدارتها؛ 4. آليات الصرف."

توضح المادة الأولى من الفصل الأول إجراءات التشكيل: "تشكل لجنة الزكاة والصدقات بقرار الأوقاف ولذلك فهي هيئة إدارية معنية لا تنبثق من هيئة عامة، ولا تفرز بطريق الانتخاب، وتحل وتعديل وتقبل استقالات أعضائها بقرار وزارة كذلك".

المادة الثانية من الفصل الأول تحدد معايير التعيين كعضو: "بما أن اللجنة مختصة بمسألة دينية هامة وركن عظيم من أركان الإسلام هو الزكاة فإن من شروط عضوية الهيئة الإدارية المفترضة التقوى، والثقافة الدينية، والأمانة، ولا يجوز إخضاع العضوية لأي اعتبار آخر خشية الإساءة للدين."

تحدد المادة الرابعة من الفصل الأول في ثماني نقاط الإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العادية للمجلس واتخاذ القرارات. إن تشير النقطتان 6 و7 بأن قرارات اللجنة تتخذ بالأغلبية العادية (نصف عدد الحاضرين زائد واحد)، ووجوب حضور الأغلبية العادية (نصف عدد اعضاء اللجنة زائد واحد) حتى يتسنى بدء الاجتماع.

أما المادة 5 من الفصل الأول فتتناول النظام المحاسبي وحسابات اللجنة في البنوك. وتنص النقطة 2 بأن فتح حساب مصرفي للجنة الزكاة يتطلب موافقة مديرية الأوقاف والأخذ في الاعتبار التعليمات تجاه المصارف والتي نشرتها مديرية الأوقاف. تذكر النقطة 3 بأن أية معاملات مالية تتطلب عدة توقيعات ولا يمكن إنجاز أية معاملة على أساس توقيع واحد. وتوضح المادة السادسة من الفصل الأول العلاقة بين لجنة الزكاة ووزارة الأوقاف. "النقطة 1: تعتبر اللجنة تابعة مباشرة لوزارة الأوقاف [...]". النقطة 2: مراسلات اللجنة مع صندوق الزكاة من خلال مديرية الأوقاف. النقطة 3: تلتزم اللجنة بأية تعليمات صادرة من وزارة أو مديرية الأوقاف ولا تتخذ أي قرار يناقض تلك التعليمات. النقطة 4: تقدم اللجنة ميزانيتها السنوية إلى صندوق الزكاة، وتخضع حساباتها للمراقبة المستمرة من محاسب الأوقاف ومحاسب وزارة الأوقاف دون اعتراض من لجنة الزكاة."

تحدد المادة السابعة من الفصل الأول أسباب "فقدان العضوية: (1) الوفاة؛ (2) الإقالة الصادرة من وزارة الأوقاف؛ (3) الاستقالة الطوعية؛ (4) التغيب عن حضور ثلاث جلسات رسمية متتالية بدون عذر مقبول لدى أغلبية اللجنة؛ (5) الإضرار بمصالح اللجنة إضراراً واضحاً يتفق على حدوثه أغلبية أعضاء اللجنة العادية؛ و (6) الإتيان بمخالفة صريحة وبينية للعقائد أو الأخلاق الإسلامية."

أما المادة التاسعة فتتناول تمثيل اللجنة في الاجتماعات. توضح النقطة 1 إجراءات التمثيل حيث لا يجوز لأحد أن يتحدث أو يقرر نيابة عن اللجنة وبدون موافقتها. أما النقطة 3 فتتناول علاقة اللجنة بالسياسة: "لا يجوز مطلقاً صبغ اللجنة بأية صبغة سياسية، ولا تقبل اللجنة أية مساعدة تجبرها على الاصطباغ السياسي، ولا يسمح للسياسة أن تؤثر على أي قرار من قراراتها. وتظل اللجنة وجهاً خيرياً نزيهاً محايداً".

أما المادة العاشرة من الفصل الأول فتحدد قواعد جمع الزكاة.

يتناول الفصل الثاني هيكلية المكتب الإداري وآليات عملها وحدود صلاحياتها.

<sup>112</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، صندوق الزكاة، لجنة الزكاة والصدقات في رام الله والبيرة واللواء. (بدون تاريخ). النظام الداخلي. هذه الوثيقة مقدمة من منظمة خيرية إسلامية مقرها في لندن تعمل مع لجنة الزكاة في رام الله.

إذ تنص المادة السادسة من الفصل الثاني على أن يحافظ مدير اللجنة وموظفيه "على حيادية اللجنة والتزام العمل الخيري المفتوح والمترفع عن أي اعتبار آخر غير مصلحة الفقير." أما المادة السابعة من الفصل الثاني فتتنظم إجراءات التوظيف وتشير النقطة 4 إلى ما يلي: "لا يخضع التوظيف للوساطة أو القرابة أو الاعتبارات السياسية مطلقاً".<sup>113</sup> يحدد الفصل الثالث العلاقات بين لجنة الزكاة ومؤسساتها. "تخضع مؤسساتها اللجنة لها من الناحيتين الإدارية والمالية بصورة مباشرة."<sup>114</sup> يدور الفصل الرابع حول الإجراءات المالية (التوقيعات اللازمة لمختلف أنواع النفقات).

في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، بدت العلاقة بين لجنة الزكاة في رام الله والسلطة الفلسطينية إيجابية. وفي خطاب توصية، كتب يوسف جمعة سلامة، المساعد التنفيذي لوزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية:

تشهد وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن لجنة زكاة وصدقات رام الله والبيرة التي تم تأسيسها سنة 1978م للعمل على تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر الفقيرة والأيتام والعائلات المستورة في المحافظة وان اللجنة مرخصة رسمياً وتعمل بموافقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية [...] <sup>113</sup>.

هذا ويؤكد خطاب توصية (مايو/آيار 2004) صادر عن الغرفة التجارية في محافظة رام الله والبيرة أن لجنة الزكاة في رام الله تلعب دوراً فعالاً في المجتمع من خلال أنشطتها الخيرية ويثني على لجنة زكاة رام الله من حيث نزاهتها "في التعامل مع الأيتام والمحتاجين والفقراء".<sup>114</sup> وبالمثل، يؤكد خطاب توصية (يونيو/حزيران 2004) صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية بأن لجنة الزكاة في رام الله تعمل مع اليتامى والمساكين "بتعاون تام مع مديرية الشؤون الاجتماعية".<sup>115</sup> وهناك مثال آخر من خطاب توصية (يونيو/حزيران 2004) صادر عن بلدية البيرة يقر بالاحترام التي تتمتع بها لجنة زكاة رام الله في المحافظة.<sup>116</sup>

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، ظلت المناقشات جارية حول مستقبل نظام الزكاة في فلسطين. وعلى حد رأي أحد المسؤولين في وزارة الأوقاف كان هناك أساساً رؤيتان / فكرتان داخل وزارة الأوقاف:

- الزكاة هي ذراع للدولة ويجب أن تسيطر عليها الدولة وتشارك في إدارتها بشكل مباشر، بما في ذلك التطبيق الصارم للقانون الأردني، إلا أنه، لا ينبغي أن تدمج مع نظام الضرائب. وينبغي على الدولة أن تضطلع بدور نشط في جمع تبرعات الزكاة من المصادر الدولية (منطقة الخليج والجزايات المسلمة وغيرها من المصادر).
- يجب أن تكون الزكاة متعددة الأوجه وذات جذور محلية لأنها تنبع من المساجد. فالزكاة كانت توزع في الضفة الغربية من قبل لجان طوعية مقراتها المساجد ثم تطورت لتصبح لجان زكاة منظمة رسمياً. ويؤكد أعضاء اللجنة أنهم يدركون أن الله هو الرقيب على أعمالهم. أما الدولة فتتولى دور المشرف أو "المظلة" مهمتها الإشراف والتنظيم فقط خاصة وأن الأموال مصدرها الزكاة والصدقات التي يقدمها الشعب وليس الحكومة.

حتى عام 2007، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من توضيح علاقتها مع لجان الزكاة. وما تزال هذه المناقشات حول لجان الزكاة مستمرة ولم يساعد تصاعد التوتر بين حماس وفتح منذ عام 2007 على المضي قدماً نحو التوصل إلى حل دائم. فمنذ الفوز الانتخابي لحركة حماس وكتلة التغيير والإصلاح التابعة لها في الانتخابات البلدية في عام 2005، أصبحت قضية لجان الزكاة مسيسة بشكل متزايد وأدى إلى إعادة تنظيم لجان الزكاة وتطبيقها في الضفة الغربية منذ ديسمبر 2007.

<sup>113</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، 2004. خطاب توصية. 11 فبراير/شباط. قدمت (هذا الخطاب والأخرى أدناه) منظمة خيرية إسلامية مقرها لندن كانت تعمل مع لجنة زكاة رام الله آنذاك.

<sup>114</sup> غرفة التجارة والصناعة في محافظة رام الله والبيرة. 2004. "خطاب توصية". 27 مايو/آيار.

<sup>115</sup> وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية. 2004. خطاب توصية. 27 مايو/آيار.

<sup>116</sup> بلدية البيرة. 2004. خطاب توصية. 27 مايو/آيار.

## مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها

**بعد** الانقسام السياسي بين غزة والضفة الغربية في عام 2007 وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة رئيس الوزراء فياض، بدأت وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية سلسلة من الإصلاحات<sup>117</sup> التي كان للبعض منها أثراً على المنظمات الخيرية. فخلال عام 2007، أغلقت وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية 123 منظمة خيرية إسلامية وعلمانية تحمل صفة "منظمة غير حكومية" في الضفة الغربية. واضطرت المنظمات غير الحكومية إلى إعادة تسجيل نفسها لدى وزارة الداخلية، ووفقاً للقرار الإداري رقم 20/2007 يتطلب ذلك منها الرجوع إلى الأجهزة الأمنية لاستكمال التسجيل.<sup>118</sup> كان الهدف من هذه الإجراءات واضحاً جداً وهو القضاء على نفوذ حماس في المنظمات غير الحكومية<sup>119</sup>.

انتهجت السلطة الفلسطينية سياسة تهدف إلى إحكام السيطرة على المنظمات غير الحكومية بصفة عامة. ففي عام 2007، هاجمت أجهزة الأمن الفلسطينية مقار بعض الجمعيات وتدخلت في إدارة الجمعيات وجمدت حسابات مصرفية لبعض الجمعيات، ولاحتقت أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الجمعيات وحلت وأغلقت بعض الجمعيات.<sup>120</sup> وقد اندرجت إعادة تنظيم لجان الزكاة في الضفة الغربية في نفس السياق. وعلى حد رأي عضو سابق في لجنة الزكاة في الضفة الغربية: "ما يجري في الضفة الغربية مع المنظمات غير الحكومية ولجان الزكاة هو إنعكاس لما يحدث في غزة".<sup>121</sup> ووفقاً لمسؤول في وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية: "بدون أحداث يونيو 2007 [سيطرة حماس الكاملة على قطاع غزة]، لما كانت إعادة تنظيم لجان الزكاة ممكناً".<sup>122</sup> من هذه العبارة الأخيرة، يمكن للمرء أن يستنتج بأن التدابير الجذرية التي صدرت إبان مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 هي جزء من الصراع الحزبي على السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي استخدم بطريقة مشابهة للسيطرة على المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمساجد ولجان الزكاة.

### إعادة تنظيم لجان الزكاة

في 12 أغسطس/آب 2007، دعا وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية لجان الزكاة الاثنيتين وتسعين إلى اجتماع طلب فيه تزويده بمعلومات مفصلة عن عملهم وحساباتهم المصرفية وأصولهم وما إلى ذلك. وفي 20 سبتمبر/أيلول 2007 تم تشكيل اللجنة العليا للزكاة "من خير الكفاءات في الوزارة والأوقاف وبمبادرة شخصية من سماحة الوزير".<sup>123</sup> بعد ثلاثة أيام، قرر هذا المجلس في أحد الاجتماعات إعادة تنظيم لجان الزكاة في المحافظات الشمالية وفقاً للوائح قانون الزكاة الأردني<sup>124</sup> والذي يجيز لرئيس صندوق الزكاة حل أو استبدال

<sup>117</sup> انظر مجموعة الازمات الدولية [International Crisis Group, 2008a].

<sup>118</sup> عمران، آية وعائشة أحمد وحازم هنية، 2008.

<sup>119</sup> مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية محلية، رام الله، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>120</sup> عمران، آية وعائشة أحمد وحازم هنية، 2008.

<sup>121</sup> مقابلة مع عضو بلجنة زكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>122</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>123</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية.

<sup>124</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية.

الأعضاء في لجان الزكاة في أي وقت يشاء.<sup>125</sup>

في 12 و13 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أرسل وزير العدل طلباً إلى وزارة الأوقاف يطلب منها إجراء إعادة تنظيم لجان الزكاة في الضفة الغربية.<sup>126</sup> الذي حدث أنه تم التخلي عن قرار سابق يقضي بضرورة مواءمة عمل لجان الزكاة في المحافظات الشمالية فقط مع قانون الزكاة لصالح قرار يذهب إلى أبعد من ذلك يقضي بحل لجان الزكاة. غير أن هذا القرار لم يصدر عن وزارة الأوقاف. ففي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أصدرت اللجنة العليا للزكاة، والتي تضم مسؤولين من وزارة الأوقاف ووزارة المالية، مرسوماً يقضي بإنهاء جميع لجان الزكاة في الضفة الغربية بدءاً من ذلك التاريخ وأمرت بإنشاء إحدى عشرة لجنة مركزية جديدة، واحدة لكل محافظة.

في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، حلّ القرار الإداري رقم 01/2007 لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية لجان الزكاة الاثني عشر، وحدد الإجراءات الانتقالية التي قادت إلى إنشاء اللجان المركزية الجديدة.

### إنشاء صندوق الزكاة

في 12 ديسمبر/كانون الأول 2007، أعلنت وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية عن تأسيس صندوق زكاة مركزي فلسطيني وهذا الصندوق منصوص عليه في قانون الزكاة الأردني غير أنه لم يكن بهذا الشكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل.<sup>127</sup> ومنذ عام 2008 أصبح صندوق الزكاة هو المسؤول عن تنسيق وتنظيم نظام الزكاة وكذلك الإشراف على لجان الزكاة (بالتعاون مع وزارة المالية وقسم الأمن في وزارة الداخلية وإدارة برنامج كفالة اليتيم. وما زالت لجان الزكاة تحتفظ بحسابات منفصلة، حتى وإن أصبح صندوق الزكاة المالك الرسمي لجميع الممتلكات الوقفية التي جمعتها لجان الزكاة السابقة على مر السنين (راجع القسم الخاص بالممتلكات الوقفية للجان الزكاة أدناه).

### تشكيل اللجان الجديدة

جرى تشكيل لجان الزكاة المركزية الجديدة على أساس الأوامر الإدارية الصادرة عن صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف في عام 2008. إذ طلب مدير عام صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية من وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية، ومحافظي السلطة المحلية ورؤساء البلديات والغرف التجارية المحلية تزويد الصندوق بأسماء شخصيات مرموقة ذات خبرة في مجال العمل الاجتماعي على المستوى المحلي (يبدو أن الاعتبارات الدينية لعبت دوراً ثانوياً).

وجد صندوق الزكاة نفسه أمام قائمة من 50 إلى 100 اسم من كل محافظة من المحافظات الإحدى عشر. تم إرسال الأسماء إلى وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية لإجراء التحقق الأمني والذي أدى إلى استبعاد البعض منها. واختارت وزارة الأوقاف أعضاء لجنة الزكاة المركزية من بين تلك الأسماء التي وافق عليها وزير الداخلية بهدف تحقيق تمثيل جغرافي متساوٍ داخل اللجنة المركزية للزكاة. ولم يقع الاختيار بالضرورة على أعضاء جدد من ذوي الخبرة السابقة في عمل الزكاة. ووفقاً للمقابلات والملاحظات الشخصية خلال

<sup>125</sup> تعليمات رقم (3) لسنة 1996 (تعليمات لجان الزكاة الصادرة عن مجلس إدارة صندوق الزكاة بموجب المادة 11 (ب) من قانون صندوق الزكاة رقم 8 لسنة 1988 - المعروفة بأنها لائحة لجنة الزكاة لعام 1996)، الفقرة 3 (هـ).

<sup>126</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، ووزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>127</sup> "كان يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2007 يوماً جديداً في تاريخ العمل الزكوي في فلسطين، حيث تم تدشين صندوق الزكاة والأعلان عن تشكيل (11) لجنة الزكاة موزعة على المحافظات في الضفة الغربية بناءً على دراسات بنسبة المستفيدين وتوزيعاتهم، [...]". وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية. 2009. تقرير عن عمل صندوق ولجان الزكاة من 4 ديسمبر/كانون الأول 2008م وحتى 16 مارس/آذار 2009م. العيزرية، الضفة الغربية، ص 2.

عملية تقصي الحقائق، ظهر أن أغلبية الأعضاء الجدد ينتمون لحركة فتح. كانت وزارة الأوقاف قد نظرت في خيار إبقاء أعضاء اللجنة القديمة في مجلس الإدارة<sup>128</sup> ولكنها في النهاية قررت أنه من الأعدل أن تقوم في البداية بعزل جميع الأعضاء لتجنب أي نقاش حول التمييز. في البداية كانت معظم اللجان المركزية الجديدة تتألف من سبعة إلى تسعة أعضاء فقط، مع ترك مجال للسكان المحليين أو أشخاص من لجان الزكاة القديمة<sup>129</sup> نظراً إلى أن القوانين تنص على سبعة إلى خمسة عشر عضواً في كل لجنة زكاة.<sup>130</sup>

## الموظفون

تم طرد الموظفين العاملين بلجان الزكاة التي تأسست قبل عام 2007، اعتباراً من يوم 31 ديسمبر 2007، وينص النظام الإداري على أنه يجوز للوزارة إعادة تعيين الموظفين الحاليين حسب الضرورة. في بعض الحالات احتفظ العديد من الموظفين القدماء بوظائفهم، وفي حالات أخرى، كما في نابلس وقلقيلية، تم عزل معظم الموظفين. لقد تم تعيين بعض الموظفين الجدد على أساس عروض عمل نشرت في الصحف أعقبتها المقابلات بمقر لجنة الزكاة مع أحد مشرفي صندوق الزكاة. بعد ذلك تم تسليم قائمة بأسماء المرشحين الفائزين إلى قسم الأمن في وزارة الداخلية الذي يحق له الاعتراض على توظيف الأفراد على أساس "مخاوف أمنية"<sup>131</sup>.

## الإدارة

بدأت عملية إعادة تنظيم لجان الزكاة دون الاتفاق على أسلوب الإدارة. ولا توجد حالياً (اعتباراً من 2009) وثيقة نظام داخلية توجه عمل لجان الزكاة حيث تدار هذه اللجان على أساس التعليمات الواردة مباشرة من وزارة الأوقاف، أي من مدير صندوق الزكاة. ويقال إن معظم هذه التعليمات أساسها قانون صندوق الزكاة الأردني لعام 1988. ولا يبدو أن وثيقة نظام الإدارة (انظر الخانة في الفصل السابق) التي أعدتها لجنة زكاة رام الله قبل عام 2007 تشكل مرجعاً في المناقشات الجارية حالياً بشأن نظام لجنة الزكاة.

تريد كل من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية أن يكون لهما دور أهم في السيطرة على لجان الزكاة وقد ذكر مسؤول بوزارة الداخلية اقتراحاً يدعو إلى إنشاء لجنة توجيهية مختلطة مع ممثلي وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف.<sup>132</sup> ويمكن القول بأن وزارة الداخلية تسعى إلى توسيع نفوذها من أجل تولي الرئاسة بحكم الأمر الواقع.<sup>133</sup>

<sup>128</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/ أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية.

<sup>129</sup> على سبيل المثال إنسان أونلاين 2008. "بواطنة يصدر قراراً بتعيين لجنة جديدة لزكاة نابلس" [النسخة العربية]. طبعة الويب،

6 مارس/ آذار. [www.insanonline.net/news\\_details.php?id=2954](http://www.insanonline.net/news_details.php?id=2954).

<sup>130</sup> تعليمات رقم (3) لسنة 1996 (تعليمات لجان الزكاة الصادرة عن مجلس إدارة صندوق الزكاة بموجب المادة 11 (ب) من قانون صندوق الزكاة رقم 8 لسنة 1988 - المعروفة باسم لائحة لجنة الزكاة لعام 1996)، الفقرة 3.

<sup>131</sup> مقابلة مع مسؤولين بوزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، وأعضاء بلجنة الزكاة المركزية، الضفة الغربية، مايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2009، إضافة إلى وثائق مقدمة من المحاورين في هذه المقابلات.

<sup>132</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/ حزيران 2009.

<sup>133</sup> مقابلة مع محامي الموارد البشرية، وعضو في حركة فتح، اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، يونيو/ حزيران 2009.

## الرقابة المالية

كجزء من عملية إعادة تنظيم لجان الزكاة، عينت وزارة المالية في السلطة الفلسطينية (التي يرأسها رئيس الوزراء سلام فياض) مراقبين ماليين على ملاك الوزارة للإشراف عن كثب على أعمال اللجان الجديدة. وفي عام 2007، عمل ثلاثة عشر مشرف مالي من وزارة المالية على عملية جرد وتقرير مراقبة الحسابات. وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يعلن إلا أنه يستخدم كأساس لتبرير القرار الإداري رقم 01/2007 الذي قضى بحل اثنين وتسعين لجنة زكاة. وتم تعيين خمسة من المراقبين الماليين الذين كانوا يعملون على التقرير كموظفين في صندوق الزكاة. في البداية كان التركيز الرئيسي لوزارة المالية في هذا المسعى هو الإشراف على لجنة نابلس وذلك أساساً لما لها من ثقل ونظراً للأهمية الاستراتيجية لنابلس.

ويشير إثنان من المراقبين الماليين العاملين على عملية الجرد وتقرير مراقبة الحسابات والمكلفان بالإشراف على لجان الزكاة في شمال الضفة الغربية أنهما اكتشفا حسابات مصرفية سرية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت تديرها لجان الزكاة. وقد أكدت وزارة الأوقاف هذه المعلومات. "لقد أفصحت اللجان السابقة عن (158) حساب بنكي داخل الوطن و(13) حساباً خارج الوطن، وتم اكتشاف (11) حساباً داخلياً و(17) حساباً خارجياً غير مصرح بها."<sup>134</sup>

باستثناء لجنة الزكاة في بيت فجار بمحافظة بيت لحم ليس هناك أية دعوى قضائية ضد لجنة سابقة. وإذا كانت الحسابات المصرفية غير المعلنة قد استخدمت لتحويل أموال بشكل غير قانوني أو غير سليم فمن السهل اثبات ذلك نظراً للرقابة المجهريّة المالية التي تفرضها أجهزة المخابرات المختلفة على البنوك في المنطقة. في حالة بيت فجار هناك مزاعم بأن أحد الأعضاء في لجنة الزكاة السابقة كان يدير حساب اللجنة باسمه الشخصي، وقد قررت المحكمة ضرورة نقل هذه الأموال إلى صندوق الزكاة.<sup>135</sup>

## الممتلكات الوقفية للجان الزكاة

في 14 مايو/أيار 2009، قام قاضي القضاة وهو أعلى قاضي في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية - وهي هيئة قريبة من السلطة الفلسطينية ولكنها مستقلة عن وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية - بإبلاغ وزير العدل في السلطة الفلسطينية في رسالة رسمية بقراره كما يلي:

a. تثبيت الممتلكات الوقفية لجميع المساجد الأهلية (التي لا تنتمي إلى السلطة الفلسطينية) [المساجد الأهلية];

b. تثبيت العقارات التابعة للجان الزكاة.

ووفقاً لقاضي القضاة، فإن هذا الإجراء هو واجب قانوني لقاضي القضاة لكن إدارة الممتلكات ستكون من اختصاص وزارة الأوقاف. هذا الإجراء ليس مؤقتاً، حيث أن القانون الأردني المطبق في الضفة الغربية ينص على إشراف وزارة الأوقاف على هذه الممتلكات.<sup>136</sup>

ويُدعى بعض الأعضاء السابقين في لجان الزكاة بأنهم اشتروا عقارات بأموالهم الخاصة وسجلوها تحت اسم لجنة الزكاة (كمكاتب ومرافق خزنٍ أوسع). وقد أعرب عضو إحدى لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007

<sup>134</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية.

<sup>135</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009، ومع مدير وحدة المتابعة المالية في السلطة الفلسطينية (مكتب تأسس حديثاً يتعامل مع المعلومات الاستخباراتية المالية المختصة بلجان الزكاة)، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>136</sup> مقابلة مع قاضي القضاة، المحاكم الشرعية، البيرة، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

عن حزنه لقيام السلطة الفلسطينية بضم ما بنوه بأموالهم الخاصة وبسواعدهم وأن السلطة "تدمر نظام الزكاة في الضفة الغربية". ويقتبس عضو لجنة سابق آخر نقلا عن قصة الملك سليمان والامراتان اللتين ادعتا بأنهما والدة نفس الطفل، حيث اقترح الملك سليمان بتقطيع الطفل إلى نصفين بحد السيف، نصف لكل امرأة. في تلك اللحظة، تقاطع إحداهما الملك قائلة بأنها في هذه الحالة تفضل أن تحتفظ المرأة الأخرى بالطفل - لذا قام الملك بمنح الطفل للمرأة الأولى. ويرى عضو اللجنة السابق بأنه في موقف المرأة الأولى. فعلى الرغم من أن الطفل (لجنة الزكاة) قد انتزع منه حاليا، إلا أنه واثق من أن العدالة ستأخذ مجراها في نهاية المطاف.<sup>137</sup>

## نتائج

كان الهدف الرئيسي لإعادة تنظيم لجان الزكاة هو إضفاء المركزية وإحكام سيطرة الحكومة عليها. وفيما يلي بعض النتائج:

### المشاكل الإدارية للجان الزكاة المركزية الأولى

توضح تقارير مجموعة الازمات الدولية في عام 2003 أن الرعاية الاجتماعية الإسلامية أمر حيوي لعمل المجتمع الفلسطيني، وأن قدرة السلطة الفلسطينية على "تولي مسؤولية" هذه الوظيفة الحيوية هي موضع شك.<sup>138</sup>

ففي عام 2008، واجهت لجان الزكاة المركزية الأولى المعينة صعوبات في العمل بالنظر إلى التغيرات المفاجئة وقلة الخبرة في إدارة لجان الزكاة في صفوف القيادة الجديدة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، تم استبدال بعض أعضاء لجان الزكاة المركزية بعد إجراء تقييم من قبل صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف وهو التقييم الذي لم ينشر كوثيقة عامة وليس بالامكان الإطلاع عليها. في البداية كانت اللجان تتألف أساسا من أعضاء في حركة فتح. وأضيفت إليهم في وقت لاحق مجموعة من الأعضاء الكبار في السن ممن لهم شهرة محلية، وفي حالات استثنائية أعيد تعيين أفراد من حركة فتح كانوا في السابق أعضاء باللجان القديمة.<sup>139</sup>

### الشحة المالية

وفقا للجان الزكاة المركزية الجديدة التي تمت مقابلتها شددت كلها على أن الشحة في الموارد المالية تجعل من المستحيل الاستمرار في العمل بنفس وتيرة فترة ما قبل عام 2007.<sup>140</sup> وقد ذهب الأهرام ويكلي إلى أبعد من ذلك عندما أوردت بأنه "وفقا لمصادر مطلعة في اللجان انخفضت التبرعات المحلية والدولية بنسبة تزيد على 90 في المائة نتيجة لاتخاذ الإجراءات الصارمة [إعادة تنظيم لجان الزكاة]"<sup>141</sup> ومن المرجح أن تكون هذه التقديرات مبالغ فيها وأن هذه التقديرات المالية تبقى موضع شك في غياب أية حسابات تم التحقق منها. ولا يمكن تقدير التراجع الفعلي في الموارد بدون الحصول التقارير المالية للجان الزكاة الاثنان وتسعين ومقارنتها بتقرير صندوق الزكاة. هناك تقرير مالي سردي واحد لصندوق الزكاة يغطي الفترة من 4 ديسمبر/

<sup>137</sup> مقابلة مع أعضاء لجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>138</sup> أنظر مجموعة الازمات الدولية [International Crisis Group, 2003]، ص 16-17.

<sup>139</sup> مقابلات مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، وأعضاء حاليين (2009) بلجنة الزكاة، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>140</sup> مقابلات مع أعضاء بلجنة الزكاة المركزية، قلقيلية ونابلس والخليل ورام الله وجنين وطوباس، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>141</sup> Al Ahram Weekly. 2008. خالد عمايرة [Khaled Amayreh]. "لا يزال يناضل ويعيش رمضان كنيبا آخر في رام الله" طبعة ويب، 11 سبتمبر/أيلول. <http://weekly.ahram.org.eg/2008/914/fe1.htm>.

كانون الأول 2008 إلى نهاية مارس/آذار 2009.<sup>142</sup>

ويشير العاملون في المراكز الطبية في الخليل وقلقيلية ونابلس ولجان رام الله إلى الوضع المالي فيها مزري. إذ توقفت خطط التوسع وبدأت بعض اللجان في إغلاق المراكز والعيادات. ويشير المدراء التنفيذيون وأعضاء مجالس إدارة جميع لجان الزكاة الستة التي خضعت للدراسة إلى أن الوضع المالي يمثل مشكلة رئيسية وأن الموارد المالية شحيحة.

ويبين المدير المحلي لإحدى المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في القدس ما يلي:

حاليا، هناك أزمة مالية تواجه لجان الزكاة. مثال واحد على ذلك هو لجنة الزكاة في بلدة يطا قرب الخليل إذ كانت تسمى "جمعية إسلامية" إلا أنها في الواقع كانت لجنة زكاة. هناك مبنى مكون من ستة طوابق تعود ملكيته للجنة الزكاة التي أقامت فيه مدرسة للمعوقين ولجنة رعاية وما إلى ذلك. المبنى الآن شاغر. تم تعيين أعضاء لجنة زكاة جدد ولكن لا أحد يثق بهم. معظم التمويل يأتي من المملكة العربية السعودية ودول الخليج، ولكنه توقف. الاعتقاد السائد هو أن حركة فتح تستقطع جزء من التبرعات ولا توجد أموال لدفع رواتب العاملين.<sup>143</sup>

هناك سببان لغياب التمويل: [أ] هناك عدم ثقة من جانب الجهات المانحة المحلية والدولية<sup>144</sup> و[ب] حتى بعد إعادة تنظيمها، تبقى لجان الزكاة تعامل كمنظمات إجرامية في الولايات المتحدة وإسرائيل الأمر الذي يدعو الناس إلى التخوف من التبرع بالمال بما قد يكون لذلك من عواقب قانونية قاسية.<sup>145</sup>

ووفقا لتقرير صحفي من صحيفة الأهرام ويكلي لشهر سبتمبر/أيلول 2008،

[...] السلطة الفلسطينية مستاءة من حقيقة أن عشرات الجهات المانحة ووكالات المعونة ومقرها دول عربية غنية بالنفط توقفت بالكامل تقريبا عن تحويل الأموال إلى لجان الزكاة في أعقاب سيطرة حركة فتح والتي اتهمت حماس بـ "تحريض" الجهات المانحة على التوقف عن إرسال أموال المساعدات لهم إلى الضفة الغربية. وردت حماس بأنها تتحدى حركة فتح أن تقدم أشخاصا يتميزون بالأمانة يحظون بقبول الجهات المانحة. حاولت وزارة الأوقاف إنقاذ الوضع من خلال نقل مخصصات مالية من ميزانية الحكومة إلى لجان الزكاة بيد أن هذه المخصصات كانت غير منظمة بالمرة، حسب قول مسؤولين في الجمعيات الخيرية. بل إن حكومة السلطة الفلسطينية ذاتها تصارع للحفاظ على كفايتها المالية، على الرغم من مليارات الدولارات التي دفعتها البلدان المانحة أو وعدت بدفعها.<sup>146</sup>

ويذكر مدير صندوق الزكاة أنه في أعقاب حل لجان الزكاة مباشرة كانت الحالة المالية تعاني من شحة الموارد ولكن الأمور بدأت تتحسن ببطء.<sup>147</sup>

في الفترة الزمنية الانتقالية (4 ديسمبر/كانون الأول 2008 - نهاية مارس/آذار 2009)، كان صندوق الزكاة

<sup>142</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية. 2009. تقرير عن عمل صندوق ولجان الزكاة من 4 ديسمبر/كانون الأول 2008م وحتى 16 مارس/آذار 2009م. العيزرية، الضفة الغربية.

<sup>143</sup> مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية، القدس الشرقية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>144</sup> مقابلات مع مديرين حاليين بلجان الزكاة، وأعضاء بلجان الزكاة الحالية وفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>145</sup> مقابلات رئيس لجنة زكاة حالي ومسؤولين حكوميين بوزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، الضفة الغربية مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>146</sup> الأهرام ويكلي [Al Ahram Weekly, 2008]. خالد عمامرة [Khaled Amayreh]. "لا يزال يناضل ويحيا رمضاننا كنيبا آخر في رام الله" طبعة ويب، 11 سبتمبر/أيلول. <http://weekly.ahram.org.eg/2008/914/fe1.htm>.

<sup>147</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.



يمتلك ميزانية قدرها 19 مليون دينار أردني. ويُقدر مدير صندوق الزكاة أن حوالي 75 في المائة من الدخل جاء من منظمات إسلامية من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة (80 في المائة منها دعم مالي و20 في المائة دعم عيني) وحوالي 25 في المائة من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (80 في المائة منها دعم عيني و20 في المائة دعم مالي). وقد تشمل نسبة الـ 25 في المائة من الداخل المخصصات التي قدمت من داخل السلطة الفلسطينية (انظر الاقتباس من "الأهرام ويكلي" أعلاه).

### توزيع الزكاة عبر قنوات غير رسمية

على حد رأي أحد أعضاء اللجان المركزية فإن "إعادة تنظيم لجان الزكاة هي بشكل رئيسي لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة اللتين سيكون لديهما شعور بإمكانية التحكم بشكل أفضل بأحدى عشرة لجنة فقط بدلاً من إثنتين وتسعين. معنى ذلك أنه سيتعين عليهما إجراء التحقق "الأمني" لنحو 150 شخص بدلاً من 1500".<sup>148</sup>

ويُضيف صحفي في رام الله قائلاً:

منذ عام 2008 واللجان خاضعة كلياً لسيطرة أفراد موالين لحركة فتح. نفوذ السلطة الفلسطينية في اللجان معروف على نطاق واسع ويؤدي إلى انعدام الثقة الشعبية في اللجان. السلطة الفلسطينية صورتها سيئة في الضفة الغربية بسبب الفساد. وغالباً ما تدفع أموال الزكاة الآن بصورة غير رسمية مباشرة إلى الأئمة وغيرهم من الأشخاص المعروفين بالتدين والصدق لكن حوالي 80 في المائة من الزكاة والصدقات تدفع الآن وتوزع "من تحت الطاولة". أنا لا أدفع زكاة أبداً، ولكن إن كنت سأفعل، فإنني لن أدفعها إلى لجان الزكاة المركزية الجديدة لأنها تحت إمرة السلطة الفلسطينية، وبالتالي فهي جزء من منظومة فاسدة.<sup>149</sup>

في حين أن صندوق الزكاة ولجان الزكاة المركزية يكافحان للحصول على التمويل، يعمل الناس بشكل متزايد على تطوير هياكل غير رسمية لجمع وتوزيع أموال الزكاة محلياً. فالأموال التي كانت تأتي كزكاة من دول الخليج والجاليات المسلمة في أوروبا يجرى الآن توزيعها بشكل غير رسمي. وعلى الصعيد الدولي، يمكن النظر إلى سياسة تجريم لجان الزكاة والجمعيات الخيرية الأخرى ووضعها بالقائمة السوداء دون أساس قانوني نزيه وشفاف للطعن في مثل هذه القرارات على أنها تجريم عشوائي للعمل الخيري وهذا ما يؤدي إلى تآكل هياكل محلية ذات شفافية تحظى بالاحترام.<sup>150</sup>

## وجهات نظر مختلفة

### فتح وحكومة رئيس الوزراء فياض

الهدف من إعادة تنظيم لجان الزكاة هو فرض سيطرة مركزية على نظام مجزأ ولا مركزي. في نفس الوقت يبدو أيضاً وكأنه محاولة للحد من نفوذ حماس في الضفة الغربية على غرار الجهود التي تبذلها حركة حماس للحد من نفوذ السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وتنظر الفئات السكانية المتأثرة بإعادة تنظيم لجان الزكاة إلى السلطة الفلسطينية على أنها تعمل بتأييد من الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية. ووفقاً لأحد العلماء الفلسطينيين، أنها [إعادة التنظيم] يهدف أيضاً إلى "رفع" شعبية الحكومة والسلطة الفلسطينية لدى كل

<sup>148</sup> مقابلة مع عضو لجنة الزكاة المركزية وعضو حركة فتح والذي يزعم أنه شديد الانتقاد لحركة فتح بشكل عام، وحكومة الطوارئ الحالية على وجه الخصوص، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>149</sup> مقابلة مع صحفي بجريدة "الأيام" ومقرها رام الله، الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>150</sup> بنتول [Benthall, 2008a]، ص 14-1. لمزيد من المعلومات حول التدابير الأمريكية لمكافحة الإرهاب وأثرها على العمل الخيري، انظر الموقع الإلكتروني لشبكة الجمعيات الخيرية والأمن. [www.charityandsecurity.org](http://www.charityandsecurity.org).

"أعداء" الإرهاب وفي الطليعة منهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل<sup>151</sup>.

فقرار تعيين سبعة أعضاء فقط لكل لجنة زكاة في بداية عام 2008 قد يكون إشارة إلى أن السلطة الفلسطينية مستعدة للسماح لبعض أعضاء لجنة الزكاة السابقين للانضمام إلى اللجان المركزية في مرحلة لاحقة. وعلى حد رأي أحد المسؤولين عن المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية فإن مستقبل نظام الزكاة ما يزال قيد المناقشة. إن إعادة تنظيم لجان الزكاة يهدف إلى إقامة هيكل هرمي يضمن توزيعاً أكثر عدلاً وانسجاماً للأموال عن طريق دفع لجان الزكاة على نحو متزايد لرعاية المشاريع المدرة للدخل، وذلك تمشياً مع مبدأ تعزيز الاعتماد على الذات بدلاً من التبعية.<sup>152</sup> مع ذلك، فقد كانت بعض اللجان تتطور بنجاح في هذا الاتجاه قبل عام 2007 (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة في السياق المحلي).

كتب أحد الأكاديميين الفلسطينيين هو الأستاذ أسعد عبد الرحمن، قائلاً إن هناك ثلاثة مواقف رئيسية لمسؤولي فتح إزاء لجان الزكاة السابقة:

لقد توزع أنصار القرار، وربما صانعوه ومنتخذه، على فئات رسمية وشبه رسمية ثلاث: أولاًها تقول إن "لجان الزكاة" إنما هي متشكلة من أعضاء وأنصار حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمطلق أو بالأغلبية الساحقة وبالتالي، فهي لجان/أدوات للحركة، بل هي أدوات لترويج شعبيتها وكسب الأعضاء والأنصار لها، وبالتالي هي "جسر" حركة حماس للسيطرة على المجتمع كبدائية، مروراً بمحطة التسيد الكامل عليه، وانتهاءً بتثبيت ذلك التسيد وإدامته. أما الفئة الثانية فتؤكد أن عضوية "اللجان" ليست مقصورة على حركة حماس وإنما على تشكيلة متفاوتة من حماسيين أو أنصارهم أو مستقلين أو حتى فتحاويين متدينين، الأمر الذي يجعلها لجاناً تصب الماء (أو معظمه) في خدمة أنصار التيار الإسلامي أو في التأثير على الأفراد والعائلات المستهدفة للإدخال في ذلك التيار. وبهذا المعنى، فإنها لجان/أدوات تصب الماء في الطاحونة السياسية لحماس حتى لو لم تكن امتداداً عضويًا لها ولكنها تخدم - بهذا القدر أو ذاك - مساعي الحركة للسيطرة على الحكم وربما لإدامته. وثمة فئة ثالثة تعلم أن لجان الزكاة هي لجان منتخبة وبالتالي فإن الواقع فيها حماسي وفتحاوي مختلط وينسب متفاوتة بينهما ومع فصائل أخرى ومستقلين. وهؤلاء - رغم معرفتهم بالواقع الفعلي، فإنهم لا يتراحون إلى بقائها تحت سيطرة قوى "مستقلة" عن السلطة/الحكومة، وبالتالي فإنه لا مناص من السيطرة عليها سواء تحت يافطة وزارة الأوقاف أو تحت أي صيغة أخرى.<sup>153</sup>

وذكر عضو في حركة فتح ورئيس اللجنة المركزية الجديدة في نابلس أن لجان الزكاة الجديدة هي مثل بركة ماء وأن قطرة واحدة من الحبر من شأنها أن تلوثها بالكامل<sup>154</sup> وأن قطرة الحبر هذه هي أي شخص له أية

<sup>151</sup> انظر جلف نيوز [Gulf News, 2008] "خطة تجديد لجنة الزكاة تثير الدهشة".

[Zakat panel revamp plan raises eyebrows] طبعة الويب، 14 يونيو/حزيران  
http://archive.gulfnews.com/articles/08/06/14/10220927.html

تنبأ بعض المعلقين المحليين بأنه، بما أن كلا من حركتي فتح وحماس منقسمتين على نحو عميق من الداخل، فقد تظهر تكوينات سياسية جديدة في وقت قريب، حتى مع وجود إمكانية لمزيد من الانقسامات في السيطرة الجغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من وجهة نظر إسرائيل سيعمل ذلك على تفاقم مشاكلها الأمنية من ناحية، ولكن من ناحية أخرى سيضعف من الموقف التفاوضي للشعب الفلسطيني. بل لقد أوحى أحد المحاورين أن وراء إلغاء جميع فروع لجان الزكاة في الضفة الغربية عام 2007 قد يكون تدبيراً ينم عن فزع لدى السلطة الفلسطينية بهدف توطيد سلطتها بعد سيطرة حماس في قطاع غزة، أكثر من كونه قراراً مدروساً بعناية.

<sup>152</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، قسم المنظمات غير الحكومية، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>153</sup> انظر جلف نيوز [Gulf News, 2008] "خطة تجديد لجنة الزكاة تثير الدهشة".

[Zakat panel revamp plan raises eyebrows] طبعة الويب، 14 يونيو/حزيران  
http://archive.gulfnews.com/articles/08/06/14/10220927.html

<sup>154</sup> مقابلة مع رئيس لجنة الزكاة المركزية في نابلس، وعضو بحركة فتح، نابلس، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

صلة بحركة حماس. مما يعني أنه في رأي بعض أعضاء حركة فتح أن السبيل الوحيد لعدم تسييس لجان الزكاة هو ربطها بالكامل بالسلطة الفلسطينية. إلا أنه في ظل حكومة حيث تمثل السلطة الفلسطينية أساساً مصالح طرف محدد واحد (حركة فتح)، فإن مثل هذه الخطوة قد تزيد في الواقع من درجة التسييس بدلاً من تقليلها - خصوصاً ان الحكومة الحالية لا تحظى باعتراف أي الأحزاب الرئيسية وتبقى مرفوضة حتى من أطراف من داخل حركة فتح.<sup>155</sup>

## وزارة الأوقاف

أثارت العديد من اللجان السابقة التساؤلات عن عدم قيام وزارة الأوقاف بإجراء تحقيق في لجان الزكاة الواحدة تلو الأخرى ومن ثم فرض عقوبات على تلك التي ارتكبت مخالفات أو انتخبت سياسيين لمجالس إدارتها على أساس قرار نزيه وشفافية. من المحير حقاً لماذا تم هذا "التطهير" الشامل في مجال العمل الخيري حيث لكل من الذاكرة المؤسسية والخبرة المهنية أهمية. وحسب رأي مدير صندوق الزكاة أن هذا كان من شأنه أن يلفت انتباه الإسرائيليين إلى الأعضاء الذين تم فصلهم وأن صندوق الزكاة يريد حمايتهم وأن هذا ما أفضى إلى حل جميع اللجان وطرد جميع الأعضاء.

تولى وزير الأوقاف الجديد، محمود الهباش، مهامه منذ 18 مايو/أيار 2009 فقط ولم تسنح الفرصة لمقابلته بشأن هذه المسألة. ومن المحتمل أنه ما تزال هناك أصوات في وزارة الأوقاف تفضل مبدأ التفويض لصانعي القرارات المحليين بدلاً من تقنين يسعى لتوزيع الموارد على نحو أكثر إنصافاً. وتلتزم وزارة الأوقاف الحالية بتهدة المخاوف الأمنية للحكومتين الإسرائيلية والأمريكية وتأمل في إنهاء تجريم لجان الزكاة.

ذكر مدير صندوق الزكاة ما يلي:

حالياً، أريد أن أقسو على اللجان كطفل صغير بحاجة للتعليم من معلم صارم كي ينجح في حياته. لهذا السبب أنظم اللجان بطريقة أشبه بالدكتاتورية. نحن بحاجة إلى الشفافية أمام الجميع، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، من أجل تطوير الهياكل القادرة على تأدية دورها.<sup>156</sup>

## حماس

تواجه مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة الانتقادات الحادة من طرف حماس. ففي خطاب بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2009، تحدث خالد مشعل، زعيم الجناح السياسي لحماس ومدير المكتب السياسي للحركة في دمشق، عن "عملية اجتثاث منهجية"<sup>157</sup> للجان الزكاة. وموضوع لجان الزكاة له صلة بمفاوضات القاهرة الجارية بين الحركة الإسلامية وحركة فتح، حيث طلبت الأولى العودة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل.

هل حركة حماس على استعداد لنزع الطابع السياسي عن قطاع الرعاية الاجتماعية الإسلامية ككل والامتثال للتدقيق المالي المتزايد على المنظمات الخيرية الإسلامية ولجان الزكاة؟ لقد كان استعداد لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007، والتي خضعت للدراسة في هذه الورقة البحثية، للامتثال لمعايير صارمة من الشفافية المالية عالياً جداً، ذلك أن معظمها يدار من قبل رجال أعمال ناجحين وليس شخصيات سياسية.

<sup>155</sup> انظر على سبيل المثال القانون الأساسي الفلسطيني. 2009. "فتح ترفض فياض". طبعة الويب، 13 مايو/أيار.

www.palestinianbasiclaw.org/news/fatah-rejects-fayyad

<sup>156</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>157</sup> خالد عمايرة. 2009. "مشعل لأوباما: نحن نقدر كلماتك، لكن الأفعال تتحدث بصوت أعلى"، PIC & Ikhwanweb. طبعة الويب، 26 يونيو/حزيران. www.ikhwanweb.com/Article.asp?ID=20610&LevelID=1&SectionID=0

## الجهات المانحة

تتابع المنظمات المانحة الإسلامية في الخارج مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة بنوع من الشك. وفي سبتمبر/أيلول 2008، أبدت الجمعيات الخيرية الإسلامية التي كانت في الماضي ترسل الأموال إلى لجان الزكاة وتتسلم حسابات مفصلة عن كيفية إنفاق الأموال في المقابل<sup>158</sup> ترددا في إرسال أموال إلى صندوق الزكاة المركزي الجديد لأنها، [أ] تشك في قدرة تلك اللجنة المركزية على تقديم المساعدات على نحو فعال؛ [ب] لديها مخاوف من إساءة استخدام المال و[ج] تخشى أن تستخدم حركة فتح مؤسسات الزكاة التي تأسست حديثا لتحقيق مكاسب سياسية. ووفقا لوكالات الأنباء الفلسطينية فإن حركة فتح بدأت بالفعل في تدعي لنفسها بالثناء لقيامها بتوزيع المعونة عن طريق لجان معينة حديثا<sup>159</sup> ويبدو من المستبعد جدا أن تؤدي مثل هذه السياسة إلى إعطاء دعم حقيقي لحركة فتح بين الجهات المانحة في الخارج والتي تسعى لتحقيق الديمقراطية والشفافية على المستوى الشعبي. من ناحية أخرى، ووفقا لأعضاء بلجان الزكاة المركزية الجديدة، فإن هناك مجموعة صغيرة من الجهات المانحة التي تواصل، أو شرعت مؤخرا، في تقديم التبرعات للجان الزكاة الجديدة. وتختلف الثقة في لجان الزكاة الجديدة من محافظة إلى أخرى. ففي بعض المحافظات تلاقي اللجان الجديدة ترحيبا أكبر من المحافظات الأخرى. ومع ذلك، فإن قدرات جمع التبرعات للجان الجديدة تبقى أضعف ويرجع ذلك إلى حقيقة أنها أقل عددا ولا تتمتع إلا بعلاقات شخصية محدودة في مجال العمل الخيري الإسلامي.

في ظل الحالة المتوترة والمعقدة سياسيا في الضفة الغربية، فإن إعادة تنظيم لجان الزكاة بشكل يمس سلسلة من المسائل الجوهرية والحساسة تنطوي دائما على خطر زيادة حدة التوتر والارتباك بدلا من توضيح وتحسين نظام إدارة ممارسة الزكاة خدمة لمصلحة الذين يعانون من الفقر ومن انعدام الفرص لعيش حياة لائقة بكرامة.

سيتناول الفصل التالي دور الحركات السياسية وتدخلها في عمل لجان الزكاة بهدف شحذ فهمنا للتسييس العام الذي أثر على لجان الزكاة في السنوات الأخيرة.

<sup>158</sup> بعض المنظمات تدير برامج خاصة بالأيتام حيث يُمكن للمتبرعين الأفراد المسلمين في بريطانيا أو غيرها من البلدان الأوروبية التبرع مباشرة إلى الطفل اليتيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.  
<sup>159</sup> فلسطين الآن. 2008. "فتح تستخدم لجنة زكاة نابلس لترويج جدول الأعمال الخاصة بها". باللغة الإنجليزية. 3 سبتمبر/أيلول 2008. بعد وصف الأحداث التي وقعت، يطرح كاتب المقال الأسئلة الحرجة التالية: "ما هو الهدف من قيام حركة فتح بتوزيع المساعدات بالتعاون مع لجنة زكاة نابلس، مع العلم ان هذه اللجنة كانت مغتصبة بفعل العدوان والتعدي من قبل الإدارة، وكان لها مجلس إدارة تابع لفتح لإدارتها؟ رغم أن الجميع يشهد على صدقها ونزاهتها وشفافيتها وحيادها، بالإضافة إلى أنها تضم بعض الشخصيات المرموقة المعروفة ببذل الجهود للتوسط في النزاعات والصراعات في جميع أنحاء محافظة نابلس لسنوات عديدة؟" ترجمة من اللغة الإنجليزية.

## لجان الزكاة والحركات السياسية

**نظراً** للنزاع على الأراضي في الضفة الغربية بفعل التوسع الاستيطاني لإسرائيل من جهة والنمو السكاني بين الفلسطينيين المحليين من جهة أخرى، تكتسب لجان الزكاة بعداً سياسياً محدداً.

وتوضح لجنة الزكاة في جنين، التي تأسست في عام 1984، واحداً من أهدافها:

[...] توفير فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع جديدة لتشجيع المواطنين على البقاء في أرضهم.<sup>160</sup>

أدركت الأحزاب والحركات الفلسطينية أهمية المساعدات الإنسانية وبرامج الرعاية الاجتماعية منذ السبعينيات، حيث عملت حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني على تطوير هياكلها الاجتماعية بالتوازي مع المبادرات المستوحاة من الإسلام.<sup>161</sup> لكل من حركة حماس وحركة فتح، اللتين برزتا كخصمين سياسيين منذ الانتفاضة الأولى، جمهور مهم من المناصرين الإسلاميين. وكلا الحركتين لهما أصولهما في جماعة الإخوان المسلمين (انظر الفصل الخاص بالنظرة التاريخية)، لذا أولت كل منهما أهمية خاصة للسيطرة على لجان الزكاة.

وهذا البحث يسلط الضوء على أن كلاً من حماس وفتح حاولتا بسط سيطرتهما على لجان الزكاة في أوقات مختلفة أدراكاً منهما في إمكانية تحقيق مكاسب سياسية من وراء عملها (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007 ونتائجها). تتمثل الأداة الرئيسية لممارسة السيطرة على لجان الزكاة في وضع أعضاء من الجناح السياسي للحركات (التنظيم) في لجان الزكاة. ولفترات طويلة من تاريخ لجان الزكاة، كان هناك على الأرجح توافق في الآراء بين حماس وفتح على عدم التدخل سياسياً في أو عن طريق لجان الزكاة. ويتوافق هذا المفهوم مع الرأي الثالث داخل حركة فتح فيما يتعلق بلجان الزكاة (انظر اقتباس الأستاذ عبد الرحمن في الجزء الخاص بوجهة نظر فتح في الفصل السابق).

### دور حركة فتح

يتفق جميع المحاورين على أن حركة فتح تسيطر على الأقلية من لجان الزكاة. وفي عام 1996-97، أغلقت السلطة الفلسطينية - التي تهيمن عليها فتح - عدداً قليلاً من المؤسسات الإسلامية في الضفة الغربية.<sup>162</sup> ويرى بعض علماء الاجتماع الفلسطينيين أن إغلاق اثنتين من لجان الزكاة في عام 1996 من قبل وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية يعود إلى أنهما لم تديرا العمل بشكل مرض.<sup>163</sup>

<sup>160</sup> كتيب مستشفى الرازي، جنين، 2009. انظر أيضاً الفصل الخاص بلجان الزكاة في السياق المحلي.  
<sup>161</sup> انظر على سبيل المثال روبنسون [Robinson, 1993]، ص 302. دراسات روبنسون 1993 حول نهضة لجان الاغاثة الزراعية والطبية الفلسطينية في الثمانينات، كل منها مرتبط بوحدة من الحركات التالية: فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أو الحزب الشيوعي الفلسطيني.  
<sup>162</sup> مجموعة الازمات الدولية [International Crisis Group, 2003]، ص 6 و 16-17. خلال ما تم تحديده في فصل "وجهة النظر التاريخية" العامة على أنها "المرحلة 3"، أبقت السلطة الفلسطينية على العديد من لجان الزكاة في الضفة الغربية خاضعة لسيطرتها. أوحى العديد من المصادر الشفوية بأن قوات الأمن الفلسطينية شنت غارات ضد واحدة على الأقل من لجان الزكاة في الضفة الغربية في عامي 1996 و 2001، لكن لم تتوفر وثائق لإثبات هذه الحقيقة. مع ذلك، تبقى الحقيقة أنه خلال هذه الفترة حتى عام 2006 كان يسمح للجان الزكاة بالعمل دون عائق خطير.  
<sup>163</sup> هلالى ومالكي، 1997، ص 62.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية كانت على علم بأن غالبية لجان الزكاة كانت أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين (حركة حماس وبعض الرجال الملتزمون دينياً من حركة فتح) منها إلى السلطة الفلسطينية (وأجزاء من حركة فتح التي تقودها)، إلا أنها انتهجت استراتيجية عدم التدخل وسجلت لجان الزكاة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وكلها أمل بأن يزيد ذلك من الشرعية الشعبية للسلطة الفلسطينية وحركة فتح في نهاية المطاف. كذلك كانت السلطة الفلسطينية تفتقر إلى الخبرة والدراية والتجذر المحلي لرعاية الفقراء والمحرومين في المناطق النائية بكفاءة. ومنذ عام 1997، رأت السلطة الفلسطينية نشاط لجان الزكاة كمصدر تهديد لها بفعل استقلاليتها وضعف نفوذ حركة فتح فيها. لذا استبدلت السلطة الفلسطينية بعض الأعضاء برجال ملتزمين دينياً من حركة فتح.<sup>164</sup> غير أن بعض اللجان، مثل لجنة الخليل، بقيت كما هي في الفترة 1987-2007.

كان أعضاء وموظفي لجنة الزكاة وما يزالون الأقرب سياسياً إلى (بل حتى أحياناً تحت سيطرة) حركة حماس والحكومات المحلية من السلطة الفلسطينية. غير أنه هناك الآن شخصيات دينية من حركة فتح في اللجان ويشاركون في اتخاذ القرارات.<sup>165</sup>

بدأ بعض الأعضاء المتدينين في حركة فتح يتعاطفون مع زملائهم من المعارضة الدينية الإسلامية في بعض لجان الزكاة وأصبح ولائهم لحركة فتح، أو على الأقل إلى أجنحة حركة فتح التي تهيمن على السلطة الفلسطينية، ضعيفاً بسبب خيبة أملهم لعدم نجاح المفاوضات مع إسرائيل واستمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية وتزايد الفساد والتسلط بين هيئات السلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى، تأثرت هذه المجموعة بالأعمال الصادقة والأصيلة والفعالة للجان الزكاة والمعارضة الإسلامية. ووفقاً لمسؤولين في السلطة الفلسطينية وأعضاء في حركة فتح فإن الكثير من هؤلاء المتدينين من حركة فتح والأعضاء في لجان الزكاة استمروا في عضويتهم في حركة فتح لكنهم "كانوا يعملون لحركة حماس"<sup>166</sup> وعلى ما يبدو فإن ولاء هؤلاء الأعضاء المتدينين في حركة فتح لم يكن كاملاً للسياسات التي يتبعها حزبهم خاصة وأنهم أرسو علاقات عمل جيدة مع المعارضة التي كانت تلتف حول الحركة الإسلامية مما أدى إلى قيام كتلة التغيير والإصلاح. شاركت هذه الكتلة بنجاح في انتخابات عامي 2005 و2006 وضممت العديد من المستقلين غير المنتمين إلى الدائرة المقربة من حركة حماس.

بين عامي 1998 و2003، تحولت نسبة كبيرة من الشرائح الدينية في المجتمع الفلسطيني من حركة فتح إلى حماس وخصوصاً أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن من المحاكم العسكرية الإسرائيلية. إذ بعد التغيير الذي طرأ على أفكارهم في السجن، انضموا إلى حركة حماس بمجرد الإفراج عنهم.<sup>167</sup>

بعد تأسيس حكومة الطوارئ، أصبحت السلطة الفلسطينية دولة الحزب الواحد. ولم يعترف أي من الأحزاب الرئيسية بالحكومة، باستثناء أجزاء من حركة فتح. وفي الآونة الأخيرة وجهت بعض الأجنحة داخل حركة فتح انتقادات إلى رئيس مجلس الوزراء فياض.<sup>168</sup> فمجلس الوزراء معين من قبل الرئيس عباس بدعم من الولايات المتحدة وبدون شرعية ديمقراطية ومنذ صيف عام 2007 والسلطة التشريعية غير موجودة كما أن المجلس التشريعي لم يعد ينعقد<sup>169</sup> وأدت إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 في الضفة الغربية إلى تعيين أشخاص مواليين للسلطة الفلسطينية. عام 2009 كانت اللجان ما تزال تضم أعضاء الجناح السياسي لحركة

<sup>164</sup> مقابلات مع مسؤولين حكوميين في السلطة الفلسطينية، وأعضاء بحركة فتح وصحفي مطلع بجريدة الأيام ومقرها رام الله، الضفة الغربية، مايو/أيار يونيو/حزيران 2009.

<sup>165</sup> مقابلات مع أعضاء بلجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007، ومسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، وصحفي مطلع بجريدة الأيام ومقرها رام الله، الضفة الغربية، مايو/أيار يونيو/حزيران 2009.

<sup>166</sup> مقابلة مع أعضاء بحركة فتح، شمالي الضفة الغربية، مايو/أيار 2009.

<sup>167</sup> مقابلة مع عضو بحركة حماس وصحفيين محليين، رام الله، مايو/أيار يونيو/حزيران 2009.

<sup>168</sup> أنظر على سبيل المثال، الموقع الإلكتروني القانون الأساسي الفلسطيني. 2009 "فتح ترفض فياض"، طبعة الويب، 13 مايو/أيار. [www.palestinianbasiclaw.org/news/fatah-rejects-fayyad](http://www.palestinianbasiclaw.org/news/fatah-rejects-fayyad).

<sup>169</sup> مقابلة مع مسؤول بالمفوضية الأوروبية، القدس، ومحامي مختص بحقوق الإنسان، رام الله، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

فتح (التنظيم) وبعض كبار السن والشخصيات المحترمة التي ليس لديها أية صلة بالحركة الإسلامية.<sup>170</sup> لقد استخدمت حجة عدم تسييس اللجان لتبرير استبعاد المعارضة السياسية من اللجان، ولكن يبدو أنه هناك اتجاهات معارضة مماثلة ستظهر في قطاع غزة.

## دور حركة حماس

تأسست حركة حماس في 1987-1988 لتكون الفرع المسلح والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. كان هناك الكثير من لجان الزكاة التي كانت قائمة قبل تاريخ تأسيس حركة حماس. تأسست لجان الزكاة عن طريق "تحالف اجتماعي" بين طبقة متمكنة من المتدينين (لا سيما رجال الأعمال الاغنياء) وأئمة وشخصيات معروفة بثقافتها الإسلامية، فضلا عن الناشطين الذين ينتمون إلى جماعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير وآخرين.<sup>171</sup>

وفرت الزكاة، والتي لم تكن مثيرة للجدل إلى حد بعيد في ذلك الوقت، أرضية مشتركة لأشخاص ذوي خلفيات اجتماعية وقناعات سياسية مختلفة. وبما أن لجان الزكاة في مراحلها الأولية في الضفة الغربية بدأت في تحقيق نجاحات كبيرة في أوائل الثمانينيات، تبين للعديد من الأفراد الملتزمين بمجتمعهم المحلي أن الزكاة كانت واحدة من أصول المجتمع الفلسطيني. فمن حيث المبدأ، في مجتمع تزداد فيه القيود المشددة يبقى الدين واحدا من الأصول الراسخة والذي تتجسد صورته في التناغم والوثام مع الهياكل المحلية مثل المجالس القروية والمساجد.

بعد تأسيسها وبداية عملها السياسي، حاولت حماس تعزيز تواجدتها في لجان الزكاة. وفي عام 1991، وبعد ثلاث سنوات من تأسيسها، يروى أن حماس حاولت إدخال أعضاء من جناحها السياسي (التنظيم) في لجان الزكاة.

لقد كنت نائبا لرئيس لجنة الزكاة، وكان الرئيس في نفس الوقت هو مدير الأوقاف المحلية. لذلك بحكم الواقع كنت أنا الذي يدير اللجنة. في عام 1991 انسحبت من لجنة الزكاة لبضعة أشهر للاحتجاج على جهود معينة استهدفت ربط لجنة الزكاة بانتماء سياسي (يعني حماس) من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة وإضافة أشخاص من الجناح السياسي لحركة حماس. بعدها عندما طلبوا مني أن أعود، رفضت وقلت أنني سوف أعود فقط بشرط أن تبقى لجنة الزكاة بعيدة عن الانتماء السياسي. في نهاية المطاف أدركوا أن حججتي ضد الانتماء كانت على حق، وعدت.<sup>172</sup>

وعلى افتراض أن حوادث مماثلة وقعت في أماكن أخرى، لا بد أن حماس حاولت فعلاً كسب أرضية وقاعدة من خلال فرض أشخاص من جناحها السياسي على لجان الزكاة في مطلع التسعينيات إلا أن البعض من داخل الحركة أدرك أن الشخصيات السياسية في اللجان قد تضر بعمل اللجان وسلامتها وسمعتها الاجتماعية.

ربما كان هذا التطور قد أسهم أيضا في احتمال وجود توافق تام في الآراء حول عدم التعارض سياسيا مع حركة فتح حول لجان الزكاة. وربما واجه هذا التوافق تحديات في مراحل عديدة منها على سبيل المثال عندما قامت السلطة الفلسطينية بغلق عدد محدود من المؤسسات الإسلامية في عام 1996. مع ذلك يذكر تقرير مجموعة الأزمات الدولية (2003، ص 6)، أنه على الرغم من إغلاق بضع عشرات من المؤسسات الإسلامية، إلا أن السلطة الفلسطينية "أبقت على حوار هادئ مع القيادة السياسية لحركة حماس وفي نهاية المطاف تركت بنيتها التحتية للرعاية الاجتماعية سليمة إلى حد كبير".

<sup>170</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>171</sup> مقابلة مع أكاديميين وأعضاء بلجنة زكاة في الفترة ما قبل 2007، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>172</sup> مقابلة مع رجل أعمال محلي وعضو بلجنة زكاة في الفترة ما قبل 2007 يزعم بأن له علاقات شخصية بكلتا

الحركتين، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

تفاوتت لجان الزكاة المسجلة من قبل السلطة الفلسطينية في عام 1996-1997 في درجة الانتماء إلى حركة حماس. ووفقا للفرضية المذكورة أعلاه، فإن توافق الآراء بين حركتي حماس وفتح بشأن لجان الزكاة تدهور فقط بعد الانتصارات الانتخابية لكتلة التغيير والإصلاح في عامي 2005 و2006.

ترى سارة روي (2000) الحاجة إلى التمييز بين المجالات المختلفة التي تنشط فيها الحركة الإسلامية، وأن نشط وقوة حماس ليس على قدم المساواة في مختلف المجالات، وأن "مصطلح" الحركة الإسلامية" لا يشير فقط إلى قطاعها السياسي الذي تسيطر عليه حركة حماس بل إلى القطاعات الاجتماعية والثقافية والدينية للحركة، والتي قد تكون أو لا تكون لها صلات مباشرة بالسياسية<sup>173</sup>. مع ذلك، لا ينبغي التقليل من حقيقة أن جماعة الإخوان المسلمين هي حركة عالمية وقادرة على توليد وفرصة من التمويل. غير أن هذه القوة المالية الكبيرة للحركة اليوم يمكن أيضا أن تؤثر سياسيا على المنظمات الشعبية المحلية مثل لجان الزكاة بطريقة لا تتماشى بالضرورة مع مصالح السكان المحليين واحتياجات الفئات المحرومة. وقد ذكر عدد من الأعضاء السابقين في لجنة الزكاة أنه في أوقات معينة كان من الأسهل الحصول على تمويل إذا كان لديك انتماء سياسي للحركة الإسلامية.<sup>174</sup>

من ناحية أخرى، ووفقا لعضو في حركة فتح "تنشط حركة حماس من داخل الشعب، في حين أن السلطة الفلسطينية تكذب على نفسها من خلال إنكار وجود حركة حماس في الضفة الغربية"<sup>175</sup>. هناك توترات دولية محتملة بين جماعة الإخوان المسلمين الدولية وقيادة حماس في دمشق وأعضاء الحركة الإسلامية بمفهومها الأوسع (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو لأسباب لا علاقة لها أبدا بحماس) ممن يمارسون العمل الاجتماعي على مستوى القاعدة وكفاءة، وأهم من ذلك يلتزمون برفاهية مجتمعاتهم المحلية. على الأرجح أن بومغارتن (2003، ص 132) يخطئ في القول بأن العمل الاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين على مدى عقود لم يكن سياسيا بأي شكل من الأشكال، إذ ان جماعة الإخوان المسلمين هي حركة دولية لديها نطاق واسع من النفوذ والأهداف السياسية.<sup>176</sup>

في الانتخابات البلدية لعام 2005 والانتخابات التشريعية لعام 2006، شارك بعض أعضاء لجنة الزكاة في لائحة مرشحي كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس. ويبدو أن نجاح هذه الكتلة قد قام أساسا على السمعة المحلية والالتزام الحقيقي للأشخاص الذين تضمهم هذه القوائم تجاه مجتمعهم أكثر منه على جدول الأعمال السياسي الخارجي لحركة حماس والدعم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين. من أجل البحث في هذه التفاصيل، يتعين مقارنة القوائم الانتخابية بقوائم العضوية وإجراء المزيد من المقابلات مع أعضاء لجنة الزكاة الذين ترشحوا للانتخابات. المرة الثانية التي حاولت فيها حماس بنشاط وضع أشخاص من الجناح السياسي في اللجان، كان خلال فترة سيطرتها على حكومة السلطة الفلسطينية ابتداء من عام 2006. ويتذكر نائب سابق لرئيس لجنة الزكاة هذه المرة قائلا:

<sup>173</sup> روي [Sara Roy, 2000].

<sup>174</sup> التميمي، 2007، ص 38: "أصبحت لجان الزكاة هذه نفسها [أي تلك التي وضعتها جماعة الإخوان المسلمين في السبعينيات والثمانينيات] أصبحت فيما بعد المستقبل والموزع الرئيسي للتبرعات المرسلّة من الخارج من فروع الإخوان المسلمين [أي جماعة الإخوان المسلمين] التي أنشأت شبكات الخاصة لجمع التبرعات لدعم الفلسطينيين في ظل الاحتلال".

يضيف التميمي أنه "في أعقاب اندلاع الانتفاضة عام 1987، ولتجنب أي عقوبات قانونية، كان يتم التأكد على أن لجان الزكاة والمؤسسات التي دعمتها مرخصة بشكل صحيح. وقد تم أخذ الحيطة الكافية لضمان أن تكون أنشطتها قانونية تماما وذات شفافية؛ ولأنه لا يسمح لبمس واحد من هذه الاموال التي تلقته هذه الجمعيات الخيرية بالانزلاق في مشاريع أخرى، لا سيما في الجهد العسكري، الذي لديه مصادره الخاصة المنفصلة للتمويل". التميمي، 2007، ص 38، الحاشية رقم 5.

<sup>175</sup> مقابلة مع عضو بحركة فتح ولجنة زكاة، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>176</sup> مقابلة مع عضو بلجنة الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009. وقال أيضا: "لو كنت أكثر انتماء من الناحية السياسية إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكان من السهل لي الحصول على التمويل". التوترات السياسية المحيطة بجماعة الإخوان المسلمين ليست جديدة: "في أوائل الأربعينيات، اعتمدت الحماية البريطانية في مصر قانونا يستهدف جماعة الإخوان المسلمين، ويحظر المنظمات الإسلامية للرعاية الاجتماعية من ممارسة الأنشطة السياسية." مارشال [Maréchal, 2009]، ص 19.



ذهبت إلى مكة لاداء فريضة الحج، وعندما عدت كان قد تم تعيين أربعة من أعضاء حركة حماس في لجنة الزكاة التي كنت أديرها. لقد كانوا أشخاصا طبيين، ولكنني لم أكن أقبل أي شخصيات سياسية في اللجنة. فعندما تقبل أشخاص تابعين لحركة حماس، فإنك بذلك تعطي الإسرائيليين ذريعة لإغلاق مؤسستك. دار نقاش حول هذا الأمر في لجنة الزكاة وفي النهاية تم فرض الأعضاء الأربعة وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية الذي يمثل حركة حماس. لقد تحدثت إلى حركة فتح في ذلك الوقت وطلبت منهم التفاوض مع حماس وكذلك تعيين أربعة أعضاء من فتح في لجنة الزكاة من أجل تحقيق التوازن بين النفوذ السياسي، إلا أن مبرراتي لم تلق أذناً صاغية، حيث كان الصراع السياسي متصاعداً بين حركة حماس وحركة فتح.<sup>177</sup>

## الانتقادات الموجهة للجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007

أعرب ليفيت (2006) والعديد من المحاورين من السلطة الفلسطينية عن قلقهم إزاء الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 بما في ذلك الادعاءات التالية:

### تستخدم حماس لجان الزكاة لنقل الاموال إلى الضفة الغربية لاستخدامها في الأنشطة السياسية والعسكرية.

رغم أن هذا قد يكون هو الحال اليوم في غزة، حيث تدفع حركة حماس الرواتب لبعض الموظفين في حكومتها<sup>178</sup>، فمن غير المرجح أن يكون هذا هو الحال في الضفة الغربية. إذا كان الأمر كذلك فلن يصعب إثباته لأن القطاع المصرفي يخضع للإشراف عن كثب على أيدي عدة أجهزة مخابرات ولم يتمكن أي منها من تقديم دليل دامغ على هذا الادعاء. على الرغم مما ذكرته السلطة الفلسطينية عن عثورها على حسابات مصرفية غير مصرح بها<sup>179</sup> عند تحقيقها مع لجان الزكاة في عام 2007، لا توجد دعوى قضائية قيد النظر ضد أي لجنة على أساس تحويل الأموال لغايات مغايرة. وإذا كانت الأموال قد تم بالفعل استخدامها لأغراض عسكرية أو سياسية فلن يكون من الصعب إثبات تحويل هذه الأموال. أما بشأن الحسابات المصرفية الأجنبية التي تملكها بعض اللجان فمن المحتمل أن تكون هناك أيضاً أسباب مشروعة لذلك مثل تسهيل إجراءات الدفع وانخفاض التكاليف وما إلى ذلك.

يتهم ليفيت (2006) لجان الزكاة بأنها قدمت تأميناً مسبقاً على الحياة للانتحاريين. صحيح أن أطفال الانتحاريين اليتامى مؤهلون لتلقي مساعدات من لجان الزكاة حيث أن اللجان لا تميز صراحة بين الأيتام تبعاً لسبب وفاة الوالد (كما هو موضح في الفصل الخاص بلجان الزكاة في السياق المحلي: المشروعات التي تديرها لجان الزكاة: رعاية الأيتام)، ولا يوجد دليل لدى الباحثين يشير إلى أن عائلات الانتحاريين قد تمت "مكافأتهم" عن طريق لجان الزكاة.

## لجان الزكاة تُساعد حماس لكسب "القلوب والعقول"

أجرى ناثان براون دراسة حول تغطية لجان الزكاة في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة 2007-1998. خلال الفترة محل الدراسة ولم يتمكن من العثور على أي تقرير للصحافة المحلية حول سلوك غير قانوني أو غير لائق من لجان الزكاة في الضفة الغربية (مثل الممارسات التمييزية) ولا أي تقرير للصحافة المحلية حول

<sup>177</sup> مقابلة مع عضو بحركة فتح ولجنة الزكاة المركزية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>178</sup> لاحظ أن السلطة الفلسطينية مستمرة في دفع رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة في عام 2009.

<sup>179</sup> وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، 2008. منشور رسمي من وزارة الأوقاف بشأن صندوق الزكاة الفلسطيني، 27 مايو/أيار 2008، العيزرية، الضفة الغربية.

حصول حركتي فتح وحماس أو أي حركة سياسية أخرى على مكسب سياسي نتيجة لعمل لجنة زكاة محددة<sup>180</sup> وهذا الشيء الجدير بالملاحظة خاصة وأن الصحيفتين الرائدتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس والأيام) هما أقرب إلى حركة فتح من حركة حماس.

من جانب آخر، يُمكن للنشاط البارز في مجال الأعمال الخيرية أن يُعزز المناصرة السياسية لأي لحركة بطريقة غير مباشرة ولا ينطبق ذلك بأي حال من الأحوال على القضية الفلسطينية فقط. فالآلية مشابهة لنسب الجرم بالتبعية ولكن بطريقة معاكسة. في هذه الحالة، يكون يفضي الانطباع الإيجابي إلى التبعية.

واعرابا عن التقدير للالتزام الذي يتسم بالكفاءة والنزاهة للمؤسسات الدينية مثل لجان الزكاة، تولد لدى عامة الناس بالتبعية تعاطف مع حركة مثل حماس. وهذه العلاقة ليس مردها بالضرورة تداخل الأفراد المنخرطين في هذا النشاط، بل من الممكن أن تكون ببساطة الارتباط الديني. فأنشطة لجان الزكاة والأنشطة السياسية لحركة حماس تزعم استلهامها لقيمها، والأهم من ذلك، شرعيتها، من الدين. ألا أن هذا لا يعني بالضرورة أن حماس استغلت لجان الزكاة بمبادرة من بناء أفكارها. ولكن من ناحية أخرى، كانت حماس بالتأكيد تدرک قيمة تعاطف الفئات ذات السمعة الطيبة في العلاقات العامة.

في أول مقابلة له مع قناة عربية تلفزيونية كرئيس للولايات المتحدة، تناول الرئيس أوباما قضية الإرهاب مقارنة بالعمل المجتمعي البناء. وفي خطابه الموجه للحركات الإسلامية، قال: "الحكم عليكم سيستند إلى ما بنيتموه، وليس إلى ما دمرتموه"<sup>181</sup>. وإذا كانت لجان الزكاة قد ساعدت المعارضة الإسلامية (بمعنى كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس) للفوز بالانتخابات التي جرت في عامي 2005 و2006، فإن هذا يعود لكفاءة ونزاهة عملهم المجتمعي، والذي بدوره قد أفتح الناس. لقد لاحظ بينتول (2008a) أن الحجة القائلة بأن لجان الزكاة تكسب قلوب وعقول الشعب الفلسطيني.

توحي بأنه كلما رفعت لجان الزكاة من أدائها المهني - في تقديم خدماتها على نحو فعال للمحتاجين- بالتالي الثقة التي تكتسبها من المجتمعات المحلية التي تخدمها، كلما زاد على الأرجح نجاحها في كسب "القلوب والعقول"، الأمر الذي سيجعلهم أكثر عرضة للاتهام على تأييدهم المزعوم لحركة حماس. ووفقا لذات الرأي، حتى لو نجح مديرو الجمعيات الخيرية والأطباء وغيرهم من الأشخاص المعنيين بعمل هذه اللجان في ارضاء حكم محايدين بأنهم ملتزمون بالعمل بطريقة مهنية تماما، فإن هذا لن يبرأهم من تهمة نشر جو من الآراء الداعمة لحركة حماس. مثل هذه الحجة تضع لجان الزكاة في مأزق مزدوج "لا مجال فيه للفوز"<sup>182</sup>.

ويرى عضو بالمجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس أنه: "إذا كنت نشطا في مؤسسة إجتماعية في أي بلد آخر وناجحا في أداء عملي بطريقة نظيفة وفعالة، فلماذا لا يحق لي الترشح للانتخابات؟"

من ناحية أخرى، كانت حماس، شأنها شأن الحركات الفلسطينية الأخرى، تنشر مواد متطرفة ومعادية للسامية تمجد الموت والحرب المقدسة ضد إسرائيل. وقد ذكر بعض المحاورين أن الكثير من هذه المواد مضلل ويخدع المواطنين ولا يخدم أهداف لجان الزكاة لتنشئة جيل يحدهو الأمل في مستقبل أفضل. ويقال إن الناس تقبل على مثل هذه المواد لأن الاحتلال المستمر يتركهم في حالة من اليأس.<sup>183</sup>

<sup>180</sup> اتصال شخصي مع ناتان براون، يوليو/تموز 2009. انظر التقرير الإخباري الوارد في الحاشية في نهاية الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007 ونتائجها التي تشير إلى تقارير الأخبار: فلسطين الآن. 2008 "فتح تستخدم لجنة زكاة نابلس لترويج جدول الأعمال الخاصة بها." 3 سبتمبر/أيلول.

<sup>181</sup> العربية 2009. "أوباما يصرح للعربية بضرورة استمرار محادثات السلام"، طبعة الويب، 27 يناير/كانون الثاني. [www.alarabiya.net/articles/2009/01/27/65087.html](http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/27/65087.html)

<sup>182</sup> بينتول [Benthall 2008a]، ص 15.

<sup>183</sup> مقابلة مع أعضاء بلجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007، وكذلك مع أعضاء بلجنة الزكاة المركزية، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

في معرض خطابه في القاهرة في 4 يونيو 2009، قال الرئيس أوباما:

الآن هو الوقت المناسب بالنسبة للفلسطينيين للتركيز على ما يمكنهم بناؤه. يجب أن تطور السلطة الفلسطينية قدرتها على الحكم من خلال مؤسسات تخدم احتياجات شعبها. صحيح أن حماس تحظى بتأييد بعض الفلسطينيين لكن عليها أيضا مسؤوليات. فلكي تلعب دورا في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وتوحيده، على حماس أن تضع حدا لأعمال العنف وأن تعترف بالاتفاقات السابقة وبحق إسرائيل في الوجود.<sup>184</sup>

من الجلي بأن حركة حماس، بحكم استخدام إسرائيل حتى هذه اللحظة لقوتها العسكرية الساحقة لتوسيع المستوطنات وإطالة أمد الاحتلال العسكري، تريد الحفاظ على حقها في المقاومة المسلحة. مع ذلك يعتمد الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة على الحركتين والمجتمع الدولي لتهيئة الظروف التي تجعل من الممكن التركيز على ما يمكن بناؤه. وإذا ما صح هذا الاعتقاد، فسيكون للجان الزكاة دور هام تلعبه.

### لجان الزكاة تخلق شعورا بالمدونية بين المستفيدين منها الأمر الذي تستغله حماس للتعبيئة السياسية.

على الرغم من عدم وجود دليل قاطع على هذا الادعاء، إلا أنه قد يكون صحيحا في حالات معينة. بالنظر إلى الطابع الإسلامي للجان الزكاة وتركيزها على الاعتماد على الذات والاستقلال عن التمويل الغربي، يمكن للمرء أن يفترض وجود عدد كبير من المتعاطفين مع حماس بين أعضاء وموظفي لجان الزكاة.<sup>185</sup> وعندما حاولت حماس تنظيم تجمعا جماهيريا فمن المحتمل جدا أنها حاولت على الأقل استخدام الشبكات المحلية للجان الزكاة. غير أن الموضوع يتطلب المزيد من البحث للتحقيق في ذلك بالتفصيل.

### الاتهامات القانونية ضد لجان الزكاة

الاتهامات الموجهة ضد لجان الزكاة بأنها لا تمتثل لقانون الزكاة الأردني تتعلق أساسا بالتفاصيل منها على سبيل المثال اعتراضات على عضو باللجنة يترشح لمنصب انتخابي. ولربما لو أن السلطة الفلسطينية ولجان الزكاة كانتا قد تحاورتا لكان بالإمكان جعل اللجان تمتثل لقانون الزكاة. وتدعي اللجان أن السلطة الفلسطينية لم تنتقدتها على الإطلاق<sup>186</sup> لعدم التزامها بقانون الزكاة حتى إلى قبل وقت قصير من صدور الأمر بحل اثنين وتسعين لجنة زكاة.

### غياب التعاون بين اللجان الصغيرة والكبيرة

هذه الادعاءات تتعلق أساسا بالتوزيع غير العادل لأموال الزكاة. هذا أيضا لم تثبت صحته ناهيك عن أن تقرير وزارة المالية بشأن نظام الزكاة لا يصدر علنا. مع ذلك، قبل عام 2007 كانت هناك تحويلات مالية من لجان كبيرة إلى لجان صغيرة وتعاون فيما بينها. غير أن معظم الانتقادات التي وجهت للجان الزكاة لا تدعمها الأدلة، وتقدم الخاتمة التي تلي بعض الاجابات على مسألة درجة الانتماء السياسي وتسييس لجان الزكاة.

<sup>184</sup> The Independent (المملكة المتحدة). 2009 "النص الكامل لخطاب الرئيس أوباما في القاهرة" طبعة الويب،

4 يونيو/حزيران 2009.

[www.independent.co.uk/news/world/middle-east/obamas-speech-cairo-speech-in-full-1696792.html](http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/obamas-speech-cairo-speech-in-full-1696792.html)

<sup>185</sup> هذا الافتراض تؤيده شريحة كبيرة من المحاورين، الضفة الغربية، مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

<sup>186</sup> علما بأن بعض لجان الزكاة في فترة ما قبل عام 2007 رفضت تقديم مدفوعات النفقات العامة إلى وزارة الأوقاف وآخرون دفعوا العشرة في المائة التي طلبت منهم. يقال إن وزارة الأوقاف الأردنية والشؤون الإسلامية في السلطة الفلسطينية تأخذ 20 في المائة من النفقات العامة من لجان الزكاة. مقابلات مع أعضاء لجنة الزكاة قبل 2007 ومسؤولين حكوميين، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

## الخاتمة

**هناك** مخاطر عدة من جراء إساءة فهم لجان الزكاة في الضفة الغربية لو كان هناك تركيز على البعد السياسي فقط. إذ غالباً ما وصف المحاورون الأسئلة المتعلقة بعلاقات لجان الزكاة بالسياسة على أنها "أسئلة سطحية" وأكدوا أن السؤال الأهم هو كيف يمكن الاستجابة لمعاناة الفقراء والتوزيع غير المتكافئ للموارد. ووفقاً لأحد المحاورين الذي عمل في لجنة الزكاة لأكثر من عقد من الزمن، فإن عمل لجان الزكاة ليس سوى "قطرة في فم شخص تائه في الصحراء وعلى وشك الموت عطشاً".

تعمل لجان الزكاة في الضفة الغربية في بيئة اجتماعية سياسية معقدة، وهو المطروح في هذه الورقة البحثية. قبل مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007،<sup>187</sup> كانت اللجان منظمات قاعدية ذات كفاءة عززت من نظام الاستجابة المحلية والاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الغير والوقوع ضحية للظروف. وكانت تتألف أساساً من رجال أعمال متدينين وأكاديميين ذوي سمعة حسنة وصادقة واتصالات وثيقة مع الحكومات المحلية والمجالس القروية. عمل أعضاء اللجنة على أساس طوعي بينما ساهم رجال الأعمال في اللجان بالخبرة والمعرفة اللازمة لإدارة اللجان بكفاءة ومكنوها من تقديم تقارير مالية ممتازة.<sup>188</sup> كانت اللجان فعالة جداً في تحديد احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً ولم تكن أداة طيعة بيد الجهات الأوروبية والأمريكية الشمالية المانحة. علاوة على ذلك، لم يكن هناك هدر للأموال من جراء دفع رواتب عالية لعاملين (أجانب) في المنظمات غير الحكومية. وعلى حد رأي مدير إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في القدس فإن عدداً هاماً من المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تمولها مصادر أمريكية شمالية وأوروبية قد أصبحت تتمتع بالخبرة في كتابة مقترحات المنح وتقارير التقييم مع بذل جهد قليل بالمقارنة لتحقيق الاستفادة المثلى من التنفيذ الفعلي للمشاريع.<sup>189</sup> على النقيض من هذه المنظمات غير الحكومية، كانت النظرة إلى لجان الزكاة التي يديرها رجال محترمين محلياً على أساس طوعي على أنها أكثر تمسكاً بالأنشطة الملموسة. علاوة على ذلك، أظهرت لجان الزكاة قدرة على العمل عبر الخطوط العشائرية والحزبية وحتى الحدود الدينية. ويمكن أن تفسر هذه العوامل الدرجة العالية من الثقة الشعبية التي تمتعت بها لجان الزكاة، وهو ما تم توثيقه في الاستطلاعات المعروضة أعلاه.<sup>190</sup>

تختلف الآراء فيما بين عامة الناس والسياسيين في الضفة الغربية إزاء انتماء لجان الزكاة لحركة حماس اختلافًا كبيراً تبعاً لدرجة المعرفة بلجان الزكاة والتحيز السياسي (سواء كان أو لم يكن معلناً). والجدير بالذكر هنا أن معظم الفلسطينيين والأجانب العاملين في القطاع الطوعي غير الإسلامي على وجه الخصوص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، لا يعرفون بشكل عام إلا القليل عن عمل لجان الزكاة. وتشير محصلة آراء المحاورين الأكثر موثوقية والأكثر معرفة إلى أن غالبية لجان الزكاة، قبل عام 2007، كانت تعمل بصدق كجمعيات خيرية على أساس الاحتياجات القائمة.

لجان الزكاة هي كيانات مستقلة رسمياً وبالتالي فإن "انتماءاتها السياسية" ليست واضحة مباشرة.<sup>191</sup> بيد أن بعض اللجان قد أسسها، أو شارك في تأسيسها، أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات

<sup>187</sup> نظراً لحقيقة أن نظام الزكاة في مرحلة إعادة الهيكلة، فمن السابق لأوانه تقديم تقييم للنظام الحالي للزكاة والذي يعمل بإحدى عشر لجنة بدلاً من اثنين وتسعين لجنة زكاة في الضفة الغربية.

<sup>188</sup> يستند هذا إلى مقابلات أجريت مع أعضاء في لجان الزكاة في مرحلة ما قبل عام 2007 درست في إطار هذا البحث، ومسؤولين من وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، والتفتيش على التقارير المالية والسردية للجان الزكاة في الضفة الغربية منذ عام 1991.

<sup>189</sup> مقابلة مع مدير إحدى المنظمات غير الحكومية، القدس، 7 يونيو/حزيران 2009.

<sup>190</sup> انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة في السياق المحلي، لا سيما الأقسام المتعلقة بالثقة الشعبية وكفاءة لجان الزكاة والمساعدات الخارجية.

<sup>191</sup> مجموعة الالتزام الدولية [International Crisis Group, 2003]، ص 10.

السياسية الدينية (حزب التحرير وغيرهم). وقد أسس أعضاء فتح المتدينين، الذين كان بعضهم متعاطفا مع الحركة الإسلامية، لجان زكاة أخرى. والجدير بالذكر أن بعض قادة حركة فتح كانت لهم في البداية علاقات وثيقة بجماعة الإخوان المسلمين ولكن في نهاية المطاف نأوا بأنفسهم عنها، على النحو المبين في الفصل الخاص بالنظرة التاريخية. ولم تؤسس حركة الإخوان المسلمين حماس حتى عام 1987-1988.

بعد عام 1994، أدركت السلطة الفلسطينية أن غالبية لجان الزكاة كانت أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وبعض رجال الدين من حركة فتح منها إلى السلطة الفلسطينية وأجزاء من حركة فتح التي كانت تقودها. مع ذلك، فإنها اعتمدت استراتيجية عدم التدخل وسجلت لجان الزكاة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية حيث كانت تأمل في أن يزيد ذلك من الشرعية الشعبية للسلطة الفلسطينية وحركة فتح في نهاية المطاف.

ووفقا لمسؤول رفيع المستوى في وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية،

لم تُسجل لجان الزكاة على الإطلاق على أنها مؤسسات رسمية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين أو حركة حماس بل استخدمت حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين الهياكل القائمة لبسط نفوذهما. غير أن لجان الزكاة في حد ذاتها كان لها أهدافها المنسجمة ببساطة مع أهداف أي مسلم ملتزم. أما مسألة كيف ينبغي أن تعمل لجان الزكاة فهو أمر لا يثير الجدل بين معظم المسلمين.<sup>192</sup>

في أوقات مختلفة حاولت كل من حركة فتح وحركة حماس فرض أشخاصا من أجنحتهما السياسية على لجان الزكاة، وقد كان لذلك أثارا سلبية جاءت وما زالت في نهاية المطاف على حساب السكان المحليين. مع ذلك، يمكننا أن نؤكد أن لجان الزكاة على الأقل في المدن الكبرى في الضفة الغربية، والتي ركز عليها هذا البحث لا يمكن وصفها بأنها "تابعة" لأي حزب سياسي.

واستنادا إلى بيانات بعض المحاورين فيما يتعلق بدراسات الحالات الستة (الخليل ورام الله ونابلس وقلقيلية وجنين وطوباس)، يمكننا أن نخلص بأنه كان هناك على الأقل اجماع صامت في الآراء بين حماس وفتح منع أعضائهما في التنظيم السياسي (تنظيم) للحركتين من أن ينشطوا سياسيا عن طريق لجان الزكاة في المدن الكبرى أو بالنيابة عنها.

واستنادا إلى المعلومات التي تم جمعها في إطار هذا المشروع لتقصي الحقائق وتفسير مجموعة الازمات الدولية (2003) فضلا عن آراء بينتول وبومغارتن ومالكا وغاننيغ، والتي مفادها أن العديد من لجان الزكاة تابعة على نحو فضفاض لحركة حماس تبدو أكثر دقة في التعبير عن الواقع المحلي من وجهة نظر ليفيت التي تصورها على أنها فروع تابعة لحركة حماس (انظر الأدبيات).

يؤكد هذا البحث لتقصي الحقائق إلى درجة كبيرة ما خلص إليه نموذج أيتك (2008a) الذي قدمه بينتول. فهذا النموذج يسعى لوصف لجان الزكاة بأنها "حالات محلية لتوجه عالمي ينعكس في نمو منظمات إسلامية غير حكومية، والتي هي في حد ذاتها حالات خاصة لمنظمات قائمة على أساس الإيمان - ولكن ضمن السياق التاريخي الفريد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي". لقد أثبتت حجة بومغارتن قوتها عندما كتبت تقول أنه "في اللحظة التي دخلت فيها "حماس" الساحة كلاعب سياسي، ساهم عمل [القطاع الإسلامي] في جعل الحركة أكثر جذبا للتعاطف وزاد من نفوذها السياسي."<sup>193</sup>

في تلك المراحل بالذات (خصوصا في انتخابات عام 2006) استفادت حماس، كحركة سياسية، من لجان الزكاة على الصعيد السياسي. ومن الأرجح أن بعض أعضاء لجان الزكاة انخرطوا في العملية السياسية فقط عندما

<sup>192</sup> مقابلة مع مسؤول حكومي، وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية، العيزرية، الضفة الغربية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>193</sup> بومغارتن [Baumgarten, 2006]، ص 132-133.

قرروا الترشح للانتخابات في عام 2005 أو 2006 ضمن لائحة مرشحي التغيير والإصلاح التي تقودها حماس.

ترى سارة روي (2000) أنه لا بد من التمييز بين المجالات المختلفة التي تنشط فيها الحركة الإسلامية وان نشاط وقوة حماس ليس على قدم المساواة في مختلف المجالات.<sup>194</sup> وملاحظتها القائلة بأن تنوع تيارات الحركة الإسلامية في الميدان الاجتماعي والثقافي والديني أكبر منه في الميدان السياسي له أثر مهم إذا ما أردنا فهم علاقة لجان الزكاة بالسياسة. لقد أدارت حماس بعضاً من لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 وكانت ممثلة بشكل جزئي في لجان أخرى حيث ضمت جهودها لجهود المستقلين وممثلي تيارات إسلامية أخرى من أجل خدمة الفقراء وزيادة ممارسة الشعائر الدينية لمجتمعاتهم.<sup>195</sup> إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة بأن حركة حماس كانت تنشط سياسياً عن طريق لجان الزكاة.

لا يمكن الاستهانة بالوزن السياسي لجماعة الإخوان المسلمين باعتبارها حركة عالمية كبيرة ذات مصادر تمويل ضخمة وجدول أعمال سياسي واضح. وعلى حد رأي بعض الأعضاء السابقين في لجنة زكاة بأنه في بعض الأحيان كان من الأسهل الحصول على أموال إذا كان لديك ميل للإخوان المسلمين. ولربما هناك احتمال قيام الشبكات الأجنبية لجماعة الإخوان المسلمين أو المكتب السياسي لحماس في دمشق بالمساهمة في تسييس عمل لجان الزكاة وربما كان هذا هو واقع الحال في بعض المناسبات عندما سعت حماس إلى وضع أعضاء من جناحها السياسي داخل اللجان (راجع الجزء الخاص بحركة حماس في الفصل السابق). فالعلاقة بين الإخوان المسلمين وحماس ليست واضحة المعالم حيث انبثقت حماس عن جماعة الإخوان المسلمين وتعتبر الجناح السياسي المحلي لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. ومن غير المرجح أن تكون الشبكات المحلية لجماعة الإخوان المسلمين وحماس نسخة طبق الأصل. ففي حين أن سوريا، على سبيل المثال، تستضيف الجناح السياسي لحركة حماس في دمشق فإن العضوية في جماعة الإخوان المسلمين السورية هي جريمة كبرى هناك. وفي الضفة الغربية، يمكن للمرء أن يفترض بأنه من المرجح أن يصوت أعضاء أو مؤيدوا جماعة الإخوان المسلمين لصالح حماس في الانتخابات. غير أن نفس أولئك الأفراد قد يعترضون على محاولات من داخل حركة حماس للتأثير على العمل الاجتماعي الإسلامي بشكل مباشر جداً (كما حدث عندما حاولت حماس وضع أعضاء من جناحها السياسي داخل لجان الزكاة).

بعد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تستطع حركة حماس والإخوان المسلمين وكذلك حركة فتح، حتى الوقت الحاضر، أن تثبت أنها على استعداد لحماية العمل المحلي للجان الزكاة من أي تسييس وعلى جعله يتماشى مع مصالح السكان المحليين واحتياجات الفئات المحرومة. وحالياً (2009)، تأتي الحسابات السياسية والسيطرة السياسية المباشرة على المنظمات غير الحكومية ولجان الزكاة في غزة والضفة الغربية قبل مصالح الفئات المحرومة.

على الرغم من ذلك، لا نرى أية مكاسب سياسية فورية يمكن الحصول عليها من لجان الزكاة ولم يكن بمقدور أي من المحاورين بمن فيهم أشد المنتقدين للجان الزكاة، أن يقدم أي أدلة دامغة على تورط لجان

<sup>194</sup> مصطلح "الحركة الإسلامية" لا يشير فقط إلى القطاع السياسي والذي تسوده حركة حماس ولكن أيضاً إلى القطاعات الاجتماعية والثقافية والدينية للحركة، والتي قد تكون لها صلات مباشرة بالسياسية" ، روي [Sara Roy, 2000].

<sup>195</sup> مجموعة الأزمات الدولية [International Crisis Group]، عام 2003، تشير إلى أن الانتماء السياسي لمنظمات مثل لجان الزكاة يمكن الاستدلال عليه من خلال مزيج من العوامل مثل هوية المؤسسين، وتشكيل مجالس الإدارة والتمويل والموظفين. ففي حين أنه لا يوجد أساس علمي أو دقيق لهذه العملية، فإن الفلسطينيين الذين قابلتهم مجموعة الأزمات الدولية ذكروا أن انتماء منظمة إغاثة خاصة أو مركز تعليم تمهيدي أو لجنة زكاة أو مسجد لحركة حماس هو عموماً مسألة معروفة لدرجة أن الناس يؤكدون بأن "هذا المسجد" تابع لحماس وأن الأخر ليس له علاقة بها. "مجموعة الأزمات الدولية، 2003، ص 11. أكد ذلك المحاورون في الضفة الغربية الذين تمت مقابلتهم من قبل الباحثين في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009. وقال العديد منهم أن السكان المحليين، وخاصة في القرى، يعرفون أن هناك لجنة زكاة محددة كانت تدار من قبل أشخاص لهم علاقات وثيقة مع حركة حماس أو حركة فتح، أو بواسطة مستقلين أو من خليط من هذه الأطراف. من الجدير بالذكر بأن هذه العلاقات الشخصية مع حركة حماس سمحت للفيث أن يبني "نموذجه الهرمي" الذي يصور لجان الزكاة على أنها تابعة لحركة حماس (انظر هذا الفصل والفصل الخاص بالأدبيات).

الزكاة في أنشطة سياسية أو نضالية.

تشير دراسة حول تغطية لجان الزكاة في الصحافة الفلسطينية أجراها ناثن براون وتشمل الفترة من 2007-1998 إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها لجان الزكاة لم تكن مثيرة للجدل. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن براون من إيجاد أي دليل على أن الحركات السياسية كانت تحقق منفعة سياسية عن عمل لجنة زكاة محددة (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة والحركات السياسية: الجزء الخاص بانتقادات لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 حول كيف يمكن للجان الزكاة أن تساعد حماس على كسب قلوب وعقول الناس).

ولكن من ناحية أخرى، يمكن للنشاط البارز في مجال الأعمال الخيرية أن يعزز الجذب السياسي لأي حركة بشكل غير مباشر وهذا لا ينسحب بالضرورة على القضية الفلسطينية فقط. مثل هذا الفهم يشبه نسب الجرم بالتبعية في الاتجاه المعاكس فقط. في هذه الحالة الهدف هو إعطاء انطباع إيجابي عن طريق الانتساب.

إن الجمهور في إعرابه عن تقديره للالتزام الذي يتسم بالكفاءة والنزاهة في المؤسسات الدينية والتي من بينها لجان الزكاة، يتولد لديه بالتبعية تعاطف مع حركة مثل حركة حماس وقد لا يكون مرد الارتباط بالضرورة التداخل بين الأفراد المعنيين، بل من الممكن أن يكون أمراً بسيطاً مثل الارتباط الديني. تستند أنشطة لجان الزكاة والأنشطة السياسية لحركة حماس إلى الدين كمصدر إلهام، والأهم من ذلك كمصدر لشرعيتها. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة بأن حماس استغلت لجان الزكاة عن قصد. ولكن مما لا شك فيه أن حماس أدركت أهمية السمعة التي يمكن اكتسابها بفعل التعاطف الذي تبديه الجهات ذات السمعة الطيبة تجاهها.

منذ السبعينيات، خضعت لجان الزكاة في الضفة الغربية بصفقتها مؤسسات شبه حكومية وبطرق مختلفة للسلطة الحكومية في كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. ونظرا لسرعة وتيرة التغيير في الهيكل السياسي في الضفة الغربية منذ السبعينيات، إصطدمت لجان الزكاة بوزارات مختلفة وهيئات من دول مختلفة (انظر الفصلان الخاصان بالنظرة التاريخية ولجان الزكاة والدولة).

في علاقتها مع الدولة، تتحرك لجان الزكاة بين طرفي نقيض. ففي المقام الأول هناك الدولة الإسلامية وبيت المال حيث تسيطر الدولة بالكامل على أموال الزكاة وعلى توزيعها العادل. وثانياً هناك مفهوم استقلالية لجان الزكاة عن الدولة أو حكومة شبه الدولة للسلطة الفلسطينية. إلا أن هذا المفهوم يعني أن هذه اللجان أصبحت جمعيات خيرية إسلامية عادية في وضع منظمات غير حكومية. ولم تعمل السلطة الفلسطينية، التي تولت المسؤولية عن لجان الزكاة منذ عام 1995، على تسوية أو توضيح وضع لجنة الزكاة بشكل معمق على الإطلاق لأنها ركزت اهتمامها على عملية السلام وبناء الدولة الفلسطينية وهي الأهداف التي لم تتحقق بحلول سبتمبر/أيلول 2009. كما تسبب اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2001 في مزيد من التأخير في النقاش حول مبادئ دور ووضع لجان الزكاة.

مع انقسام الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب الانتصار الكاسح الذي حققته كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، أصبحت لجان الزكاة جزءاً من صراع حاد على السلطة يشمل حماس وفتح فضلاً عن حلفائهما الدوليين. وما يزال هذا الصراع يقسم المجتمع الفلسطيني على نحو خطير. ويتعين فهم إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007 في ضوء عدد من الإصلاحات وإعادة التنظيم التي إتمدتها السلطة الفلسطينية ونفذها رئيس الوزراء سلام فياض منذ عام 2007 والانقسام بين حماس وفتح (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007 ونتائجها).

في ديسمبر/كانون الأول 2007، قامت حكومة الطوارئ الفلسطينية برئاسة سلام فياض بإنشاء صندوق زكاة مركزي وحلت إثنين وتسعين لجنة زكاة واستعاضت عنها بأحدى عشرة لجنة زكاة مركزية معينة حديثاً بمعدل واحدة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية. وتخضع الممتلكات الوقفية وصناديق ومكاتب الزكاة والمشاريع الفرعية (مثل المستوصفات والمراكز الطبية والمدارس وغيرها، انظر لجان الزكاة في السياق المحلية) التابعة للجان الزكاة في الفترة ما قبل 2007 بالكامل الآن لسيطرة وزارة الأوقاف في السلطة

الفلسطينية. وفي داخل وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية هناك رأيان متباينان بشأن لجان الزكاة. الأول، يؤيد فكرة ربط لجان الزكاة بشكل أوثق بالسلطة الفلسطينية عبر مركزية الإدارة وإجراءات تركيبة عضويتها (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة والدولة). والثاني، الذي هو أقرب إلى نظام الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007، فيميل لصالح المزيد من لجان الزكاة اللامركزية التي تعمل بارتباط وثيق مع المجالس القروية، أي الحكومات المحلية.

حققت مسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 رؤية المفهوم الأول من خلال إخضاع لجان الزكاة لسيطرة وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية التي تولت تنسيق إجراءات التشكيل مع وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية. وعلى ما يبدو فإن حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء سلام فياض قد وضعت الاعتبارات الأمنية قبل الانجازات الفعلية للأشخاص الذين كانوا يديرون اللجان من قبل. ويتفق من جاورناهم بشأن هذا الموضوع على أن قرار التدابير القاسية لمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 لم يتخذ داخل وزارة الأوقاف ولكن على مستوى أعلى، أي مجلس الوزراء ووزارة الداخلية - ربما بموافقة كل من حكومتنا إسرائيل والولايات المتحدة.

لقد تم تنفيذ إعادة تنظيم لجان الزكاة على أرضية مهزوزة من دون إطار قانوني واضح أو مبادئ توجيهية لإدارة تتسم بالشفافية الأمر الذي ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة لنظام الزكاة في الضفة الغربية (انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة عام 2007 ونتائجها).<sup>196</sup> ففي أعقاب عملية إعادة التنظيم واجهت لجان الزكاة المركزية شحة مالية وفي بعض الحالات كان لا بد من إيقاف أنشطة قامت بها اللجان السابقة. نتيجة لذلك تراجعت الثقة الشعبية في لجان الزكاة. وبسبب غياب الثقة من الجهات المانحة المحلية والدولية كانت أموال الزكاة تجمع وتوزع على نحو متزايد بأسلوب خفي بينما استمرت بعض لجان الزكاة في الفترة ما قبل عام 2007 في العمل على أساس غير رسمي في المناطق النائية، وهو ما يحمل بالتأكيد مخاطر تعميق الانقسامات والتوترات الاجتماعية.

على الرغم من هذا، هناك فوائد محلية محتملة لإعادة تنظيم لجان الزكاة لأنه قد يساهم في إقناع الولايات المتحدة وإسرائيل بإزالة العقوبات الدولية أمام تحويل أموال الزكاة والصدقات إلى لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (على الرغم من أنها لم تسفر بعد عن هذه النتيجة). علاوة على ذلك، قد يجعل إعادة تنظيم لجان الزكاة آليات الرقابة أكثر كفاءة ويزيد من شفافيتها. ويتفق معظم الأعضاء السابقين والحاليين في لجان الزكاة على أن الشفافية يجب ألا تقتصر على مستوى القاعدة فقط بل يجب أن تشمل الهيئات الحكومية وهيئات الرقابة من أجل ضمان ديمومة هذه الشفافية وبغية المساهمة في مستقبل مشرق طويل الاجل لنظام قابل للتطور للزكاة في الأراضي الفلسطينية.

يهدد الانقسام الداخلي في المجتمع الفلسطيني الذي خلفته الحرب الأهلية بين حركة فتح وحركة حماس نظام الزكاة في فلسطين. وعلى ما يبدو فإن التقارب بين حماس وفتح أصبح شرطاً ضرورياً لإعادة إنشاء نظام زكاة قوي يتجاوز الخطوط الحزبية. وعلى الرغم من أن حكومة غزة بقيادة حركة حماس وحكومة الضفة الغربية بقيادة حركة فتح تشددان على موقفهما بأن لجان الزكاة في غزة والضفة الغربية مستقلة في الوقت الحالي، إلا أن تقارير وسائل الاعلام الرسمية وكذلك الأحاديث المتداولة أثارت الشكوك في أن هذه الاستقلالية قد قوضت بسبب التسلط المتزايد منذ عام 2006. وإذا كان هذا هو الحال في كل المناطق فهناك وجهان من النتائج المحتملة. فإما أن نشهد تسييساً تدريجياً للجان الزكاة تحت إدارتين منفصلتين في خط متواز مع سياسات الأحزاب، أو أن نرى ظهور تحالفات اجتماعية جديدة ستكون أرضية مشتركة لحفظ واستعادة استقلال لجان الزكاة.

لقد قدمنا بعض الإجابات على الأسئلة المطروحة حول درجة وشكل الانتماء السياسي كما قدمنا توضيحا بشأن كيف أن التحولات في السياق السياسي كالانتصارات الانتخابية لكتلة التغيير والإصلاح التي تقودها

<sup>196</sup> لدى أصحاب المصلحة المحليون تصورات مختلفة تماما بالنسبة لإعادة تنظيم لجان الزكاة. لإلقاء نظرة على وجهات نظر فتح والسلطة الفلسطينية ووزارة الأوقاف، وحماس والجهات المانحة، انظر الفصل الخاص بمسيرة إعادة تنظيم لجان الزكاة في عام 2007 ونتائجها.



حماس في انتخابات عامي 2005 و2006 قد زادت من تسييس دور لجان الزكاة على بدرجة كبيرة دون أن تتبنى اللجان نفسها دورا سياسيا (انظر الفصل الخاص بلجان الزكاة والحركات السياسية). في الفترة ما بين السبعينيات والانتصار الذي حققته كتلة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس في انتخابات عامي 2005 و2006، لم تكن أنشطة لجان الزكاة مثيرة للجدل داخل الأراضي الفلسطينية. ألا أنه منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 كانت مسألة ولاء أعضاء لجان الزكاة للسلطة الفلسطينية قضية متكررة في المناظرات السياسية. قبل إعادة تنظيمها الجذري في عام 2007، كانت لجان الزكاة تدار عن طريق تحالفات اجتماعية من رجال ملتزمين دينيا كانوا إما مستقلين سياسيا أو ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة. ويبقى الشرطان الأساسيان لتمكين لجان الزكاة من العمل بكفاءة هما الشفافية والحماية من الضغوط السياسية الحزبية.

كانت دراسة تقصي الحقائق هذه محدودة النطاق بسبب الفترة الزمنية القصيرة التي أُعدت فيها. ويمكن لدراسة أكثر شمولاً عن نظام الزكاة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن تتناول مسائل أخرى مثل:

- إلى أي مدى تنبعث توجيهات إعادة تنظيم لجان الزكاة في الضفة الغربية عام 2007 من الدوائر العليا في السلطة الفلسطينية و/أو حركة فتح؟
- ما هو مدى التأثير الأردني على لجان الزكاة وإدارتها؟
- ما هي العلاقة بين الحركات الإسلامية أو اليسارية الأخرى ولجان الزكاة؟
- ما هو الدور التاريخي للجان الزكاة في الاقتصاد السياسي الأوسع للمساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدور المحتمل الذي قد تلعبه في المستقبل؟
- هل للوكالات الخارجية المانحة دور محتمل في تقديم خدمات تدريبية إلى لجان الزكاة الفلسطينية؟
- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه في نموذج (وقوانين) لجان الزكاة الحديثة العهد في الضفة الغربية وقطاع غزة؟
- هل كانت مسألة لجان الزكاة جزءاً من المناقشات الداخلية المؤيدة والمعارضة لمشاركة حركة حماس في انتخابات عامي 2005 و2006؟
- بقدر ما يمكن أن تُعتبر بعض البرامج التي أطلقتها لجان الزكاة في الضفة الغربية، مثل مصنع منتجات الألبان في نابلس، مثالا يحتذى به، إلى أي مدى يمكن لهذه النماذج أن تتكرر مع احتمال "توسيع" نطاقها باعتبارها عناصر أكثر جوهرية في تعزيز برامج تطوير الأعماد على الذات؟
- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين نظام لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والزكاة كوسيلة قابلة للتطور لجمع الأموال في كل من المنظمات غير الحكومية الإسلامية "الغربية" والدول الغنية بالبتروول؟

## المراجع

### المراجع العربية

اشتية، محمد. 2008. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. مكان مجهول: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.

عمران، آية وعائشة أحمد وحازم هنية. 2008. واقع الجمعيات الخيرية في مناطق الساطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008. تقرير خاص 66، ديسمبر 2008. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: رام الله.

هلال، جميل ومجدي المالكي. 1997. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله، فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. ماس.

### English references

Abu-Amr, Ziad. 1994. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Aburish, Saïd K. 1998. *Arafat: From Defender to Dictator*. London: Bloomsbury Publishing.

Abu-Sada, Madi and Uweidat. 2007. *Strengthening Resilience: Food Insecurity and Local Responses to Fragmentation of the West Bank*. Jerusalem: UN Food and Agriculture Organization.

Ajluni, Salem. 2003. 'The Palestinian Economy and the Second Intifada'. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 32, No. 3, Spring 2003, pp. 64-73.

Alterman, Jon B. and Karin von Hippel. 2007. *Understanding Islamic Charities*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies Press.

Baumgarten, Helga. 2006. *Hamas – Der politische Islam in Palästina*. München: Heinrich Hugendubel Verlag.

Benthall, Jonathan. 2007a. 'Islamic Charities, Faith-Based Organizations and the International Aid System'. In Alterman, Jon B. and Karin von Hippel (eds.) *Understanding Islamic Charities*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies Press.

—. 2007b. 'The Overreaction against Islamic Charities', *ISIM Bulletin*. Leiden: Institute for the Study of Islam in the Modern World, No. 20, Autumn 2007. Accessed September 2009.  
< www.isim.nl >

—. 2008a. *The Palestinian Zakat Committees 1993–2007 and Their Contested Interpretations*. PSIO Occasional Paper 1/2008. Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies.

\_\_\_\_\_and Jérôme Bellion–Jourdan. 2003. *The Charitable Crescent: Politics of Aid in the Muslim World*. London: I.B.Tauris.

Brown, Nathan J. 2003. *Palestinian Politics after the Oslo accords: Resuming Arab Palestine*. Berkeley and Los Angeles: California University Press.

Challand, Benoît. 2008a. 'A Nahda of Charitable Organizations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine.' *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 40, No. 2, May 2008, pp. 227-247.

—. 2009. *Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude*. London: Routledge.

Gunning, Jeroen. 2007. *Hamas in Politics*. London: Hurst.

Hroub, Khaled. 2006. 'A New Hamas?' *Journal of Palestine Studies*, No. 140, Summer 2006.

International Crisis Group. 2003. *Islamic Social Activism in the Palestinian Territories*. Brussels/Amman: International Crisis Group.

—. 2008a. *Ruling Palestine II: The West Bank Model?* Ramallah, Jerusalem, Brussels: International Crisis Group.

—. 2008b. *Round Two in Gaza*. Gaza City/Ramallah/Brussels: International Crisis Group.

Ishtia, Mohammed. 2008. *Encyclopaedia of Palestinian Terms and Concepts* [mawsu'at al-mustalahat wal-mafahim al-filastinyya]. Location unknown: Palestinian Centre for Regional Studies.

Levitt, Matthew. 2006. *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*. New Haven: Yale University Press.

Lundblad, Lars Gunnar. 2008. 'Islamic Welfare, Discourse and Practice – The Institutionalization of zakat in Palestine.' In Naguib, Nefissa and Inger Marie Okkenhaug (eds.) 2008. *Interpreting Welfare and Relief in the Middle East*. Leiden: Brill.

Malka, Haim. 2007. ' Hamas: Resistance and Transformation of Palestinian Society'. In Alterman, Jon B. and Karin von Hippel, eds. *Understanding Islamic Charities*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies Press, pp. 98–126.

Maréchal, Brigitte. 2009. *Les Frères musulmans en Europe : Racines et Discours*. Paris: PUF.

Naguib, Nefissa and Inger Marie Okkenhaug, eds. 2008. *Interpreting Welfare and Relief in the Middle East*. Leiden: Brill.

Nanji, Azim. 2001. 'Almsgiving.' In: *Encyclopaedia of the Qur'an*. Leiden–Boston–Köln: Brill.

Robinson, Glenn E. 1993. 'The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society: the Medical and Agricultural Committees'. In *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 25, No. 2, May 1993.

Roy, Sara. 2000. 'The Transformation of Islamic NGOs in Palestine.' *Middle East Report 2000*. MERIP. Web edition. < [www.merip.org/mer/mer214/214\\_roy.html](http://www.merip.org/mer/mer214/214_roy.html) >

Singer, Amy. 2008. *Charity in Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Tamimi, Azzam. 2007. *Hamas Unwritten Chapters*. London: Hurst.

Zysow, A. 2005. 'Zakat', in *Encyclopédie de l'Islam*. Leiden: Brill.



---

ورقة عمل مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام  
تم النشر بواسطة:

مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام  
معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية - جنيف  
132 شارع دي لوزان  
ص ب. 136  
1211 جنيف 21  
سويسرا

البريد الإلكتروني: [ccd@graduateinstitute.ch](mailto:ccd@graduateinstitute.ch)  
موقع الويب: <http://www.graduateinstitute.ch/ccdp>

الآراء المطروحة في هذا المنشور هي آراء الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام CCDDP أو حكومة سويسرا.

أما في حالة حدوث أي خلاف أو تنوع في التأويل أو الترجمة ستكون النسخة الانجليزية هي الفيصل والمرجع.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة نسخ أي جزء من هذا النشر أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة - إلكترونية أو ميكانيكية أو التصوير أو التسجيل أو غير ذلك - دون الحصول على إذن مسبق من مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام CCDDP.

التصميم: لاتيغو ديزاين  
مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام CCDDP، 2009  
تم الطبع في سويسرا



## **THE GRADUATE INSTITUTE** | GENEVA

### **CENTRE ON CONFLICT, DEVELOPMENT AND PEACEBUILDING**

Graduate Institute of International and Development Studies

132, rue de Lausanne

PO Box 136

1211 Geneva 21

Switzerland

E-mail: [ccd@graduateinstitute.ch](mailto:ccd@graduateinstitute.ch)

Website: <http://www.graduateinstitute.ch/ccdp>



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA  
**Directorate of Political Affairs DP**  
Political Affairs Division IV – Human Security:  
Peace, Human Rights, Humanitarian Policy, Migration